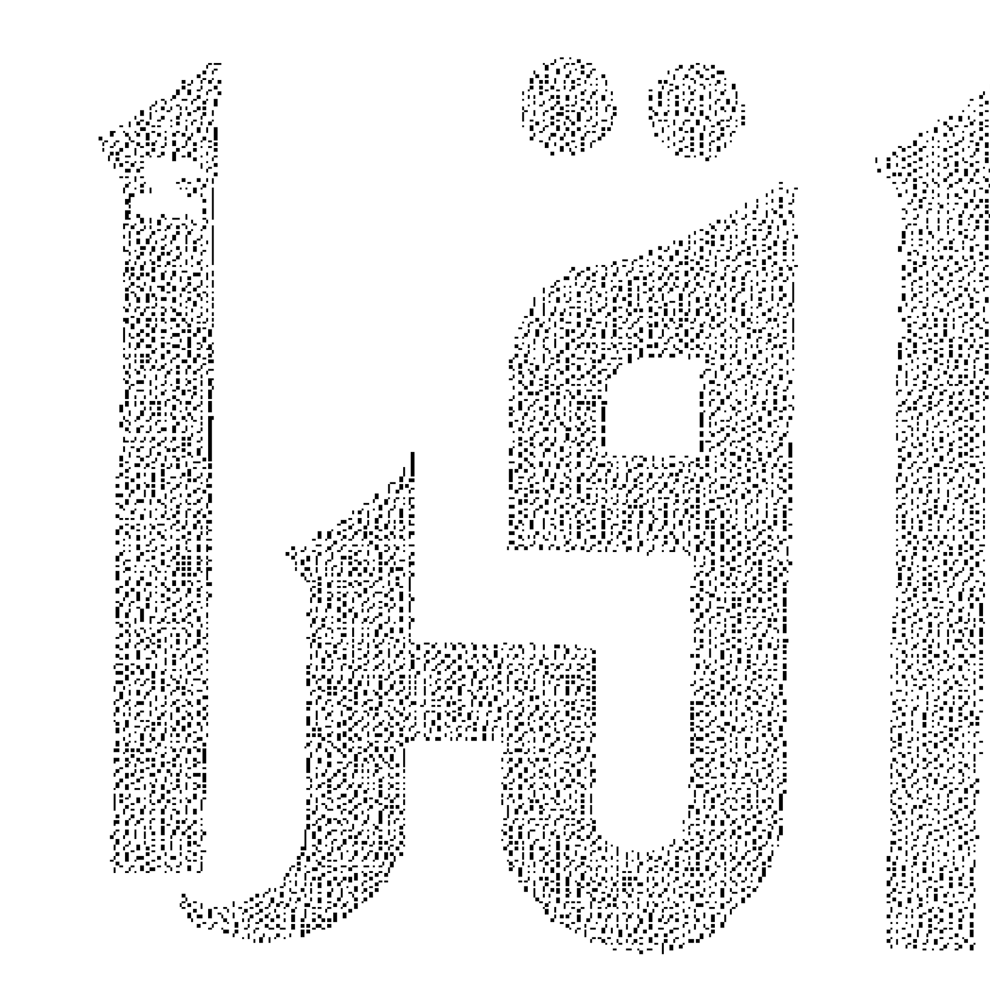
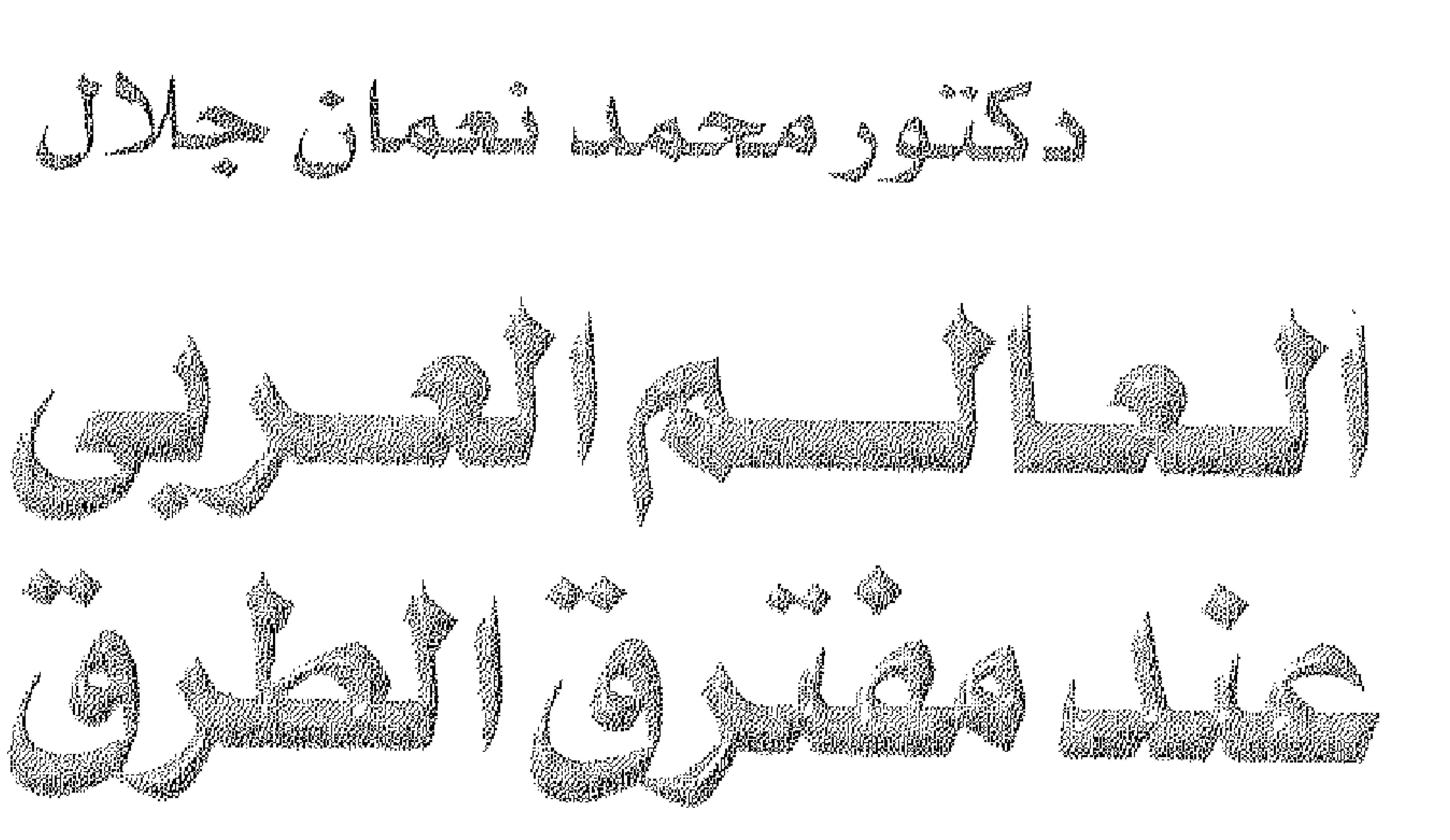




دكتور محمد نعمان جلال

العالم العربي عند مفترق الطرق

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

دار المعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٤٣]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب

دكتور محمد نعمان جلال

العالم العربى عند مفترق الطرق



دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

فـى ديسـمبر عـام ١٩٧٧ كتبـت مقـالاً بعنــوان «هــل آن الأوان لمواجهة الواقع» تناولت فيه تحليل الوضع العربى الراهــن آنـذاك ، والقضية الفلسطينية ، والدور المصرى. إلا أن هذا المقال لم يقدر لـه النشر واحتفظت بــه ضمـن أوراقـى الخاصـة ربمـا لأن الأفكـار التـى طرحتها لم تكن تلائـم المرحلـة ، أو كـانت تعـد هرطقـة سياسـية ، ولكن خلاصة تلك الأفكار هى الدعوة لضـرورة إعـادة الوعـى للشـعب الفلسطينى ليتولى بنفسه تقرير مصيره ، ورفع الوصاية العربية عنه ، وكذلك أهمية اضطلاع مصر بدور قيادى فى العالم العربى ، ليس هـو دور الشقيقة الكبرى ، الـذى يـتردد كشعار أحيانـا ؛ إنمـا هـو دور يقارب ما يوصف به دور رئيـس الـوزراء فـى النظـم البرلمانيـة ، إنـه الأول بـين متســاوين ، خاصــة فــى ظــل التغـيرات الاقتصاديــة والاجتماعية فى العالم العربى ، دور ينبع مـن الـتراث والحضـارة ، إنه يمكن أن يكون دور القاطرة أو دور صـاحب المبـادرة ، إنــه ليـس دورًا يقوم على الفرض والإملاء ، أو علــى الـتراجع والانـزواء ، كمـا طالبت فى ذلك المقال بعبور داخلى مصرى لإصلاح الأوضاع والقضــاء على البيروقراطية والروتين ، وإفساح المجال لتعدد حقيقى للأحزاب والآراء ، حيـث يمكـن الانطـلاق لغـد أفضـل ، وإقامـة بنيـان أكــثر رسوخا واستقرارًا.

وأشعر وأنا أعود لهذا المقال فى مطلع عام ١٩٩٩ ، الـذى وجدتـه صدفة وأنا أقلب أوراقى ، أن كثيرًا مما كنت أفكر فيه قـد تحقـق ،

ولكن فى نفس الوقت أدرك أننا ، كعرب أولا وكمصريين ثانيا ، ما نزال نقف على أعتاب مفترق طرق ، بعد أن عصفت التغيرات الدولية والإقليمية بكثير مما كنا نعتقد أنه من الثوابت ، وفى نفس الوقت لم يتطور فكرنا ومنهجنا العملى بما يتلاءم مع المتغيرات ويستوعبها ، وأخشى ما أخشاه أنه إذا لم نجد البوصلة السليمة ، للتأكيد على هويتنا وهى واضحة ولا لبس فيها ، وإنما عليها غلالة من التراب والشك ، وبلورة دورنا وهو غير محدد ، ويعتريه حالة من تأثير سيولة المتغيرات الدولية ، وصياغة فكرنا وهو الذى أصابه بعض التشويش بفعل فترات من القمع والقهر ، أقول: إنه فى هذه الحالة يخشى أن يكون تهميش وضعنا ، وتحولنا إلى حالة جديدة من التبعية هو المصير الذى ينتظرنا ، ما لم نضع الخطة السليمة ، ونجعل العمل هو القيمة العليا لتقييم الأفراد فى المجتمع ، وما لم نساير المتغيرات وفى مقدمتها تلك المتعلقة بإعلاء مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية ، وما لم ندرك طبيعة أمننا القومى بمفهومه الشامل وبلورة خطة للتعامل مع ذلك . آخذين فى الحسبان كافة هذه الاعتبارات والمتغيرات.

لقد حاولت جهدى أن أبحث فى تلك الموضوعات المتصلة بنا كأمة ، وبدورنا ، وبعلاقاتنا مع دول الجوار ، ولست أزعم أننى أقدم فلسفة ، أو أطرح حلولاً ، وإنما أسعى فقط للتعريف ببعض القضايا المتصلة بنا كعرب ، وبدورنا ، ونحن على أعتاب القرن

الحادى والعشرين. وقصارى ما أتطلع إليه هو إثارة الاهتمام بهذه القضايا ، فإذا كان التوفيق حليفى فهذا من فضل الله ، وإن حدث أى تقصير فى التحليل أو فى إدراك أبعاد القضايا فإن ذلك مسئوليتى وحدى.

ولا شك أن هذه الدراسة تقوم على الإيمان بالانتماء إلى أمة عربية، وأن هذه الأمة لها دورها التاريخى ، ليس استنادًا إلى مفاهيم غيبية أو مثالية ، وإنما انطلاقا من اعتبارات موضوعية تاريخية وثقافية ، واعتبارات مصلحية اقتصادية وسياسية وأمنية ، ومع هذا فإن هذه الأمة العربية ما تزال تعانى من الخلاف والاختلاف ، من التجزئة والتشرذم وهذا يرجع لطبيعة مرحلة التطور الاجتماعى والاقتصادى من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرجع إلى دور النخب والقيادات السياسية والفكرية كما يرجع من ناحية ثالثة لتأثير العوامل المتصلة بالسياسة الدولية ومصالح القوى المسيطرة فى العالم. وأيا كانت الأسباب ومهما كانت العقبات فإن ذلك لا ينبغى أن يحجب الرؤية الصحيحة ، أو أن يدفعنا إلى حالة من اليأس ، وإنما علينا أن نعمل دائبين ، غير مكترثين بالصعوبات والعقبات ، التى ينبغى أن نحللها بموضوعية ، وأن نعالجها بالتدريج لنبنى لبنة فوق لبنة ، لعل الصرح يكتمل يوما ما ، وإذا انهار لسبب أو لآخر ، فإن الأجيال التالية سوف تدرك أننا بذلنا الجهد ، وأن مسئوليتهم أن يواصلوا العطاء لاستكمال البنيان.

لا شك أن الجيل الذى أنتمى إليه عاش فى خضم الحركة والفكر والنشاط المتصل بالمد القومى العربى هذا المد كانت له أبعاده المتنوعة من سياسية واقتصادية وفكرية ، وباختصار أنه كان دعوة لبناء الأمة أو ما يطلق عليه البعض الآن المشروع القومى العربى. وهذا الجيل يواجه الآن مأزق الوضع الراهن ، ولذا فهو لا شك يعانى مما نراه من حالة التردى والتمزق فى عالمنا العربى فى هذه اللحظة التاريخية. ويطرح التساؤل الملح والمستمر والمختلط بمشاعر متنوعة هل يمكن إعادة اللحمة من جديد أو هل يمكن السعى لبناء روابط عربية مهما بدت محدودة وجزئية إنها تشكل لبنات فى بناء كبير لعله يتحقق يوما ما فى المستقبل أو على الأقل فإن الأمل كبير فى إيقاف حالة التردى والتدهور الحالية وخاصة حالة الإحباط النفسى التى تصيب الكثيرين.

وأبادر للقول بان النظام العربى لا شك يواجه مأزقا حقيقيا وقبل أن نحلل أسباب هذا المأزق وكيفية الخروج منه علينا أن نكون صرحاء غاية الصراحة فى نقد أنفسنا ، أمناء غاية الأمانة فى تشخيص الداء ، واقعيين غاية الواقعية فى رسم خطط المستقبل.

ولعل الصراحة تقتضى أن نقول: إن كثيرًا من المثقفين العرب لم يؤدوا دورهم كما ينبغي وانقسموا شيعًا على أحسن الفروض واستراح بعضهم لبريق المال وإغراءات السلطة والمنصب ، ومن هنا تصارعوا مع بعضهم البعض ، كل فريق من المثقفين ناصر فريقًا من ذوى السلطة والسلطان مما دفع المفكر الكويتى د. محمد الرميحى لكى

يكتب مقالا فى جريدة الحياة فى ١٩٩٤/١١/١٧ ينعى فيه هذه الحالة بعنوان: «المثقفون العرب هل هم فى حاجة إلى تثقيف؟».
ولم يقدر للمجتمع العربى أن تظهر لديه شخصيات من بين المثقفين ورجال الفكر السياسى يسمو حقيقة على المطامع والأهواء على غرار «مونيه» داعية الوحدة الأوروبية أو على غرار «جاك ديلور» ودوره فى العمل من أجل الاتحاد الأوروبى.

ومن باب الأمانة نقول إن عجز كثير من المثقفين قاد إلى عجز النظم واهتزاز القيم ، فخرج الجيل الحالى ليجد نفسه ممزقًا ما بين تيارات متصارعة ، وهزائم متلاحقة ، وتخلف مستمر ، وشعارات لم تتحقق ، فظهر ما عرف باسم أزمة الانتماء أو اغتراب الشباب والمثقفين دون أن يقدر لجيل الثمانينات والتسعينات اكتشاف طريق حقيقى للأمل والتطلع للمستقبل ، وازداد الأمر سوءًا إن بعض المثقفين عادوا يطرحون التساؤل حول أساسيات مثل: الانتماء العربى والنظام العربى والأمن العربى وكأننا نعود القهقرى ، فى حين أن العالم كله ينطلق للأمام بالدعوة للتكتلات السياسية والاقتصادية ، ونحن نحلم ونفكر ونتصرف بعقلية عصر الطوائف والملل والنحل التى جلبت الكوارث على الأمة العربية والإسلامية.

إنه من واقع معايشتى لهياكل النظام العربى ومؤسساته المتعددة ولنصوصه ومواثيقه أقول: إنه لا تنقصنا هذه الهياكل ، ولا تنقصنا المواثيق ، وإنما ينقصنا المصداقية ، وتنقصنا الإرادة والعزيمة ، إن ما ينقصنا فى المقام الأول هو القيم العملية الحقيقية التى يجب أن نربى عليها الجيل لعل الأمور تنصلح فى المستقبل.

إننى ألمس فى قاهرة المعز لدين الله ما أطلق عليه البعض «ألف مكلمة ومكلمة» استعارة مما يقال: إن بالقاهرة «ألف مئذنة مئذنة». كثيرًا من الندوات ومراكز الأبحاث والأوراق ، ولا يخامرنى أدنى شك أن بعض البلاد العربية بها ندوات مماثلة ، ولكن يمكن القول: إن قليلين هم الذين يحرصون على تنفيذ تلك الأفكار العظيمة، أو حتى يقرءون ويحللون ، قد يقال: إن المثقف أدى دوره بطرح فكره وتصوره للمستقبل ، وفى تقديرى المتواضع ، أن هذا لا يكفى ، إن المثقف عليه أن يسعى لوضع أفكاره موضع التنفيذ وأن ينقلها إلى صاحب القرار ، يحاوره ويجادله حتى يقنعه. كثيرة هى الأفكار المثالية التى يطرحها المثقفون ويستريح ضميرهم بهذا ، ولكن هذا لا يكفى ، إن المطلوب أن يتفاعل المثقف بعقلانية وواقعية مع البيئة التى يعيش فيها ومع صانع القرار قبل أن يتخذ القرار ، وأن يؤثر على الحركة السياسية ، وعلى الأحزاب والتنظيمات أن تعمل من أجل تغيير الواقع العربى بأسلوب ديمقراطى من خلال العمل السياسى الحقيقى.

أما عن الهياكل المؤسسية العربية الكثيرة فلابد من إعادة النظر فيها وتقليصها واستبعاد ما يمثل الازدواجية وانعدام الفعالية وتحويل جامعة الدول العربية إلى إطار حقيقى للعمل العربى المشترك ، كما يجب أن تعيد جامعة الدول العربية النظر فى أسلوب عملها ووضعية موظفيها وحصيلة أدائهم لعملهم وكذلك أن تعيد الدول العربية تقييم موقفها من قرارات الجامعة العربية وتنفذ ما يتفق عليه بإخلاص ، وتعترض على ما لا توافق عليه بشجاعة ، حتى إذا ما تم اتخاذ قرار

ما فلابد من الالتزام به وتنفيذه كاملا على نحو ما يحدث فى الاجتماعات الأوروبية.

إن القادة العرب عليهم أن يدركوا أن حركة التاريخ ومسيرته تربط مصير هذه الأمة بعضها ببعض ، ولكى يعيشوا فى إطار التاريخ وليس على هامشه أو خارجه ، فلابد من أن تتحد كلمتهم وقراراتهم ، وأن يدرسوا بدقة المتغيرات التى حولهم والتحديات التى تواجههم وأن يرسموا الطريق للخروج من هذا المأزق ، وليس هناك من يستطيع أن يفرض إرادته وسلطته على رجال السياسة سوى المثقف العربى المدرك حقيقة دوره ، والواقع التاريخى الذى يعيش فيه ، والمستقبل الذى يتطلع إليه ، ومن هنا فإننى أدعو المثقفين قبل غيرهم أن يتحركوا ويضطلعوا بدور اللوبى الضاغط لتحقيق الوئام العربى وتجميع الصفوف وبعث العمل العربى المشترك وتنشيطه ودفعه دفعا لتحقيق ولو الحد الأدنى من الآمال العربية المشتركة ، وبدون مبالغة أو زهو فإن على المثقف المصرى مسئولية خاصة فى الاضطلاع بدور الريادة للمثقفين العرب فى تجميع الصفوف وحفز الهمم وليس ذلك أمرا سهلا لاعتبارات عديدة منها تعدد الانتماءات الفكرية للمثقفين ، ومنها المعاناة المعيشية والارتباط بمصادر متعددة للدخل ، ولكن من الضرورى المحاولة ، وقرع الأجراس للتحذير من المخاطر القادمة قبل أن تقرع الأجراس لنا عندما يصبح الخطر حقيقة محدقة بل ماثلة.

من هذا المنطلق الفكرى والمرتبط بالأزمة والمأزق العربى الراهن أعددت هذه الدراسة والتى تنقسم إلى الفصول الخمسة التالية :

الفصل الأول: طبيعة المتغيرات فى عالم اليوم.

الفصل الثاني: موقف الأمم المتحدة من القضايا العربية.
الفصل الثالث: تحديات المستقبل أمام جامعة الدول العربية.
الفصل الرابع: الموقف العربى من قضية حقوق الإنسان .
الفصل الخامس: البعد الاقتصادى فى العمل العربى المشترك.

ويرجع اختيار هذه الموضوعات للدراسة إلى ارتباطها الوثيق بالمتغيرات فى عالم اليوم والحاجة لتحليل الوضع العربى من خلالها بهدف إثارة الاهتمام بالحالة الراهنة غير المرضية وغير المطمئنة لعل ذلك يكون حافزا لإعادة التفكير من قبل القيادات السياسية والنخب الفكرية والجماهير الشعبية فى وسيلة للخروج من المأزق.

ويمثل البعد الاقتصادى وحقوق الإنسان جوهر الأزمة فى العالم العربى، أما الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فإن الهدف من تناول موقفهما هو بيان وضع المنظمة الدولية والمنظمة الإقليمية من تلك القضايا وغيرها ذات الصلة بإعداد العالم العربى للقرن الحادى والعشرين فى ضوء خبرة أكثر من نصف قرن من حياة هاتين المنظمتين.

وتأتى هذه الدراسة لتتكامل مع دراسة سابقة بعنوان »مستقبل الأمن العربى« وبهذا فإنه يحدونى الأمل أن أكون قد قدمت صورة شاملة أو شبه شاملة عن العرب فى البيئة الدولية المتغيرة. وهم فى مفترق الطرق على أعقاب القرن الحادى والعشرين وكم أكون فى غاية السعادة إذا بدأ كسر طوق الحلقات المفرغة التى يسير فيها العمل العربى المشترك .

الفصل الأول

طبيعة المتغيرات فى عالم اليوم

لن نعرض تفصيلا لهذه المتغيرات وإنما سنكتفى بالإشارة الموجـزة لعدد منها ودلالات ذلك وانعكاساتها على وضع العالم العربى ، ولقد برزت تلك المتغيرات خلال الربع قرن الأخير ، وازدادت بـروزا فـى السنوات العشر الأخيرة على وجه التحديد.

المتغير الأول: تحلل الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية وهو الحدث الجلل الذى تفاعل علـى الساحة الدوليـة منـذ صعود جورباتشوف إلى سدة السلطة فى الاتحاد السوفيتي وبلغ قمته وأوجه فى عـام ١٩٩٧ بموافقـة دول حلـف شمـال الأطلنطـى (النـاتو) علـى انضمام بعض دول أوربا الشرقية للحلف وبذلك أعلــن رسميـا إسـدال الستار على الانقسام الحاد فى العالم . ولم ينته الأمر عند هذا الحـد بل أعلن الرئيس الروسى يلتسين بأنه قرر عدم توجيه صواريخ بـلاده نحو دول حلف الأطلنطى.

ولعل التساؤل المطروح من الذى يهدد روسيا الاتحاديـة الآن؟ ومـا جدوى تسلحها بأسلحة حديثة؟ والتساؤل الثانى مـا أثـر ذلـك علـى منطقة الشرق الأوسط وبالأحرى على العالم العربى؟

لقد أصبح واضحا تمام الوضـوح أن الاتحـاد الروسـى قـد استسـلم تماما للقوة الغربيــة العسـكرية والاقتصاديـة والسياسـية وأنـه يسـعى لإثبات حسن نواياه يومـا بعـد يـوم سـواء فـى سلوكه اليومـى فـى

المنظمات الدولية أو فى مواقفه فى المؤتمرات والمحافل الدولية أو فى تصريحاته وإعلاناته الرسمية.

ومع هذا فإنه لا يجب أن نشطب الاتحاد الروسى تماما من حسابات القوى الدولية فإذا كان القرن التاسع عشر شهد إطلاق اسم رجل أوربا المريض على الإمبراطورية العثمانية فإن العقد الأخير من القرن العشرين يشهد إطلاق رجل أوربا المريض على روسيا الاتحادية ولكن شتان ما بين الحالتين فتركيا أو الدولة العثمانية كانت أوروبية فى الموقع وليس فى الروح والحضارة ، ولذلك فرغم سقوط الدولة أو الإمبراطورية العثمانية وتحول تركيا إلى العلمانية فإن أوربا ما تزال لم تقبلها عضوًا كاملاً فى داخلها لاختلاف التراث الحضارى فى المقام الأول. ولكن روسيا الاتحادية رغم مرضها فإن الدول الغربية تسعى لمساعدتها ولضمها لأوربا لأن روحها الحضارية وتراثها السياسى والدينى واحد أو متشابه على أقل الفروض ، كما أن روسيا كانت عضوًا فى الوفاق الأوروبى European Concert منذ بداية القرن التاسع عشر ومن هنا فإن التنافس بينها وبين الدول الأوربية الأخرى هو تنافس فى إطار العائلة الأوربية بخلاف وضع تركيا فالتنافس والاختلاف بين أطراف متغايرة حضاريا وثقافيا.

ومن ثم فلا عجب أن نجد موقف الاتحاد السوفيتى بالمبادرة بالاعتراف بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ لا يختلف كثيرًا عن موقف روسيا الاتحادية بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل عام ١٩٩٨ وفى تقديرى أن منطق المصلحة القومية هو الدافع

الرئيسى فى كلتا الحالتين ، وأما موقف الاتحاد السوفيتى فى فترة المد القومى العربى بالتحفظ فى العلاقات مع إسرائيل فكان هدفه السعى للمصلحة القومية الروسية أكثر منه إيمانا بعدالة القضية العربية أو الفلسطينية ولا تثريب عليه في ذلك فالسياسة مصالح أكثر منها مبادئ وإن رفعت الدول كثيرًا شعارات المبادئ كحلية فى إطار العلاقات العامة فى المجال الإعلامى والسياسى الدولى.

وتأثير هذا المتغير انعكس على الوضع العربى فى حالات عديدة ولعل فى مقدمتها الحسابات الخاطئة لنظام صدام حسين فى غزوه للكويت وتصوره أن الاتحاد السوفيتى سيستخدم الفيتو أو انه سينذر التحالف المضاد له على غرار ما حدث عام ١٩٥٦ مع مصر وكذلك انعكس أثره فى التسلح العربى والقرارات السياسية العربية الخاصة بالسلام فى الشرق الأوسط وهذه أمور واضحة تمام الوضوح ليست فى حاجة إلى مزيد يكفى الإشارة إلى أن روسيا كرئيس مشارك فى عملية السلام ليست فى الحقيقة سوى مراقب أو متفرج على اللعبة.

المتغير الثانى: سيطرة القطب الأوحد على مقاليد السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العالم واتجاهه لفرض قِيَمه ومفاهيمه ومثله وسياساته ومواقفه على شتى دول العالم.

ورغم هذا فإن الأمور الدولية لم تستقر تماما والصراعات لم تختفِ، بل يمكن القول: إن الصراع الدولى انتقل من المستوى العالمى بين الكتلتين إلى مستويات ثلاثة أدنى من ذلك من حيث الاتساع والشمول وإن لم تكن أقل خطورة من حيث استمرار النزيف البشرى.

المستوى الأول هو بين الدول التى خرجت من رحم الكتلة الاشتراكية السابقة مثل تفكك يوغسلافيا الاتحادية فى إطار عملية صراع عرقى دموى بلغ ذروته فى البوسنة ثم كوسوفو وعجز المجتمع الدولى عن وقف عملية إبادة الجنس التى تعرض لها المسلمون فى البوسنة واستمرار ذلك عدة سنوات مليئة بالمخازى للأمم المتحدة وللدول الكبرى وخاصة أوربا التى انتقل الصراع إلى أطرافها ولما بلغ اليأس مداه تدخل العملاق الأوحد بتسوية مفروضة وتتسم بالغموض فى إطار اتفاق دايتون للسلام ما زال يمثل تسوية هشة يمكن أن تنفجر فى أية لحظة ، ويمكن أن ينضم لهذا النمط من الصراعات ذلك الذى يدور فى طاجيكستان من حرب أهلية وفى الصومال ورواندا وبوروندى وليبيريا والكونغو وأفغانستان.

المستوى الثانى بين الدول المتجاورة والتى انشغلت فى حروب أو تسابق للتسلح فيما بينها ، وهناك عدة دول فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

المستوى الثالث هو صراع ذو بعد اقتصادى بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية واتضاح عجز النظم السياسية والاقتصادية فى دول الجنوب عن الوفاء باحتياجات شعوبها وفى نفس الوقت عدم رغبة دول الشمال فى تقديم مساعدة حقيقية وميلها لاستخدام هذه المساعدات لأهداف سياسية.

ويتمثل انعكاس هذا المتغير على الشرق الأوسط فى العجز عن إتمام تسوية مرضية للقضية الفلسطينية وعدم تحقيق تقدم فى

المباحثات السورية اللبنانية الإسرائيلية وفى التوتر بين دول المنطقة مما يهدد باحتمالات غير منظور حسابها بدقة خاصة فى ظل استمرار التشدد الإسرائيلى ، وتغذية التطرف المتمثل فى حزب الليكود وعدم اتخاذ القطب الأوحد موقفا يضمن احترام وتنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويحقق جدية العملية التفاوضية من أجل سلام عادل تتم فيه الالتزامات المتبادلة والمتوازنة لإقامة شرق أوسط جديد ، عبر عن التطلع له بعض قادة المنطقة. وصبت إليه نفوس شعوبها ولكن فى ظل عدم الحزم فى مواجهة التطرف الإسرائيلى وعدم ضمان التحرك لمواجهة الجمود فإن احتمالات اندلاع العنف بصورة أو بأخرى قائمة ومحتملة مما يهدد الموقف فى المنطقة بأسرها.

المتغير الثالث: سعى المجتمع الدولى وبخاصة القوى الاقتصادية الكبرى للتكتل فيما بينها وبخاصة تجمع الاتحاد الأوروبى وتجمع النافتا وتجمع الآسيان وهذه التجمعات تضم دولا متقدمة أو نمورا ناشئة وأصبحت هذه التجمعات نقاط جذب عالمية عبر وسائل متعددة بحيث أضحت دول معينة مهددة بأن تترك فى العراء وكذلك أضحت مناطق أخرى عاجزة عن تفعيل مؤسساتها الاقتصادية ، ولعل فى التجمعات الاقتصادية والسياسية العربية خير مثال على هذا العجز والإخفاق مما يعكس ضعف الإرادة السياسية وقلة الإدراك لمخاطر استمرار التمزق والخلافات وعدم توافر التفكير العقلانى المنطقى. ويمثل هذا المتغير أخطر المتغيرات على الشرق الأوسط لأن

الضعف الاقتصادى ينعكس فى ضعف سياسى وهاجس أمنى وهما بدورهما يزيدان الضعف الاقتصادى من خلال استنزاف الموارد المتاحة فى أغراض الدفاع والحماية من الأعداء الحقيقيين أو الوهميين بدلاً من بلورة استراتيجية تعاون اقتصادى يزيل مخاوف الأمن ويعزز البنيان السياسى للكيانات الصغيرة.

المتغير الرابع: هو بروز القيم الجديدة الخاصة بحقوق الإنسان وسعى الغرب لفرض مفاهيمه وتفسيراته على المستوى العالمى. وكذلك قضايا البيئة والمخدرات والإرهاب وهذه القضايا متداخلة ومتشابكة وبخاصة قضيتى المخدرات وغسيل الأموال والإرهاب وتأثيراتهما على مناطق عديدة.

المتغير الخامس: ظهور دعوات لمفاهيم الصراع الحضارى فى القرن الحادى والعشرين ، ومن ذلك تلك الأفكار التى يروج لها صامويل هننجتون عالم السياسة بجامعة هارفارد وبخاصة ما يتعلق بالنظر للإسلام باعتباره عدو الغرب الأول بعد سقوط الشيوعية. هذا فضلا عن ارتباط ذلك بظاهرة المد الأصولى الإسلامى واتخاذه وسائل العنف لتحقيق أهدافه. ولا شك أن تخوف الغرب له مبرراته التاريخية منذ الحروب الصليبية ، وله مبرراته الحديثة لاستخدام بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة العنف والإرهاب كوسائل لتحقيق أهدافها سواء فى الصراع الوطنى المتمثل فى بعض الدول العربية الإسلامية والذى بلغ ذروته فى دولة مثل الجزائر والتى يلقى

أبرياء مصيرهم المشئوم يوميا ، وكذلك أفغانستان التى أصبحت رمزا لأن تأكل الثورة ليس فقط أبناءها بل وأيضا شعبها في صراع قبلى وطائفي لا نظير له ولكن من الإنصاف أن نقول إن موجة التطرف الدينى ليست قاصرة على الدول الإسلامية بل تمتد لدول هندوسية أو مسيحية كأيرلندة وإلى إسرائيل حيث يتم تدليل الجماعات اليهودية المتطرفة ، وهذا كله يمثل خطورة على منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسيات الدينية المفرطة ، وذات الاحباطات السياسية والقومية وذات العجز الاقتصادى والمعاناة المستمرة ولعل وضع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة هو خير دليل على ذلك.

والتساؤل المطروح هو حول دور النظام العالمى والتنظيمات الإقليمية فى مواجهة هذه المتغيرات ، ورغم المحاولات لتقديم حلول أو اقتراحات بحلول ، فإن التوصل لمثل هذه الحلول العملية مازال أمرا لم يتحقق ويحتاج لإرادة دولية وإرادة إقليمية وإرادة وطنية لرسم استراتيجية ناجحة لمواجهة هذه المتغيرات.

المتغير السادس: ثورة التكنولوجيا والاتصالات وهذه الثورة البالغة التقدم والمتطورة باستمرار وبسرعة فائقة أصبحت تضع معظم دول العالم فى مصاف الدول الفقيرة والتى تعيش على فتات التكنولوجيا وفى نفس الوقت أصبحت سماواتها مفتوحة أمام الأقمار الصناعية للبث الإعلامى وما تحتويه من قيم ومفاهيم وسلوكيات لا تراعى الحساسيات والخصائص الإقليمية ، ويزيد من مخاطر ذلك

أن قوى الإرهاب والمخدرات أصبحت تستخدم وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة بدرجة تفوق إمكانيات الكثير من الدول النامية.

تلك هى أبرز المتغيرات فى عالم اليوم الذى يستعد لدخول القرن الحادى والعشرين حيث يسود الجهل والفقر والمرض معظم ما يسمى بدول العالم النامى وتسود التكنولوجيا لدى قلة من دول العالم.

الفصل الثانى

الأمم المتحدة والقضايا العربية

لقد كانت وما زالت الأمم المتحدة تمثل المنبر العالمى الذى تستطيع أن تلجأ إليه كافة دول العالم على قدم المساواة على الأقل من الناحية الشكلية ، لتعبر عن آرائها وسياساتها وتوجهاتها فى شتى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتنشغل أجهزة الأمم المتحدة المتعددة بكل ذلك وكان للقضايا العربية قصب السبق والقدح المعلى على منبر المنظمة الدولية وبين كواليسها وداخل أجهزة مختلفة.

ونتناول فى هذا الفصل بإيجاز كيف تطورت معالجة الأمم المتحدة للقضايا العربية وسيتبين لنا فى ثنايا العرض كيف طرأ التغير على هذه المواقف عبر الزمن ونتيجة تأثير المتغيرات العالمية والإقليمية.

المبحث الأول

أهم القضايا العربية فى الأمم المتحدة

عالجت الأمم المتحدة معظم القضايا السياسية والأمنية والإنسانية فى المنطقة العربية ويمكن تقسيم تلك القضايا إلى مجموعات:

الأولى: القضايا الإنسانية ذات البعد الاجتماعى ومنها قضايا المساعدات للمنكوبين فى اليمن ، ومصر، والصومال والسودان وجيبوتى وغيرها نتيجة الزلازل والكوارث الطبيعية ، ويمكن اعتبار قرارات الجمعية العامة منذ الدورة ٣٣ عام ١٩٧٨ بخصوص المساهمة فى تعمير لبنان وتنميتها نتيجة ما أصابها من الحرب الأهلية التى اندلعت منذ عام ١٩٧٥ فى إطار هذه المجموعة. وهذا النوع من القضايا ليس خلافيا ويحظى عادة بتوافق الآراء.

الثانية: القضايا الإنسانية ذات البعد السياسى مثل المساعدات للأكراد فى شمال العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ والمعونات للشيعة في جنوب العراق والمعونات للسودان فى إطار ما سمى خط الحياة life - line operation فى الفترة من ٨٩ – ١٩٩١ ثم بحث الحالة فى جنوب السودان والتى عينت لها الأمم المتحدة مبعوثا خاصا بعد ذلك عام ٩٢ – ١٩٩٣. وهذا النوع من القضايا يتسم بطابع الخلاف بين المنظمة الدولية والدولة المعنية ويحتاج لمفاوضات مستمرة.

الثالثة: قضايا الحروب الأهلية والحالة الرئيسية هنا تتعلق بالوضع فى الصومال. ولكن سبق ذلك الحرب بين ليبيا وتشاد حيث

قدمت تشاد شكوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة ٤٢ عام ١٩٨٧ وإدراج بند بعنوان «عدوان ليبيا على تشاد واحتلالها له» وإن لم يبحث واكتفى بالمساعى الحميدة والوساطة فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك بعرض بعض جوانب النزاع على محكمة العدل الدولية.

أما قضية الصومال فقد بدأت بالمساعدات الإنسانية ثم تطورت لتصبح الأمم المتحدة طرفا فى النزاع وموضع اتهام من قبل بعض الفصائل الصومالية.

وهنا نسوق الملاحظات التالية:

١ - إن المسئولية الرئيسية للأزمة الصومالية نبعت من الصراع الداخلى بين الصوماليين أنفسهم ليس فقط فى صراع الصوماليين ضد حكم سيادبرى بل وأيضا فى انقسامهم على أنفسهم بعد ذلك ومن هنا شكل الوضع فى الصومال مأساة إنسانية بكل أبعادها حيث كان الأفراد يموتون جوعًا وأثار عرض هذه المناظر على شاشات التليفزيون الرأى العام العالمى.

٢ - إن الأمم المتحدة تدخلت فى المرحلة الأولى من خلال أجهزة الإغاثة ولكن عمليات العصابات ونهب المعونات جعلت الأزمة تستفحل مما اقتضى تدخلا عسكريًا من الأمم المتحدة وبخاصة من الولايات تحت شعار استعادة الأمل Restore Hope وهو ما رحبت به كافة الفصائل فى البداية طمعا من كل فصيل للاستفادة من العملية لصالحه.

٣ – إنه وقعت احتكاكات بين عناصر الأمم المتحدة وبين جماعة عيديد مما أدى لتحول الأمم المتحدة من طرف محايد إلى طرف خصم، ولم يوجه لها هذا الاتهام من مجموعة عيديد فحسب بل من فصائل صومالية أخرى ومن ثم أصبحت قوات الأمم المتحدة هدفًا للهجوم من قبل عدة فصائل ، وسعى البعض لتصويرها بأنها قوات احتلال وطالبوا بانسحابها. وبعد صراع تراجعت الأمم المتحدة فى مسعى جديد للعودة للدور المحايد وأصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف مطاردة عيديد وأنصاره ودعا لإعادة التحقيق في حادث مقتل أفراد القوات الباكستانية وسعت الأمم المتحدة لتهدئة الأمور مع مختلف الفصائل.

٤ – إن تداخل العوامل الإنسانية والسياسية لدول الإقليم والقبائل الصومالية وللقوى الخارجية زاد من تعقيد المشكلة.

٥ – إن مختلف قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصومال ومنها القرار رقم ٨٨٦ الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ أكدت على أن الهدف من عملية الأمم المتحدة هو إعادة السلام والاستقرار فى الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا للاتفاقية الموقعة بين الفصائل الصومالية فى أديس أبابا فى يناير ١٩٩٣ ومؤتمر المصالحة فى مارس ١٩٩٣ ، كما أشارت تلك القرارات أيضا إلى نزع أسلحة الفصائل الصومالية وطالبت بوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود وأكدت على المساعدات الإنسانية للشعب الصومالى والتى عقد المؤتمر الرابع لها فى أديس أبابا فى ٢٩ نوفمبر – ١ ديسمبر ١٩٩٣.

٦ - إن الدول العربية شاركت مع الأمم المتحدة فى عملية الصومال وكان أداؤها لحسن الحظ موفقا فى المساعدة ولم يحدث احتكاك خطير بينها وبين الشعب الصومالى وإن تكبدت بعض الخسائر المحدودة.

الرابعة: قضايا التحرر من الاستعمار ومن أبرز مظاهرها حاليا قضية الصحراء وهى من القضايا الخلافية العربية وبخاصة بين الجزائر والمغرب وقد عرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة ٢٩ حيث أصدرت القرار ٣٢٩٢ فى عام ١٩٧٤ بطلب الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن الوضع فى الصحراء الغربية وانتهت المحكمة بقرارها فى أكتوبر ١٩٧٥ بأنها لم تتحقق من وجود أى مبرر يدفعها إلى اقتراح تعديل القرار ١٥١٤ الخاص بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وبصفة خاصة من تقرير المصير لسكان الإقليم ، وكما هو معروف فإن الخلاف بين وجهتى نظر الجزائر ومؤيديها أن قضية الصحراء من قضايا تصفية الاستعمار ، ومن ثم لابد من تطبيق حق تقرير المصير ، وأن الصراع الدائر هو بين المغرب والبوليساريو. فى حين أن وجهة نظر المغرب أن الصحراء أرض مغربية ولابد من إعادتها للوطن الأم استنادا لنظرية الحقوق التاريخية. وتحظى قضية الصحراء الغربية بمتابعة أكثر عمقا فى مجلس الأمن ومن خلال نشاط السكرتير العام وممثله الشخصى وخططه لتسوية النزاع وإجراء استفتاء ، ولكن الجمعية العامة أصدرت عدة قرارات فى هذا الشأن أيضا.

الخامسة: قضايا الصراع الدولى: وهنا تظهر ثلاثة أنواع من القضايا:

١ – الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ والقضايا المتصلة بالحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لم تنته بعد وإن كانت موضع مشاورات هادئة حاليا إلا أنها يمكن أن تعود للسطح مرة أخرى ويمكن القول إن الأمم المتحدة عالجت هذه الحرب فى أطر ثلاث:

الأول: مجلس الأمن الذى أصدر قراره ٥٩٨ فى يوليو عام ١٩٨٧ والذى قبلته العراق ولكن إيران لم تقبله إلا فى أغسطس ١٩٨٨ وأدى ذلك لقبول وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بين الطرفين.

الثانى: المساعى الحميدة للسكرتير العام للتوفيق بين الطرفين وتقريب وجهتى نظرهما من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وقد ارتبط بذلك موضوعات الإشراف على وقف إطلاق النار – تبادل الأسرى – التعويضات ونحو ذلك. وفى ضوء استقرار العلاقات بين الدولتين واتخاذ الأمم المتحدة إجراءات لتخفيض تواجد قوات المراقبين على الحدود لتنفيذ باقى عناصر القرار فقد أنشأ السكرتير العام عام ١٩٩٠ مكاتب اتصال للأمم المتحدة فى كل من طهران وبغداد لمتابعة الاتصالات. وفى أكتوبر ١٩٩٣ أبلغ السكرتير العام مجلس الأمن بقراره إنهاء تواجد مكاتب الاتصال هذه اعتبارًا من ١٩٩٣/١٢/٣١ وأن تتم هذه الاتصالات من خلال البعثتين الدائمتين لكل من إيران والعراق فى نيويورك.

الثالث: الجمعية العامة وكانت تبحث منذ الدورة ٣٧ لعام ١٩٨٢ بندا بعنوان الآثار المترتبة على استمرار الصراع بين إيران والعراق وقد أدرج هذا البند بناء على طلب العراق وكانت الجمعية تصدر قرارها بالدعوة لوقف القتال بين الدولتين.

٢ – الغزو العراقى للكويت وما تلاه من التحالف الدولى لتحرير الكويت (أغسطس ١٩٩٠ – مارس ١٩٩١) وما يتصل بهذا الوضع من قرارات سواء فى مجلس الأمن الذى أصدر أكثر من أربعة عشر قرارا فى هذا الصدد أو فى الجمعية العامة التى بدورها أصدرت عدة قرارات تتناول جوانب مثل انتهاك حقوق الإنسان فى الكويت تحت الاحتلال ، انتهاك حقوق الإنسان فى العراق وقد تم تعيين مقررين خاصين لهاتين الحالتين.

وهذا النوع من القضايا يتسم بالعديد من السمات الخاصة ومن أبرزها :

الأولى: أنه لم ينته بعد فما زالت بعض جوانبه تثير الخلافات مثل ترسيم الحدود بين العراق والكويت رغم قبول العراق رسميا بالقرار ٨٣٣ فما تزال الكويت تثير مشكلة المصداقية ، تدمير الأسلحة العراقية ، الرقابة بعيدة المدى على التسلح العراقى – إعادة الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق ، قضية الأسرى والمفقودين ويذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن ما انتهت إليه

القرارات قد لا تحل المشكلة بل تضع بذور صراع جديد فى المستقبل خاصة أن الشعب العراقى ينظر لبعض تلك القرارات بأنها جائزة ويسترجع هؤلاء المحللون للذاكرة معاهدات فرساى التى فرضت شروطا غير مقبولة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

الثانية: أن الأبعاد القانونية والسياسية متداخلة ومن التساؤلات المتصلة بذلك هل كان تصرف مجلس الأمن بقراراته الخاصة بتفويض دول الحلفاء للقيام بالحرب وخاصة القرار ٦٧٨ تصرفا سليما أم أن به عيوبًا قانونية لأن الأمم المتحدة مهمتها السلام وليس الحرب ، وفى حالة ردع العدوان لابد أن يكون تحت الإشراف المباشر لمجلس الأمن وفقا للمادة ٤٢ وما بعدها.

الثالثة: أن هذا النزاع طرح للمرة الأولى بشكل مكثف تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بإصدار قرارات ملزمة Mandatory بل وأيضا لها آلية للتنفيذ Enforcement .

الرابعة: أن آثاره لم تقتصر على أطرافه بل على دول عديدة وبعيدة جغرافيا عن منطقة النزاع نتيجة تطبيق الحظر الاقتصادى مما طرح للمرة الأولى موضوع المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة التى تدعو للتشاور بين الدول التى تضار من تطبيق العقوبات.

الخامسة: الارتباط بين أثر حرب العراق - إيران وبين غزو العراق للكويت فيما يتعلق بأمن الخليج. فالقرار ٥٩٨ أشار فى فقرته الثامنة للترتيبات المتعلقة بأمن الخليج ، فى حين أن إعلان دمشق

عام ١٩٩١ كان من بين أهدافه تعزيز التعاون بين دوله ومعالجة مشكلة أمن الخليج وقد أثار ذلك إيران التى كثفت مساعيها فى الأمم المتحدة وفى دوائر عديدة وفى اتصالات ثنائية لمعارضة إعلان دمشق. وقد بلور بعض المسئولين فى الأمم المتحدة فى أوائل عام ١٩٩١ فكرة تعالج ما أسماه الجوانب المختلفة للأمن وتأخذ فى حسبانها اهتمامات ومصالح مختلف الأطراف وإيجاد دور للمنظمة الدولية ، وذهب هؤلاء إلى أن هناك ثلاثة مستويات للأمن:

١ - المستوى العسكرى وهذا يمكن أن تتولاه دول إعلان دمشق إذا قبلت إيران ذلك ولا دور للأمم المتحدة فيه.

٢ - المستوى الاقتصادى وهذا مفتوح لجميع الدول حسب اهتماماتها ومصالحها وقد تلعب دول الخليج المنتجة للنفط مع الدول المستهلكة له دورًا رئيسيا فيه.

٣ - المستوى السياسى والقانونى فى إطار الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وهنا يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دور المحفز Catalyst أو المنسق أو الضامن للترتيبات المتعلقة بذلك.

٤ - المشكلات بين ليبيا والدول الغربية وهنا نجد نوعين من المشكلات:

الأولى: قضية العدوان الأمريكي على ليبيا وقد ادرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٨٦ إثر الغارة التى شنتها الطائرات الأمريكية على ليبيا ، وقد أصدرت الجمعية العامة فى

دورتها الـ ٤١ قرارًا بإدانة الهجوم العسكرى ضد ليبيا وطالبت الولايات المتحدة بالامتناع عن التهديد أو استخدام القوة وأكدت حق ليبيا فى المطالبة بالتعويض عن خسائرها.

الثانية: قضية الإرهاب الليبى ضد الطيران المدنى والتى تتهم فيها ليبيا بالتورط فى تفجير طائرة UTA الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩٨٩ فوق صحراء النيجر وطائرة بأن أمريكا على لوكربى فى اسكتلانده فى ديسمبر عام ١٩٨٨ وقد صدرت ثلاثة قرارات رئيسية من مجلس الأمن فى هذا الشأن ، وهى القرار ٧٣١ والذى دعا ليبيا للاستجابة لمطالب الدول الغربية الثلاثة والقرار ٧٤٨ والذى فرض مقاطعة الطيران الليبى وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا ودول العالم والقرار رقم ٨٨٣ الذى بدأ تطبيقه فى أول ديسمبر ١٩٩٣ وفرض مزيدًا من العقوبات على ليبيا وبخاصة بالنسبة للأرصدة الليبية وقطع غيار صناعة البترول.

ويهمنا هنا إبداء الملاحظات التالية:

١ – أنه بينما حظى الموقف الليبى من القضية الأولى أى الهجوم العسكرى الأمريكى ضدها عام ١٩٨٦ بتأييد عالمى فإن موضوع الاتهام بالتورط بتفجير الطائرات المدنية كان له مردود سيئ على ليبيا.

٢ – أنه رغم أن موضوع الاتهام بتفجير الطائرات له أبعاده القانونية والإجراءات الخاصة بمحاكمة مختطفى الطائرات أو المتهمين بأعمال القرصنة الجوية وتنظم اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١

ذلك ، كما أن ليبيا لجأت لمحكمة العدل الدولية في محاولة للتركيز على الجانب القانوني واستخدام الأسلوب القضائي إلا أن مجلس الأمن ركز على الأبعاد السياسية والأمنية وأصدر قراراته دون انتظار لقرارات محكمة العدل الدولية بل أن بعض الفقهاء اعتبروا أن مجلس الأمن أصبح له دور تشريعي بمقتضى تلك القرارات التي لها صفة إلزامية لجميع أجهزة المنظمة الدولية بما في ذلك محكمة العدل الدولية التي عليها النظر في تطبيقها ، ذلك لأن تلك القرارات صادرة في إطار الفصل السابع من الميثاق.

٣ – أن مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية وجدت نفسها مضطرة ، بغض النظر عن الآثار والأضرار التي تلحق بها وبغض النظر عن ارتباطاتها وانتماءاتها القومية ، إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تحت شعار الشرعية الدولية لعدم الرغبة وربما لعدم القدرة على تحمل التبعات المحتملة لتحدى قرارات ملزمة لمجلس الأمن في إطار الفصل السابع ، خاصة أن مسألة الإرهاب الدولى عامة وضد الطيران المدني بوجه خاص من المسائل التي تتم إدانتها من قبل جميع الدول على اختلاف مشاربها.

السادسة: القضايا المتصلة بالنزاع العربى الإسرائيلي في الإطار السياسي العام: وهذا النوع من القضايا متشعب الأبعاد والجوانب واستغرق وقتا طويلا بل أنه برز على جدول أعمال المنظمة الدولية منذ نشأتها وبداية قضية فلسطين التي طرحت على الجمعية العامة ومجلس الأمن عامي ٤٧ – ١٩٤٨ وما تلا ذلك حتى هذه اللحظة.

ويمكن تقسيم هذه القضايا إلى عدة فئات فرعية كالآتي:

الأول: البند المعنون «الحالة فى الشرق الأوسط».

أدرج هذا البند بعد حرب عام ١٩٦٧ واعتماد مجلس الأمن قراره المشهور ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ثم تعيين جونار يارنج ممثلا خاصا للسكرتير العام للشرق الأوسط وفى ١٩٨٩ قام الأمين العام بتعيين إدوارد بروتر من السويد (سفيرها فى واشنطن) ممثلا خاصا له بدلا من يارنج. وفى ١٩٩٣ عين الأمين العام بطرس غالى السفير شيميانا جاريكان المندوب الدائم السابق للهند لدى الأمم المتحدة أمينا عاما مساعدا وممثلا خاصا له لمشكلة الشرق الأوسط ومتابعة مساعى السلام والحالة فى الأراضى المحتلة.

ويقدم مشروع قرار شامل فى الجمعية العامة كل عام يتناول مختلف جوانب الأوضاع فى المنطقة وقد بلور المشروع عند تناوله تسوية النزاع في الشرق الأوسط عدة مبادئ أبرزها:

(أ) أن التسوية يجب أن تكون شاملة ولا تتجزأ.

(ب) أنه يجب أن تتم التسوية فى إطار وتحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لقراراتها.

(جـ) أنه يجب أن تكفل التسوية الانسحاب الإسرائيلى الشامل من الأراضي المحتلة بما فى ذلك القدس.

(د) تأكيد رفض أية حلول منفصلة أو ترتيبات أو اتفاقيات تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى. وكان ذلك ردا على اتفاقيات كامب دافيد ، وفى مرحلة لاحقه تطور الحديث عن التسوية ليشير إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبعد

ذلك أصبح يشير إلى خطة فاس العربية لعام ١٩٨٢/١٩٨١ ، وفى مرحلة ثالثة أشار القرار إلى خطة السلام الفلسطينية التى اعتمدت فى المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ وأخيرًا مرحلة مؤتمر مدريد.

وفى إطار هذا البند اعتادت سوريا أيضا أن تتقدم بقرار خاص بالجولان المحتلة وإن طلبت تأجيل التصويت عليه فى عام ١٩٩١ اتصالا بأعمال مؤتمر مدريد ثم عادت فى العام التالى ١٩٩٢ فطرحته مجددا مع إجراء بعض التعديل فى الصياغات ، كما دأبت المجموعة العربية على التقدم بقرار خاص بالقدس يؤكد على ثوابت الموقف العربى بالنسبة لها.

ويمن القول: إنه منذ أواخر الثمانينات تطورت عناصر قرارات الشرق الأوسط فى مراحل ثلاثة:

المرحلة الأولى: عودة مصر للصف العربى منذ عام ١٩٨٩ حيث ترتب على ذلك إدخال بعض التعديلات على الصياغات الانتقادية لكامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

المرحلة الثانية: بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حيث أدخلت تعديلات جوهرية.

المرحلة الثالثة: بعد اتفاق غزة أريحا ١٩٩٣ حيث ضغطت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل لتغيير العديد من القرارات بل السعى لإلغائها.

الثانى: البند المعنون «المسألة الفلسطينية»:

أدرج موضوع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الدورتين الأولى والثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ثم على جدول أعمال الدورة ٢٩ عام ١٩٧٤ وهو ما يعنى أن إعادة ادراجه ، جاء تاليًا لبند الشرق الأوسط الذى أدرج عام ١٩٦٧ ، كان بمثابة إحياء لموضوع سبق بحثه وإن كان فى إطار ظروف مختلفة. وتتم مناقشة قضية فلسطين فى الجمعية العامة فى إطار تقريرين أساسيين:

التقرير الأول: تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وهذه اللجنة أنشئت عام ١٩٧٦ وتتولى الاضطلاع بعدة أنشطة مثل عقد مؤتمرات واجتماعات وإيفاد بعثات للعديد من الدول لشرح قضية فلسطين. ويصدر عنها نشرات فى المناسبات المختلفة ، وكذلك نتائج مداولات الندوات التى تعقد فى هذا الصدد.

ولعله من الأمور ذات المغزى أن احتفال اللجنة عام ١٩٩٣ بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى ، والذى ينظمه قسم الحقوق الفلسطينية بالأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر فى ذكرى صدور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين ، قد أشار إلى أن له هدفا مزدوجا يتمثل فى جذب الاهتمام العاجل لمعاناة الفلسطينيين ، وحشد الرأى العام العالمى لتأييد التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الثابتة وفى مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فى فلسطين.

التقرير الثانى: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذى يقدمه تحت بند الشرق الأوسط ومنذ عام ١٩٨٣ خصص جزءًا من التقرير لموضوع المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وهو نتيجة انعقاد المؤتمر الدولى للمسألة الفلسطينية الذى عقد فى جنيف عام ١٩٨٣ وأصدر عدة قرارات فى هذا الصدد.

هذا وتنقسم القرارات الخاصة بالمسألة الفلسطينية إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: قرارات خاصة بمبادئ التسوية للقضية الفلسطينية مثل حق تقرير المصير ، حق العودة ، تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى فى عملية التسوية. رفض اتفاقيات كامب دافيد والحلول الجزئية التى تتجاهل الحقوق الفلسطينية.

النوع الثانى: قرارات خاصة بإدانة إسرائيل وممارساتها سواء القمعية ضد الشعب الفلسطينى أو انتهاك الحرمات المقدسة فى القدس أو أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار أو إغلاق المدارس أو سياسات الأبعاد والطرد ونحو ذلك ، وكذلك التأكيد على أن إسرائيل دولة عنصرية وغير محبة للسلام ولا تفى بالتزاماتها بموجب قرار الجمعية العامة ٣/٢٧٣ كذلك القرارات الخاصة بالإشادة بالانتفاضة وانتقاد تعامل إسرائيل معها وذلك اعتبارا من عام ١٩٨٨.

النوع الثالث: قرارات ذات طبيعة تنفيذية وهى تلك المتعلقة بنشاط وكالة الأونروا وتدعيمها وتمويلها ، ونشاط إدارة الإعلام فى

الأمم المتحدة ، ونشاط وحدة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وهى وحدة أبحاث ومتابعة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك قرار الاعتراف بإعلان دولة فلسطين الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ واستعمال اسم «فلسطين» فى الأمم المتحدة اعتبارا من ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بدلا من «منظمة التحرير الفلسطينية» دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك القرارات الخاصة بشجب نقل البعثات الدبلوماسية للقدس انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

النوع الرابع: القرارات الخاصة بآلية التسوية : وقد تمثلت فى القرارات الخاصة بالدعوة لعقد مؤتمر دولى وقد صدر أول قرار فى هذا الشأن فى دورة عام ١٩٨٣ ودعا لأن يعقد المؤتمر الدولى فى موعد لا يتعدى عام ١٩٨٤ وقد بلورت قرارات لاحقه كيفية عقد المؤتمر الدولى بأن تشكل لجنة تحضيرية فى إطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لعقد المؤتمر (قرار رقم ٥٨/٣٨ ج) وكذلك مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة للمؤتمر المذكور ، ومنذ عام ١٩٨٢ ظهرت عناصر بخصوص التسوية مثل:

(أ) الدعوة لتشكيل لجنة استقصاء وتقييم الخسائر الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية.

(ب) الدعوة لوضع الأراضى المحتلة لفترة انتقالية قصيرة تحت إشراف الأمم المتحدة حتى يتم خلالها ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير (القرار ٨٦/٣٧ هاء).

ويهمنا فى هذا المقام أن نشير إلى عـدة ملاحظات تتعلق ببحث القرارات الخاصة بفلسطين والشرق الأوسط فى المنظومة الدولية بوجه عام وفى الأمم المتحدة بوجه خاص.

الملاحظة الأولى: أنه يجرى بحث القضيـة الفلسطينية فـى أكثر من بند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة وفى أكثر من لجنة من لجانها بل وفى مختلف التنظيمات المتصلة بالمنظومة الدوليـة ، وقد انعكس المـد والثقل العربـى والفلسطينى فـى المجـالين السياسـى والإعلامى فى المجتمع الدولى على وضـع قضيـة فلسطين فـأصبحت تبحث مثلا قضية المرأة الفلسطينية عند بحث قضايا المـرأة ، قضيـة الشباب الفلسطينى عنـد بحـث قضايـا الشباب ، الاعتـداءات علـى المقدسـات فـى الأراضـى المحتلـة عنـد بحـث ممارسـات الاحتـلال الإسرائيلى أو فى اليونسكو عند بحـث الموضوعـات الخاصـة بالآثـار والتراث ومسألة الحالة المعيشية للشعب الفلسطينى تحـت الاحتـلال تبحث فى منظمة الأغذية والزراعة وفى الأمـم المتحـدة وفـى برنـامج الأمم المتحدة الإنمائى. كما يبحث اليونسيف وضع الطفل الفلسطينى وكذلك تبحث لجنة حقوق الإنسان عدة أمور متصلة بانتـهاك حقـوق الإنسان الفلسطينى والعربى فى الأراضى العربية المحتلة.

الملاحظة الثانية: أنـه مـع حـدوث زخـم أو تزاحـم فـى اللجـان والاجتماعات المتصلة بعملية السلام فى الشرق الأوسط وبخاصـة منـذ توقيـع اتفـاق المبـادئ الفلسـطينى الإسـرائيلى نشـطت الدبلوماسـية الإسرائيلية للحصول على المكاسب فى الساحة الدوليـة قبـل أن يتـم تنفيذ الاتفاق ويمكننا أن نشير لبعض تلك المكاسب:

١ – إقامة إسرائيل لعلاقات دبلوماسية عادية مع كل من الصين والهند وتطور علاقاتها مع العديد من الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية..

٢- السعى لتغيير أو تعديل أو إلغاء عدة قرارات تتصل بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين أو عدم التصويت عليها على أساس أن المناخ الجديد لا يتمشى مع اعتماد القرارات التقليدية..

الملاحظة الثالثة: رد الفعل العربى للتحرك الإسرائيلى تمثل فى التجاوب من حيث المبدأ لإدخال تعديلات على القرارات بما يتمشى مع الظروف الجديدة دون التخلى عن العناصر المتصلة بمبدأ التسوية أو بالحقوق الفلسطينية على أساس أن هذه المبادئ تمثل المرجعية لمباحثات السلام من ناحية كما انها من ناحية أخرى تمثل الملاذ فى حالة إخفاق عملية السلام..

الملاحظة الرابعة: أن الولايات المتحدة وروسيا بصفتهما راعيا عملية السلام قدمتا عام ١٩٩٣ مشروع قرار تحت بند الشرق الأوسط حول تأييد الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى والترحيب بعملية السلام والسعى للحصول على تأييد كافة الدول وفى مقدمتها الدول العربية. وقد أثار ذلك رد فعل غير موات من قبل الدول العربية وبخاصة الوفد الفلسطينى خشية أن يكون الهدف من وراء ذلك هو السعى غير المباشر للدعوة لإلغاء القرارات الأخرى أو لعدم طرحها للتصويت اكتفاء باعتماد القرار المؤيد لعملية السلام..

الملاحظة الخامسة: أن الولايات المتحدة بتأثير من إسرائيل أبدت إحجاما عن التقدم بمشروع القرار الخاص بالأونروا والذى اعتادت التقدم به سنويا منذ عام ١٩٤٨ وكان يشير إلى القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة للفلسطينيين ويعد هذا الأمر تغييرا جوهريا فى الموقف الأمريكى، ولاشك أن هناك ارتباطا بين القرار رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة والقرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ الخاص بإنشاء الأونروا ودورها لاضطلاع الأونروا بمهمة تسجيل اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم حاليا حوالى ٢,٨ مليون لاجئ وهذا يخلق لهم حقوقا سياسية وقانونية بموجب الاتفاقيات الدولية فى هذا الصدد ويؤكد على حقهم فى العودة أو التعويض، ومن هنا فإن عدم طرح أو إلغاء هذه القرارات يمثل خطورة بالنسبة لقطاع هام من الشعب الفلسطينى ويؤثر سلبيا على عملية التفاوض إذ سيعد بمثابة تنازل جديد لإسرائيل فى مرحلة لم تظهر فيها ثمار السلام فيما يتعلق بالجانب الفلسطينى. وهذا يذكرنا بالمكسب الذى حققته إسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ والخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية..

السابعة: المسائل المتصلة بالنزاع العربى الإسرائيلى فى قضايا محددة:

وهنا نجد تنوعا فى هذه القضايا ونعرض بإيجاز لأهمها:

١ - قضية المستوطنات فى الأراضى المحتلة:

وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن إقامة المستوطنات عمل غير شرعى ولذا أدانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى سياسة المستوطنات الإسرائيلية وأعلنت بطلانها باعتبارها تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بوضع المدنيين تحت الاحتلال..

أما مجلس الأمن فقد أصدر بدوره عدة قرارات منها القرار رقم ٤٦٥ الذى يطالب فيه بوقف المستوطنات فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس.

وفى الدورة الـ ٤٠ للجمعية العامة بحثت تقريرا عن أحوال معيشة الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وأعربت عن رفضها للخطط والإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير التكوين الديمغرافى للأراضى المحتلة مما يؤدى إلى تشريد الفلسطينيين وخروجهم من أراضيهم. وقررت عقد ندوات وحلقات دراسية حول المشاريع الإنمائية فى الأراضى المحتلة. وتقديم تقارير فى هذا الصدد عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى..

واعتمد القرار الخاص بأحوال معيشة الشعب الفلسطينى فى الدورة ٤٠ بأغلبية ١٥٨ ضد ٢ (الولايات المتحدة وإسرائيل) وتتالى صدور مثل تلك القرارات بعد ذلك..

٢ - قضية القدس:

حظيت قضية القدس باهتمام خاص من الأمم المتحدة ليس فقط فى إطار الجمعية العامة حيث صدرت العديد من القرارات التى

تدين اعتداءات إسرائيل على الأماكن المقدسة والأثرية وغيرها فى القدس بل أيضا صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن حيث كانت قضية القدس الشرقية بوجه خاص موضع اتفاق عام من الدول دائمة العضوية..

أول قرار تناول القدس كان قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والخاص بالتقسيم ودعا إلى جعل القدس منطقة مستقلة منفصلة تحت إشراف دولى Corpus Seperatum وتلا ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ديسمبر ١٩٤٨ ورقم ٣٠٣ فى ديسمبر ١٩٤٩ وهما يؤكدان على تدويل القدس ولكن إسرائيل استولت على القدس الغربية وأعلنتها عاصمة لها فى يناير ١٩٥٠، كما قامت الأردن بضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية فى إطار المملكة الأردنية الهاشمية بناء على قرار مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠..

وبعد حرب يونية ١٩٦٧ استولت إسرائيل على القدس الشرقية وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ الذى نص على اعتبار جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التى قامت بها إسرائيل فى مصادرة الأراضى والأملاك التى من شأنها تغيير الوضع القانونى للقدس إجراءات باطلة وطالب إسرائيل بالتراجع عنها..

وفى عام ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٧١ لسنة ٦٩ بإدانة جريمة حريق المسجد الأقصى، وفى عام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ برفض ضم إسرائيل للقدس كذلك

أصدر القرار رقم ٤٧٦ فى عام ١٩٨٠ بإدانة إسرائيل لتماديها فى تغيير الطابع العمرانى للقدس..

٣ - القرارات الخاصة بحق تقرير المصير ومنع التمييز العنصرى:

وهذه القرارات ارتبطت فيما بينها واتسمت بعدة سمات:

الأول: أن هذا الموضوع طرح لأول مرة عام ١٩٤٩ بناء على شكوى الهند بشأن قيام جنوب أفريقيا بإصدار تشريعات ضد سكان جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى وقد أدرج كبند مستقل منذ الدورة السابعة عام ١٩٥٢ ثم جرى بحثه فى مجلس الأمن عام ١٩٦٠..

الثانى: أنه مع تعاظم دور المجموعة الأفريقية فإنها أصبحت تعد القرارات الأساسية فى هذا الموضوع وتساندها الدول العربية وباقى دول عدم الانحياز..

الثالث: أن التركيز الأساسى لهذه القرارات كان موجها نحو قضايا الجنوب الأفريقى وعلى وجه الخصوص كان قضية ناميبيا (قبل الاستقلال) م جنوب أفريقيا للقضاء على النظام العنصرى فيها..

الرابع: أن الدول العربية بصفتها الطرف أو الشريك الأصغر كانت تحرص على:

(أ) الربط بين الأوضاع فى فلسطين والأوضاع فى جنوب أفريقيا..

(ب) إبراز التشابه بين النظامين العنصريين فى جنوب أفريقيا وإسرائيل..

(جـ) إبراز التعاون النووى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل..

الخامس: فى مرحلة المد الثورى فى الستينات والسبعينات لم تكن هذه القرارات ولا المواقف العربية تجد صعوبة فى الاستجابة لها ولكن منذ بداية الثمانينات بدأ التأييد الأفريقى يقل وأصبحت عملية الربط بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تجد صعوبة كبيرة ويتم تخفيف الصياغات ثم انتهى الأمر إلى حذفها فى بداية التسعينات نتيجة عدة عوامل منها:

(أ) تغير مواقف الدول الأفريقية من جنوب أفريقيا وظهور مجموعة من الدول الأفريقية على علاقات مع جنوب أفريقيا ولذا حرصت تلك المجموعة على معارضة أية صياغات متشددة..

(ب) إحساس الدول الأفريقية بخيبة أمل فى نتائج التعاون العربى الأفريقى فى الثمانينات وكانت تأمل فى مزيد من المساعدات العربية بعد أن قطعت علاقاتها بإسرائيل..

(جـ) تزايد الضغوط الغربية والنشاط الإسرائيلى فى أفريقيا فى الثمانينات..

(د) ظهور ضعف عربى وانقسامات عربية مما أثر على الموقف العربى بوجه عام..

٤ – القرار الخاص باعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية والمعروف بمساواة الصهيونية بالعنصرية:

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٩ تحت عنوان «إزالة جميع صور التفرقة العنصرية» ويتناول القرار الوضع فى جنوب أفريقيا وغيرها وجاء فى فقرته التنفيذية الوحيدة «تقرر أن الصهيونية صورة من صور التمييز العنصرى» وقد صوت لصالح القرار ٧٢ وعارضته ٣٥ دولة، وامتناع ٣٢ دولة..

ونظرا لأن هذا القرار كان يمثل طعنا فى جوهر الفلسفة الصهيونية التى تعتبرها إسرائيل حركة تحررية من أجل إقامة دولتها المستقلة وتساندها فى هذا المنطق العديد من الدول وباصة الغربية لذا فقد سعت الولايات المتحدة وإسرائيل وأنصارهما للضغط لإلغاء هذا القرار، رغم أنه كان يعتبر من الناحية الفعلية غير قائم منذ عام ١٩٨٠ حيث لم يستذكره أى قرار آخر من قرارات الأمم المتحدة، إلا أنه بقى قانونيا فى سجلات المنظمة الدولية حتى تم إلغاؤه عندما أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٤٦/٦٨ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦ والذى نصه يقرر إلغاء الحكم الوارد فى قرارها ٣٣٧٩ (د٣٠) المؤرخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ وقد صوت لصالح القرار ١١١ وضده ٢٥ وامتناع ١٣ وعدم مشاركة ١٧ دولة، واعتبرت عملية الإلغاء سابقة قانونية وسياسية خطيرة ولكن نظرا لتغير الظروف السياسية الدولية والعربية فإن القوى الداعية للإلغاء كسبت الجولة، ومن المفيد للتاريخ إلقاء نظرة تحليلية على نتيجة التصويت على المستوى العالمى وعلى المستوى الأفريقى..

(أ) على المستوى العالمى فإن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عند التصويت فى عام ١٩٩١ كانت ١٦٦ دولة وكانت النتيجة كما يلى:

المؤيد لإلغاء القرار ١١١ المعارضون ٢٥

الممتنعون ١٣ والمتغيبون وغير المشاركين ١٧

(ب) وعلى المستوى الأفريقى كانت الدول الأفريقية ٥١ دولة:

دولة أفريقية عربية	
المؤيدة ٢٦	—
المعارضة ٦	٥
الامتناع ٨	—
الغياب ١١	٤
الإجمالى ٥١	٩

دولة أفريقية غير عربية
٢٦
١ (مالى)
٨
٧
٤٢

(جـ) صوتت الدول الرئيسية فى العالم لصالح إلغاء القرار فالهند ويوغوسلافيا من قادة عدم الانحياز، ودول أمريكا اللاتينية فى معظمها وكذلك الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والغربية، ولم تشارك الصين فى التصويت أما القلة القليلة من الدول الإسلامية فهى التى صوتت ضد الإلغاء وهى إيران - باكستان - أندونيسيا وبنجلاديش وماليزيا وأفغانستان..

(د) مقارنة الموقف بين عـامى ١٩٧٥ وعـام ١٩٩١ تظـهر دلالـة ذات مغزى :

	القرار فى عام ١٩٧٥	الإلغاء فى عام ١٩٩١
المؤيدون	١١١	٧٢
المعارضون	٣٥	٢٥
الممتنعون	٣٢	١٣
غير المشـارك أو الغـــائب	—	١٧

٥ – قضية أوراق تفويض الوفد الإسرائيلى :

تعتمد الجمعيــة العامـة عـادة بشـكل روتينـى تقريـر لجنـة أوراق اعتماد وفود مختلف الدول ولكن فــى ١٥ أكتوبـر ١٩٨٥ أرسـلت ٥٠ دولة خطابا لرئيس الجمعية العامة تعترض فيــه علـى أوراق تفويـض الوفد الإسرائيلى علــى أسـاس أن الأوراق صـادرة فـى مدينـة القـدس بصفتها عاصمة لإسرائيل وأن هذا مخالف لقـرارات الجمعيـة العامـة ومجلس الأمن ومنها قـرار المجلـس عـام ١٩٨٠ بخصـوص القـدس، وكذلك لأن عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحـدة يجعلـها دولـة غير محبة للسلام ولا تفى بالتزاماتها بمقتضى الميثاق، وطـالبت تلـك الدول برفض أوراق الاعتماد للوفـد الإسـرائيلى وكـان مـؤدى الموافقـة

على هذا التحرك تجميد أو وقف فعلى لعضوية إسرائيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذا فقد تحركت إسرائيل وأنصارها لمواجهة ذلك الموقف، وبعد اتصالات ومداولات من مختلف الأطراف تم التقدم بمشروع قرار إجرائى على مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية ومؤيديها ويدعو المشروع الإجرائى إلى عدم اتخاذ قرار بشأن المشروع العربى وبالفعل صوتت الجمعية العامة آنذاك على المشروع الإجرائى بأغلبية ٨٠ ضد ٤١ وامتناع ٢٠ دولة، واستقر فى الممارسة فى الأمم المتحدة تقليد بأن تتقدم إحدى دول الشمال الأوربى كل عام بالتناوب بمشروع القرار الإجرائى لإنقاذ الموقف بالنسبة لمختلف الأطراف واعتبر الأمر كما لو كان حلا سحريا رغم أن القضية ظلت مطروحة ومثارة كل عام وتمثل عنصر إزعاج لمختلف الأطراف وقد بدأ التراجع الفعلى عن هذا الموقف منذ عامين بالاكتفاء بتسجيل الموقف العربى فى بيان يلقيه رئيس المجموعة العربية فى الأمم المتحدة دون طرح مشروع قرار على التصويت..

٦ – التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية:

أدرج هذا البند من الدورة ٣٦ عام ١٩٨١ حيث أصبح أمين عام الجامعة يدعى لحضور دورات الجمعية العامة كمراقب ودعوة الجامعة للمشاركة فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة كمراقب وقد وقع اتفاق تعاون بين المنظمتين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية ويستهدف ذلك:

(أ) تنفيذ القرارات السياسية الخاصة بالقضايا العربية..

(ب) عقد اجتماعات مرتين إلى ثلاث بين المسئولين عن المنظمتين لتبادل الرأى ومتابعة التنفيذ..

(جـ) تبادل المعلومات والخبرات والمشاركة فى الحلقات والندوات العلمية والدراسية..

كان هذا الموضوع يواجه عقبات من الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين تصوتان ضده لأنه يدعو للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط وهى قرارات لم تصوت لصالح بعضها الولايات المتحدة..

المبحث الثانى
دلالات التغير فى المواقف

لا شك أن التغيرات العالمية عكسبت ذاتها كما أوضحنا فى المبحث السابق على تناول القضايا العربية فى المنظمة الدولية وما يهمنا إبرازه فى هذا المبحث هو إلقاء بعض الضوء العام لاستخلاص بعض المعالم والدلالات..

الأول: طبيعة معالجة الأمم المتحدة للقضايا العربية:

ولفهم هذه الطبيعة يجب أن نشير إلى أن هناك خمسة محددات لمعالجة الأمم المتحدة للقضايا العربية تتمثل فى:

الأول: أنه لا يوجد ما يسمى بموقف موحد للأمم المتحدة تجاه القضايا العربية ذلك لأن مجلس الأمن بما فيه من حق النقض (الفيتو) الذى تتمتع به خمس دول، وبما فيه من تقسيم جغرافى غير عادل وغير متوازن للأعضاء غير الدائمين يجعل موقفه مختلفا جوهريا عن موقف الجمعية العامة التى تضم فى عضويتها حاليا ١٨٤ دولة منهم ما يقرب من الثلثين من دول العالم الثالث والتى هى أقرب لفهم وتأييد القضايا العربية..

الثانى: أن موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء القضايا العربية اختلف فى الستينات والسبعينات عنه فى الثمانينات أو فى التسعينات. ومن ثم فليس هناك موقف موحد حتى للجمعية العامة إزاء القضايا العربية عبر مراحل التاريخ..

الثالث: أن موقف العرب أنفسهم اختلف إزاء القضايا العربية من مرحلة تاريخية لمرحلة تاريخية أخرى. فعرب الخمسينات رفضوا قرار تقسيم فلسطين وهو القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ فى حين أن عرب الثمانينات قبلوا بالقرار المذكور، أما عرب التسعينات فقبلوا ما هو أقل من ذلك بكثير..

الرابع: أنه نظرا لتنوع القضايا العربية وتعددها من مشكلة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وقبلها المسألة المصرية واستقلال لبنان وسوريا فى منتصف الأربعينات، ونشأة قضية فلسطين منذ عام ١٩٤٧ وما تلا ذلك وترتب عليها من تفريعات عديدة ثم حرب ١٩٦٧، وحرب العراق للكويت وما ترتب عليه من قرارات، وهكذا نجد هذه القضايا العربية تشغل أكثر من نصف عمل الأمم المتحدة، لذلك يصعب حصرها فى بحث موجز ولذا قدمنا استعراضا عاما هو بمثابة رسم خريطة للموقف أكثر منه معالجة تفصيلية أو شاملة لمختلف القضايا وأبعادها وتطوراتها..

الخامس: أنه حتى بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن معالجة الأمم المتحدة اتسمت بالتنوع والتعدد فى الموضوعات وداخل أجهزة المنظمة الدولية والوكالات المتخصصة..

الثانى: دلالات التغير:

لا شك أن اختلاف المناخ الدولى وبدء عملية السلام فى مدريد وتطوراتها من توقيع الإعلان الإسرائيلى الفلسطينى ومعاهدة السلام

الأردنية الإسرائيلية وتخفيف المقاطعة العربية توطئة لإلغائها كلية وتطور وتزايد الاتصالات العربية الإسرائيلية والنشاط المكثف للدبلوماسية الإسرائيلية عبر القارات المدعومة بالنفوذ والمساندة الأمريكية أحدث ذلك تغيرات واضحة في معالجة الأمم المتحدة للقضايا العربية كان لها مدلولاتها الهامة والتي منها:

١ - اختفاء أية تعبيرات تشير لإسرائيل بأية نبرة أو دلالة سلبية كما كان في الماضي مثل العنصرية أو حتى كلمة الصهيونية أو الكيان الإسرائيلي ونحو ذلك وأصبح اسم إسرائيل يرد عاديا وتلقائيا مثل أية دولة أخرى..

٢ - انتفاء أية إشارة تتضمن إدانة أو نقدا ليس فقط لإسرائيل كدولة وإنما أيضا لأى مظهر من مظاهر سياساتها أو مواقفها التى ترى فيها الدول العربية أمرا غير سليم..

٣ - بل أنه أصبح من العسير ذكر اسم إسرائيل فى أى معنى من المعانى السلبية أو الانتقادية حتى وإن كانت حالة النقد هذه يمكن أن توجه إلى أية دولة أخرى مثال ذلك دعوة إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى أو مطالبة إسرائيل بالتخلى عن الخيار النووى ونحو ذلك ولقد بذلت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٤ جهدا جبارا لكى تحصل على تأييد ٥٥ دولة دولة لقرار صدر من الجمعية العامة حول التهديدات الخاصة بالأسلحة النووية فى الشرق الأوسط (وهو القرار الذى كان يحمل فى الماضى اسم التهديد من السلاح النووى الإسرائيلى) فى حين عارضته ٥ دول

وامتنعت ٨٢ دولة كان من بينها بعض الدول العربية رغم تغيير عنوان القرار وإدخال تعديلات جوهرية على الصياغة والمفاهيم..

٤ - أنه أيا كانت المواقف فى الأمم المتحدة فإنها بلاشك ليست إلا تعبيرا عن مصالح الدول وهذه المصالح رغم ثباتها فإن أولوياتها والتعبير عن هذه الأولويات ووسائل تحقيق المصالح مختلفة وفقا لأوضاع وموازين القوى العالمية والإقليمية..

٥ - أنه أيا كانت طبيعة التعبير عن المواقف والسياسات فى الأمم المتحدة بشأن القضايا العربية وما طرأ عليها من تغير فى المرحلة الراهنة، وبغض النظر عما يوجه للمنظمة الدولية من جوانب قصور فى تنفيذ بعض القرارات أو استخدام معايير مزدوجة فى النظرة والممارسة فإن المنظمة الدولية تبقى ملاذا آمنا بتسجيل المواقف السياسية لكل دولة، ولتهيئة الأذهان لإحداث تغيير ما، والاضطلاع بمهام ومسئوليات متنوعة وبخاصة من أجل بناء السلام فى الشرق الأوسط والذى تمثل المنطقة العربية قلبه ومحور الحركة فى داخله..

الفصل الثالث

تحديات المستقبل أمام جامعة الدول العربية

أحيانا ما يطرح المواطن العربى وهو فى حالة من اليأس والإحباط، على نفسه التساؤل هل حقيقة هناك رابط يجمع أبناء المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط، وإذا كان هناك مثل هذا الرابط فهل هو مبرر كاف للقول بوحدة المصير والمصلحة فى ظل التنافر والتشاحن والتباغض، الذى عاشته وما تزال تعيشه المنطقة، وهل هذا الرابط قدر على مواجهة التغيرات الإقليمية وتأثير التغيرات الدولية على المنطقة..

وفى تقديرى أن إمعان النظر فى حقائق الأمور الكامنة تحت السطح تظهر أن ما يجمع أبناء هذه المنطقة أكثر بكثير مما يفرقها. ولكن أسلوب إدارة مرحلة التطور العربى المعاصر سواء بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى أو بالنسبة لعملية السلام أو بالنسبة للعمل العربى المشترك كان أسلوبا خاطئا مما نتجت عنه العديد من المثالب من ناحية كما لعبت القوة الخارجية دورها فى تضخيم هذه الأخطاء والعقبات من ناحية ثانية، ولم يقم المثقفون العرب بالدور الكافى كقوة دافعة للتقدم بدلا من مجرد التغنى بالشعارات والسير فى ركاب هذا النظام أو ذاك من النظم العربية من ناحية ثالثة، كما لا ينبغى أن نتجاهل أثر التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمعات العربية وما تمخض عنها من توترات

سواء داخل حدود كل قطر عربى أو عبر الحدود من ناحية رابعة، وللدلالة على أثر تلك التفاعلات. يكفى الإشارة لانتقال العمالة وآثارها سواء بالنسبة للدول المستقبلة أو المصدرة، وكذلك حركة اللجوء السياسى وما ترتب عليها من ردود أفعال، وأيضا تأثير طموحات وتطلعات الأقليات فى بعض الدول العربية هذا فضلا عن المؤثرات النابعة من المتغيرات الإقليمية مثل تعاظم قوة إسرائيل وتصاعد قوة كل من تركيا وإيران والمؤثرات النابعة من المتغيرات الدولية مثل الحرب الباردة والاستقطاب الدولى سواء فى نشأته أو فى اختفائه وظهور التوجهات الجديدة فى المجتمع الدولى التى تركز على حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية البشرية بأبعادها الشاملة كركائز لبناء مجتمع القرن الحادى والعشرين. ولا مراء فى أن ذلك كله يفرض تحديات جسامًا على الوطن العربى بوجه عام، وعلى جامعة الدول العربية بوجه خاص، وهو ما يستدعى التغيير الجوهرى فى أسلوب العمل ومنهجه. ونتناول فى هذا الفصل تحليل ظروف نشأة الجامعة وتطورها والتحديات الراهنة أمامها ونقدم بعض الأفكار حول أسلوب تطويرها ليتسنى لها مواجهة ذلك وزيادة فعاليتها..

المبحث الأول
الجامعة العربية بين ظروف النشأة ودواعى التغيير

لعل إلقاء نظرة على الظروف والعوامل التى أدت إلى إنشاء جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، وتحليل أثر الظروف المتغيرة على الجامعة، تعد المدخل الطبيعى للتعرف على أوضاع الجامعة العربية بصفتها الإطار العام والشامل للعمل العربى المشترك..

أولا: ظروف النشأة:

لقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ محصلة لتفاعل ستة عوامل هامة هى:

الأول: الآمال والطموحات القومية العربية التى ظهرت منذ بداية هذا القرن وتعمقت جذورها بين أبناء الشعب العربى فى مختلف الأرجاء مع مضى الوقت، وخاصة بعد قيام ثورة كمال أتاتورك وتخلى تركيا عن مفهوم الخلافة الإسلامية، وبذلك وضعت حدا للصراع بين تيارى العروبة والإسلام كأساس لتكوين الدولة القومية الحديثة وفكرها السياسى فى المنطقة العربية، التى رزحت تحت الحكم العثمانى زهاء أربعة قرون تحت عباءة الخلافة العثمانية لعله مما يذكر أن الخديوى أرسل كتابا سريا للباب العالى فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ يلح فيه على ضرورة تقوية العنصر التركى فى البلاد العربية

لمواجهة بوادر الثورة القادمة إذ أن الهدف الوحيد للقومية والجنسية إنما هو الوحدة العربية..

الثانى: التطورات السياسية الإقليمية بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة تزايد الهجرة اليهودية لفلسطين بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وكذلك السياستين البريطانية والفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على العالم العربى، سواء فى شكل انتداب أو حماية أو تواجد قواعد أجنبية، وما أدى إليه ذلك التصرف من إحساس السياسيين العرب بالخديعة البريطانية ، خاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا وإعلانها عن الاتفاقات السرية للحلفاء ومنها اتفاق سايكس بيكو الموقع بين بريطانيا وفرنسا فى ٩ مايو ١٩١٦ والذى تضمن تقسيم بلاد المشرق العربى (عدا الجزيرة العربية) بينهما على خلاف ما وعدت به بريطانيا الشريف حسين فى المراسلات المعروفة باسم مراسلات حسين - مكماهون فى عام ١٩١٦..

الثالث: الأفكار والآراء والمبادئ التى طرحها ونادى بها المثقفون والسياسيون العرب لبعث الأمة العربية من رقدتها، وهؤلاء المفكرون كثرة ولا مجال للتحدث عن كل منهم فرادى، فهم ليسوا إلا روافد فى بحر هادر من مشاعر الإحساس القومى العربى..

الرابع: حركة إستقلال الدول العربية والرغبة فى المحافظة على مفاهيم السيادة والاستقلال الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص وهذه الحركة وجدت أنه فى تجمع الدول العربية واتحادها الملاذ والملجأ الذى يمكن الاحتماء يه والاستناد إليه..

الخامس: تطورات العالم نحو التوحد والتكتل كما ظهر فى حركات تدعو للوحدة فى أمريكا الجنوبية والوسطى وفى الإعداد لإنشاء الأمم المتحدة ونحو ذلك من التجمعات الدولية والتى كانت فى مرحلة جنينية آنذاك..

السادس: التشجيع من قبل المسئولين البريطانيين وبخاصة تصريحات وزير الخارجية البريطانى فى بداية الأربعينات. ومن أبرز هذه التصريحات تصريح أنطونى إيدن فى ٢٩ مايو ١٩٤١، إثر فشل ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق، والذى جاء فيه (لقد خطا العالم العربى خطوات واسعة فى طريق الرقى، وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا، ويرجو أن تساعده بريطانيا فى بلوغ هذا الهدف، ويسرنى أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها بمساعدة القائمين بها حالما تتوافر لديها الأدلة على تأييد الرأى العام العربى لها) . ثم أدلى إيدن وزير الخارجية البريطانى بتصريح آخر، فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣، ردا على سؤال وجهه أحد الأعضاء حيث ذكر إيدن (أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم)..

وإذا كانت هذه التصريحات كما يقول البعض أعطت ضوءا أخضر، لحركة أكثر نشاطا، لتكوين الجامعة العربية، فإنها ألقت ظلالا من الشك حول نشأة الجامعة والهدف منها. ولكن يمكننا

القول باطمئنان، بأن هذه التصريحات هى أشبه بما يسميه القانونيون أنها كاشفة للتحرك العربى ومقررة لحقيقة الروابط بين أبناء الوطن العربى، وليست منشئة لتلك الروابط، أو للدعوة للوحدة العربية، بل أنها استهدفت استمالة مشاعر العرب بتبنى الأفكار التى يتطلعون لتحقيقها..

ولقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية كل هذه العوامل، بما فيها من جوانب قوة وضعف، جوانب جذب وطرد ثم جاءت الممارسة العربية، منذ نشأة الجامعة، لتعبر عن التصارع والتلاحم والتفاعل بين هذه العناصر الستة، ونظرًا بعنف الصراعات والتيارات الدولية والإقليمية بين وداخل كل دولة، لذا فإن جامعة الدول العربية بدت أحيانا متألقة فى العمل العربى، وأحيانا أخرى عاجزة أو شبه عاجزة، وفى كافة الأحوال فإنها لم تكن سوى انعكاس ومرآة لواقع سياسى عربى، هو بطبيعته ديناميكى فى تفاعله لأن الحياة السياسية ليست جامدة أو ثابتة، بل هى متغيرة وديناميكية وحيوية..

ثانيًا: دواعى التغيير:

يمر الكائن الحى بمراحل ومنعطفات فى تاريخه ولابد له أن يتوقف عند كل منعطف ليتأمل ويفكر ثم يقرر الخطوة التالية من خطواته، وجامعة الدول العربية لاشك أنها تعيش هذه الآونة مرحلة من أخطر مراحلها مما يستدعى المراجعة الشاملة ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل:

الأول: أنها نشأت فى غمار أحداث وصراعات الحرب العالمية الثانية حيث كان يتأجج الصراع ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى الجاسم على صدر الأمة العربية ويتفاعل مع النضال من أجل الوحدة أو الاتحاد حيث كانت الفكرة القومية تتطور وتتبلور ويتداخل الاثنان مع صراع الحلفاء والمحور من أجل إنهاء الحرب العالمية الثانية وكانت بوادر حسمها قد لاحت وفى نفس الوقت رسم معالم الطريق لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهر الانتصار قد أخذت فى التبلور..

الثاني: أن نشأة الجامعة العربية ومسيرتها التاريخية منذ ذلك الحين ارتبطت بمسيرة النضال من أجل فلسطين ولعل فى أفراد ميثاق الجامعة لملحق خاص به عن فلسطين خير دليل على ذلك، وأن إلقاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليل تلك القرارات كميا ونوعيا يجعلنا نخلص إلى أن ما لايقل عن نصف قرارات مجالس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين إما مباشرة أو بطريق غير مباشر بل أن جامعى تلك القرارات فى مجلدات خاصة أدركوا وعبروا بطريقة لا شعورية عن مدى هذا الارتباط بين الجامعة العربية وقضية فلسطين ولذلك فعندما قسموا تلك القرارات إلى أبواب جعلوا الباب الأول تحت عنوان «شئون فلسطينية» وتلا ذلك باب «شئون عربية» ثم باب «شئون دولية» ثم «شئون اقتصادية» ثم «شئون اجتماعية» و«ثقافية» ثم «شئون قانونية».. الخ ولكن جامعى تلك القرارات لم ينسوا أن يعودوا مرة ثانية لقضية فلسطين فخصصوا بابا

آخر مستقلا تحت عنوان «شئون المقاطعة». هذا ناهيك عن أن كافة الشئونات الأخرى تظهر فيها قضية فلسطين بصورة أو بأخرى..

الثالث: أن كثيرا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما أن أهدافا أخرى قد أمكن وضع لبناتها وليس فى مقدور الجامعة أن تفعل أكثر من ذلك. ومن الأهداف التى تحققت جلاء الاستعمار عن الأراضى العربية فقد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى وأصبح عدد دول الجامعة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانوا ٧ دول مؤسسين فى عام ١٩٤٥. أما الأهداف التى تم وضع أسسها فهى تلك المتصلة بالتعاون الاقتصادى والثقافى، فالعديد من الاتفاقات قد تم توقيعها وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة سواء فيما يتعلق بانتقال الأيدى العاملة أو رءوس الأموال أو التكامل الأمنى والتنسيق السياسى ولكن ما بقى ليس القرارات أو الاتفاقات أو الخطط وإنما تنفيذ القرارات وبالأحرى الإدارة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل إليه. وهذا الأمر بيد الدول ذات السيادة..

الرابع: أن هناك من الدراسات والمشروعات العربية ما هو قيد الأضابير ومحفوظ فى الأدراج وهو ما يستدعى توافر الإرادة السياسية لتنفيذه ومن ذلك تلك الدراسات العديدة المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة أو الخاصة بإنشاء محكمة عدل عربية وأيضا تلك المتعلقة بالأمن القومى العربى أو العمل الاقتصادى العربى الموحد الذى تقرر فى قمة عمان عام ١٩٨٠ وغيرها..

الخامس: أن العالم كله يتغير، والإقليم الجغرافى الذى تعمل فى إطاره جامعة الدول العربية يموج بمتغيرات وأمواج عاتية، ومن الطبيعى أن ينال هذا التغير بسهامه جامعة الدول العربية، ويدعوها بطرح سؤال سبق أن طرحته وزارات الخارجية فى دول العالم المختلفة مع ثورة المواصلات والاتصالات «بعد أن أصبحت دبلوماسية القمة وقرارات القمة هى التى تحرك الأحداث، ومن ثم فإن السؤال ما جدوى جامعة الدول العربية؟ يصبح مطروحا فى ذهن البعض صراحة أو ضمنا وهو تساؤل منطقى ومشروعى، ولعلنى، ومنعا لإساءة فهم مثل هذا التساؤل، أبادر وأقول إن دبلوماسية القمة لم تلغ وزارات الخارجية فى دول العالم لذا فإن المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية لن تلغى جامعة الدول العربية ولكن المطلوب هو إحداث تطوير على منهج العمل والوسائل وربما بعض الأهداف والغايات، وهذا ما يدعونا للقول بأن جامعة الدول العربية مدعوة اليوم أكثر من أى وقت مضى لإجراء بحث حقيقى وجاد عن ذاتها أو بالتعبير الإنجليزى إنها مدعوة لإجراء SOUL-SEARCHING حتى تستطيع ان تخطو الخطوة الصحيحة فى المرحلة القادمة..

السادس: طبيعة تأثير عملية السلام على منهج عمل الجامعة وأولوياتها. ولا ريب أن العملية السلمية وما تفرضه على الواقع العربى من تأثيرات بعيدة المدى لابد أن تواجهها الجامعة بمنطق حركى يقوم على المبادرة والمبادأة وطرح القضايا المبتكرة وليس بمنطق

الاحتماء بالثوابت التى اهتزت، أو الالتجاء للمبادئ التى تغيرت أولوياتها، أو الاستناد إلى الركائز التى اعتراها بعض الخلخلة، إذ أن عدم الحركة الحقيقة فى ظل الرياح العاتية المحيطة بالجامعة والمتغيرات القوية والجارفة من حولها، يخشى منها أن تعصف بالجامعة فى اللحظة التى تريد الأخيرة البقاء حفاظا على الثوابت، وفى الوقت الذى، فى تقديرى، تحتاج إليها الأمة العربية أشد مـ يكون الاحتياج..

ولا شك أن وجهة النظر الداعية للتغير أو التغيير تذهب فى اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول:

يدعو للتطوير فى الأجهزة والأهداف بخلق أو ابتكار أهداف مستحدثة لتفعيل الجامعة وزيادة نشاطها..

الاتجاه الثانى:

يدعو للتغيير الكلى للجامعة ولإقامة جامعة بديلة محلها وربما كانت فكرة جامعة أو منظمة شرق أوسطية هى هذا البديل وربما كان موضع إنشاء جامعة جديدة على أسس أو عقد سياسى جديد هو هـذ البديل..

الاتجاه الثالث:

يرى أن العرب يمرون بأكبر محنة فى تاريخهم وأن مواجهة الرياح العاتية هى بالانحناءة الخفيفة والتمايل مع الريح وليس

بالثبات والجمود والصمود لأنه يكسر النبات ويحطمه، وليس باقتلاع الجذور لأنه يقضى على الأمل فالزرع أو النبت الذى ترعرع فى عـدة سنوات لا يمكن إعادته للحياة بسهولة بعـد اقتلاعـه والجامعـة بعـد هذه السنين والتغيرات ليس من السهل قيام بديل لها حتـى لـو أراد العرب اليوم إنشاء جامعة جديـدة ربمـا يصعـب عليـهم أو يستعصى عليهم ذلك، ومن ثم فإن غاية الأمل هو الحفاظ علـى الواقـع الراهـن بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات حتى تمر الأزمة الحالية..

المبحث الثانى
التحديات التى تواجه الجامعة العربية

تتسارع الخطى لرسم خرائط جديدة فى مناطق العالم المختلفة وتعد المنطقة العربية من أكثر تلك المناطق حساسية وذلك لطبيعتها الخاصة. ونتناول فى هذا المبحث طبيعة التغير فى العلاقات الدولية وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية والتى هى مجال الحركة والعمل الرئيسى للجامعة العربية..

الأول: طبيعة التغيير فى العلاقات الدولية: لقد سارت العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر فى إطار النظرية الاستعمارية حيث سعت الدول الصناعية فى أوروبا للتوسع على حساب الشعوب فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وانتهت الحركة الاستعمارية للتصارع فيما بين تلك القوى الصاعدة مما أنهكها وأدى إلى قيام حركات الاستقلال والتحرر التى تزايدت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وأدت ظاهرة الاستقطاب الدولى والحرب الباردة لرد فعل بنشأة حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين. ثم جاء التطور التكنولوجى الكبير فى وسائل الاتصالات والمعارف والعلوم ليحدث ثورة هائلة أدت لانهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) والكتلة الشيوعية وانتصار الرأسمالية والفكر الليبرالى وانعكست هذه التطورات على عدم الانحياز وغيره من تجمعات دول العالم الثالث فأصبحت بلا هوية بل انعكست تلك التطورات حتى على الدول الغربية المنتصرة التى بدأت فى البحث عن عدو جديد، وليس هذا

مجال بحثنا الآن، ولكن ما يهمنا إبرازه يتمثل فى النقاط السبع التالية:

١ - أن العالم تطور من مرحلة الاستعمار فالاستقلال والسيادة ثم مرحلة التساند والتشابك الدولى فى إطار ما أصبح يطلق عليه القرية العالمية..

FROM DEPENDENCY TO INDEPENDENCE TO INTERDEPENCY IN A GLOBAL VILLAGE.

٢ - أن الثورة التكنولوجية فى شتى المجالات من الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية وما أحدثته من تغيرات إيجابية وسلبية كانت هى القوة الدافعة لهذا التغيير فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية..

٣ - أن هناك قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعد حكرا على دولة ما، أيا كانت هذه الدولة، سواء فى معالجتها وآثارها السيئة أو الحسنة، مما يستلزم تحرك الدول في صورة جماعية لمواجهتها وهذا الموقف انعكس بدوره على مفاهيم السيادة التى أصبحت تتآكل رويدا رويدا، ومفاهيم الوطنية والقومية التى أصبحت فى حالة سيولة ليس فقط من حيث انصهارها وتداخلها مع قوميات أخرى بل وأيضا من حيث انفجاراتها الداخلية فى شكل نزعات عرقية وجماعات اثنيه تحركت للمطالبة بالحفاظ على تراثها وتقاليدها وتصارعت مع بعضها البعض..

٤ – أن فى مقدمة القضايا التى أصبحت ذات صبغة عامة وتحظى باهتمام عالمى وتتعدى فى آثارها والاهتمام بها الحدود الوطنية قضايا مثل حقوق الإنسان – البيئة – الديون – المخدرات – والإرهاب الدولى مثل هذه القضايا لم يعد الاحتجاج بنظريات السيادة أو الاختصاص الداخلى للدولة بشأنها ممكنا فى مواجهة العالم الخارجى وبخاصة القوى المسيطرة على الساحة الدولية فى العقد الأخير من القرن العشرين، ذلك لأن العالم أصبح ينظر إلى قضايا حقوق الإنسان مثل التعذيب ومنع الحريات والديمقراطية واللاجئين والمرأة وغيرها باعتبارها من موضوعات القانون الدولى العام التى تستنفر الضمير العالمى. كذلك الأمر بالنسبة لموضوعات البيئة من الأوزون – وظاهرة الدفيئة العالمية Global Warming وما لها من أثر فى الفيضانات والتغير المناخى والإيكولوجى باعتبار أن تأثيرها يتخطى حدود أية دولة أو حتى منطقة. يلى ذلك مخاطر الديون الخارجية لارتباطها بعناصر الاقتصاد العالمى ونفس الشىء أصبح ينطبق على المخدرات وتهريبها عبر الحدود ولعله مما يذكر أن تدخل الولايات المتحدة فى بنما عام ١٩٨٩ جاء تحت شعار تورط الرئيس البنامى فى تجارة المخدرات..

٥ – أن قضايا كانت هامة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل قضية التنمية والتصنيع ونزع السلاح أصبحت تحتل مكانة متأخرة فى سلم الأولويات الدولية أو تم إعادة صياغتها فأصبح التركيز فى نزع السلاح مثلا على ضبط حركة التسلح للدول النامية مثل إنشاء سجل فى الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة أو ضبط حركة

تصنيعها كما هو الشأن فى اتفاقية تحريم الأسلحة الكيماوية، واحتكار التسلح النووى والكيميائى بين الدول الكبرى وممارسة الضغوط على الدول الصغرى كما هو الشأن فى حالات كوريا الشمالية - ليبيا وغيرها..

٦ - أن القوى الفاعلة على الساحة الدولية لم تعد الدولة وما تمثله من سيادة فحسب بل ظهرت قوى جديدة تعاظمت سلطتها ومن تلك القوى الشركات والمؤسسات غير الوطنية

Transnational Or Multinational Corporationas

والتى تفوق ميزانية بعضها ميزانية عدة دول نامية، وبرزت أيضا المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وأصبحت تلعب دورا رئيسيا ومتزايدا فى مناطق النزاعات الرئيسية فى العالم..

٧ - برزت أيضا على الساحة الدولية ظاهرة التكتلات الاقتصادية التى تعزز وضعها ودورها مثل الاتحاد الأوروبى، أو مجموعة الآسيان فى جنوب شرق آسيا والنافتا فى أمريكا الشمالية ومنطقة التفضيلات الجمركية فى أفريقيا P T A وزاد من إيقاع التطور الاقتصادى العالمى وتأثيراته الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى جولة الجات الأخيرة وما قررته من تحرير التجارة فى السلع والخدمات والملكية الفكرية الأمر الذى من شأنه تعزيز قوة الدول القوية وإضعاف وإفقار الدول الفقيرة. مما يوحى بإمكانية العودة للاستعمار الاقتصادى لبعض دول آسيا وأفريقيا بصورة جديدة..

الثاني: انعكاس التغيرات الدولية على التحديات أمام الجامعة العربية:

برز أثر التغيرات الدولية واضحا أشد الوضوح على المنطقة العربية نظرا للسمات الخاصة التى تتميز بها هـذه المنطقة وهـى أنـها تضم شعبا أو شعوبا بينها روابط ثقافية وتاريخيـة عميقة الجـذور، فضـلا عن أنها امتلكت ثروة نفطية هائلة، ناهيك عن موقعها كملتقى طـرق الاتصال العـالمي بالإضافة أنـها ذات حضـارة عريقة بجـذور دينيـة موغلة فى القدم متصارعة حينا ومتهادنـة حينـا آخـر، ولعـل تـاريخ التعامل العربى مع أوروبـا منـذ ظـهور الإسـلام فـى القـرن السـادس وحتى الآن خير دليل على ذلك..

ولقد عاشت المنطقة العربيـة فـى الخمسينات والستينات لحظـة تطلع Aspiration لتحقيـق مشـروع قومـى نتيجـة لعوامـل أربعـة: تراجع الاستعمار التقليدى، ظهور حالة الاستقطاب الـدولى والحـرب الباردة، الروابط بين شعوب المنطقـة وأخـيرا ظـهور زعامـة سياسية طموحة وديناميكية فى مصر لقيت طروحاتها صدى عربيا بل وخارج المنطقة العربيـة، واسـتطاعت أن تحـول مفـهوم العروبـة مـن مفـهوم ثقافى إلى مفهوم ذى أبعاد سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة. وترتـب على ذلك أن عاشت المنطقة منذ الأربعينات وحتى الثمانينات تحـت شـعارات ثلاثـة هـى: الاسـتقلال بمفهومـه السياسـى والاقتصـادى، الدفاع عـن شـعب فلسـطين ومواجهـة إسـرائيل، والعمـل مـن أجـل تحقيـق الوحـدة العربيـة. هـذا مـع عـدم تجـاهل أو نسـيان أن هـذه الشعارات اختلفت أولوية طرحها مـن حركـة سياسـية لأخـرى ومـن نظام سياسى لآخر عبر العالم العربى..

ولا شك أن ذلك كله انعكس على الجامعة العربية وهى المنظمة الإقليمية القومية التى كان عليها أن تتفاعل مع المتغيرات وتعبر عن تلك التطورات وتسعى لتحقيق تلك الطموحات. ويمكن القول إن هناك سبعة تحديات أصبح لزاما على الجامعة العربية منذ نشأتها وعبر سنى حياتها أن تواجهها أو تتعامل معها وأن مستقبل الجامعة العربية بل الأمة العربية أصبح رهنا بكيفية التعامل مع هذه التحديات..

ولابد من المسارعة بالقول بأننى انظر لمفهوم التحدى Challenge بأنه موقف ما يستدعى استجابة Response معينة فهو ليس بالضرورة موقفا عدائيا وإن كان يحمل فى طياته جوانب إيجابية وأخرى سلبية..

١ - **تحدى الاستعمار والاحتلال:** وكان ذلك أول التحديات التى واجهت الجامعة العربية منذ قيامها إذا كانت معظم البلاد العربية خاضعة للاحتلال المباشر كما هو شأن بلاد المغرب العربى ومنطقة الخليج أو الاستعمار غير المباشر من خلال المعاهدات والاتفاقيات وتواجد القوات الأجنبية كما هو الشأن فى مصر والعراق وغيرهما من دول المشرق العربى. ويمكن القول إن الجامعة العربية نجحت فى مواجهة هذا التحدى وساعدها على هذا النجاح ثلاثة عوامل أساسية أولها كفاح شعوب الدول العربية ضد الاستعمار الذى كان نجمه فى أفول، وثانيها حركة التحرر العالمية ومساندة الاتحاد السوفيتى وثالثها دور الأمم المتحدة والرأى العام العالمى. وأدى ذلك

إلى استقلال العديد من الأقطار العربية التى انضمت بدورها للجامعة العربية فازداد عدد الاعضاء من ٧ فى عام ١٩٤٥ إلى ٢٢ دولة فى عام ١٩٩٠..

ورغم تراجع العدد إلى ٢١ فى مايو ١٩٩٠ فإن العدد عاد مرة أخرى إلى ٢٢ بعد انضمام جمهورية القمر الاتحادية فى نوفمبر ١٩٩٣..

٢ - **تحدى النفط:** لقد سيطرت الشركات الأجنبية على صناعة النفط العربى سواء فى الإنتاج، التصدير والشحن أو الاستهلاك وقد اهتم العمل العربى المشترك بموضوع النفط منذ أن قام مصدق رئيس وزراء إيران الأسبق بتأميم البترول فى إيران فى بداية الخمسينات ثم تأميم مصر بقناة السويس ١٩٥٦ وقد أثار هذا الموقف التساؤل حول النفط ومصيره وظهرت عدة مجلات عربية تتحدث عن صناعة النفط وأهمية تأميم هذه الصناعة أو على الأقل تحسين شروط التعامل الدولى فيه وزاد الاهتمام فى الستينات عندما دخل النفط فى المعركة ضد إسرائيل بطريق غير مباشر إذ أن مؤتمر القمة فى الخرطوم فى ٢٩ يونيو - أول أغسطس ١٩٦٧ قررت فيه الدول النفطية الرئيسية وهى السعودية والكويت وليبيا تقديم مساعدات مالية للدول التى وقع عليها العدوان وهى مصر وسوريا والأردن. وفى عام ١٩٧٣ دخل النفط المعركة بطريقة أكثر وضوحا وحسما عندما قررت الدول العربية تخفيض إنتاجها من النفط ثم قررت وقف تصدير النفط للدول التى تأخذ موقفا عدائيا من القضايا العربية وكان لذلك أثره الفورى فى:

(أ) ارتفاع أسعار البترول وظهور منظمة الدول المصدرة للبترول كاتحاد قوى يساوم على أسعار البترول التى تضاعفت عدة مرات.

(ب) هرولة العديد من الدول وبخاصة الأوروبية لإظهار تعاطفها مع القضايا العربية حتى لا تخضع لحظر البترول.

(جـ) بروز الدول العربية كقوة يحسب لها حسابها فى إطار السياسة العالمية ودوائر المال والتجارة العالمية.

ولكن الدول المتقدمة لم تترك الأمر يستمر طويلاً فسرعان ما قامت بإجراءات لترشيد استخدام البترول والبحث عن بدائل له وكذلك السعى لاسترداد الأموال العربية البترولية بطرق غير مباشرة من خلال الاستثمارات وتصدير السلع للدول العربية بأسعار مرتفعة ودفعها لإنشاء صناعات وإقامة منشآت ومشروعات متنوعة بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية.

وأدت الإجراءات المضادة التى اتخذتها الدول المتقدمة إلى عودة أسعار النفط للتدهور بل أصبحت بعض الدول البترولية فى التسعينات تعانى من عجز فى ميزانياتها ولجأ بعضها للاقتراض من الخارج.

وتشير الإحصاءات إلى أن ديون الكويت الخارجية بلغت ١١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وأن خسائر الدول العربية نتيجة احتلال الكويت وتحريره بلغت ٦٧٦ مليار دولار.

ولعله مما يلفت النظر أن نشير لبعض الأرقام ذات الصلة ، نقلا عن التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣ وهى أن دول

الخليج العربى توفر ٣٥٪ من تجارة النفط العالمية ، وتختزن فى باطنها أكثر من ٤٥٪ من الاحتياطيات العالمية وتزود دول المجموعة الأوروبية بـ ٢٠٪ من وارداتها النفطية ، وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين المجموعتين عام ١٩٩٢ حوالى ٣٨ مليار وسجل الميزان التجارى بينهما فائضا لصالح المجموعة الأوربية بسبب انخفاض أسعار النفط الذى يمثل حوالى ٩٠٪ من صادرات دول الخليج.

ولقد شهدت السنوات الختامية للقرن العشرين مزيدًا من التدهور لأسعار البترول وضعف قدرة الدول البترولية على التحكم فيه بل وبروز العجز فى ميزانية عدد من الدول العربية البترولية واضطرارها للاقتراض من الخارج وأدى لزيادة تفاقم الوضع استمرار العمليات العسكرية الأمريكية فى الخليج بدعوى استمرار التهديد العراقى مما يزيد من استنزاف الثروات العربية .

ولقد أدت حقبة النفط إلى ظهور إيجابيات وسلبيات عربية على حد سواء فمن الإيجابيات حدوث تطور كبير فى البنية الأساسية للدول البترولية والسماح بحركة سيولة ولو محدودة فى انتقال العمالة ورءوس الأموال بين الدول البترولية والدول غير البترولية مما يمكن أن نسميه مساعدة غير مباشرة فى بعث مفهوم القومية والوحدة العربية. ومن السلبيات انكفاء بعض الدول البترولية على الذات وخشيتها من الدول العربية الفقيرة وأدى ذلك إلى نمو نزعات قطرية ضيقة تتسع أحيانا لتصبح إقليمية كما فى تشكيل مجلس التعاون الخليجى. كما أن الحقبة البترولية وإن أدت إلى مشاركة أكبر فى

ثروات البترول من قبل الدول البترولية ، بعد أن كان معظم تلك الثروات تحتكره الشركات الأجنبية وينتفع به الاقتصاد الأجنبى ، أنها أدت فى نفس الوقت لمزيد من ارتباط الدول البترولية اقتصاديا وسياسيا بالسوق العالمى ومصالحه أكثر من ارتباطها بالمصالح القومية العربية ، كما أدت إلى ظهور حساسيات لدى الفرد العربى من الدول الفقيرة الذى يعمل لدى الدول البترولية ليس فقط فى مواجهة مواطنى تلك الدول بل وأيضا بين أبناء الدول الفقيرة فى تنافسهم للحصول على الوظائف ونحو ذلك.

٣ - **التحدى المرتبط بالقضية الفلسطينية:** ارتبطت مسيرة الجامعة العربية منذ قيامها بقضية فلسطين ولعل فى إفراد ميثاق الجامعة العربية لملحق خاص عن فلسطين خير دليل على ذلك. وأن إلقاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليلها كميا ونوعيا يجعلنا نخلص إلى أن مالا يقل عن نصف قرارات مجلس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين إما مباشرة أو بطريق غير مباشر كما سبق الإشارة فى المبحث الأول ، أضف إلى ذلك أن اجتماع القمة العربى الأول فى يناير عام ١٩٦٤ كان الدافع له مشكلة تحويل مياه روافد نهر الأردن وهى مشكلة متفرعة عن ومتصلة بقضية فلسطين. وتعد قضية فلسطين أكثر القضايا التى حظيت بالاهتمام من قبل الجامعة العربية على مختلف المستويات.

ولقد حققت الجامعة العربية نجاحًا لا بأس به بالنسبة لمواجهة قضية فلسطين تمثل فى ثلاثة مظاهر:

(أ) إبقاء البعد السياسى لقضية فلسطين حيا فى الساحة الدولية وحشد الرأى العام العالمى وبخاصة فى دول العالم النامى لتأييد ذلك.

(ب) ممارسة الضغط المكثف على الدول الغربية والولايات المتحدة للحد من اندفاعها فى تأييد إسرائيل وذلك من خلال سياسة المقاطعة بدرجاتها المختلفة والتى عمدت الجامعة لإحكامها مع مضى الزمن.

(جـ) الحفاظ على التماسك العربى فى مواجهة إسرائيل ومقاطعتها فى المحافل الدولية.

ولكن الجامعة العربية مع ذلك لم تستطع أن تدفع القضية الفلسطينية قدما للأمام على أرض فلسطين سواء من خلال العمل السلمى أو من خلال العمل العسكرى الأمر الذى مكن إسرائيل من تحقيق انتصارات عسكرية ساحقة كما حدث فى عام ١٩٦٧ بوجه خاص.

ولعل الاتفاقات والتسوية التى تحققت لفلسطين من خلال اتفاق أوسلو فى أغسطس ١٩٩٣ والذى تم توقيعه بعد ذلك فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ثم اتفاق القاهرة فى مايو ١٩٩٤ وما تلا ذلك من اتفاقات تمت كلها خارج الجامعة العربية بمفاوضات مباشرة أو بطريق غير مباشر، ولعبت فيها مصر من الجانب العربى الدور الرئيسى ، كما اضطلعت الولايات المتحدة بدور ما والدول الأسكندنافية بوجه خاص والأوربية بوجه عام بدور معين. إن المسالك غير التقليدية للتفاوض والاقتراب

السياسى كانت هى التى حققت النتائج التى تم التوصل إليها وكان دور الجامعة العربية غائبًا اللهم إلا إذا اعتبرنا قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ بتأييد عملية السلام أو البيانات اللاحقة بمثابة دور وهو افتراض سيكون مبالغًا فيه وتحميلاً للأمور أكثر مما تحتمل.

والواقع أن التحدى النابع من المساعى المرتبطة بالقضية الفلسطينية وابتعاد الجامعة العربية لأسباب مفهومة عن المشاركة فى أية مفاوضات والاكتفاء بالاستماع لبيانات المسئولين الفلسطينيين من حين لآخر فيه إضعاف لدور الجامعة التى كانت القضية الفلسطينية محور عملها طوال سنوات عديدة . ولا يمكن أن يوجه اللوم لأحد وإنما الظروف الدولية والإقليمية وطبيعة عملية التفاوض هو الذى أدى لذلك الموقف .

٤ – **تحدى التنمية الاقتصادية:** نظرا لكون البلاد العربية من الدول النامية ، وبعبارة أكثر دقة ، من الدول المتخلفة فكان من الضرورى أن تواجه حركة ونشاط الجامعة العربية هذا الموقف لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولذا دعا الميثاق فى المادة الثانية إلى وضع خطط لتطوير التعاون الاقتصادى والمالى بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة وبناء على ذلك تضمنت أول اتفاقية هامة بين الدول العربية هذا الوجه ، وهى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ وكذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٧

كما عقدت عشرات الاتفاقيات لتسهيل انتقال العمال ورءوس الأموال وتنظيم أمور الجمارك سواء كانت هذه الاتفاقيات فى إطار الجامعة العربية وهى المنظمة الأم أو فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية أو فى إطار العلاقات الثنائية بين العديد من الدول العربية حيث نشأت العديد من الشركات العربية المشتركة. كما أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المئات من القرارات لدفع حركة التعامل الاقتصادى بين الدول العربية.

ولا شك أن كثرة القرارات والاتفاقيات فى المجال الاقتصادى تضع الأسس الراسخة لنجاح أى تعاون عربى فى هذا المضمار ، وتعكس الشعور والإحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادى العربى وبخاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية إلا أن الأرقام تشير إلى ضعف التعامل بين الدول العربية بعضها البعض ومن مظاهر ذلك :

(أ) أن حجم التجارة البينية العربية ، وفقا للتقرير العربى الموحد لعام ١٩٩٤ ، هو ٩٪ للصادرات و ٨٪ للواردات أى بمتوسط ٨,٥٪ فى حين كان المتوسط عام ١٩٩٣ هو ٧,٦٪ من التجارة العربية مع الدول الأجنبية وأن ذلك مرجعه تنافس السلع العربية وليس تكاملها ، وضخامة حجم صادرات البترول فى الصادرات العربية واتجاه الدول العربية لاستيراد السلع من الدول المتقدمة بدلا من شرائها من السوق العربية ، وتأثر العلاقات التجارية العربية بالاعتبارات السياسية المتسمة بالتذبذب والتقلبات من حين لآخر.

(ب) أن حجم الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٢ بلغ ٦٧٠ مليار دولار فى العالم الخارجى بينما بلغت ١١,٩

مليار فى العالم العربى وأنه مقابل كل دولار يستثمره العرب العربى يستثمرون ٥٦ دولارا فى العالم الأجنبى.

(جـ) أن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنية الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص فى هذا الصدد إلى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى.

(د) أن إنشاء الصناعات فى الوطن العربى لا تحكمه خطة واضحة ومحددة تؤدى للتكامل بل على العكس تزيد من التنافس مما يؤدى إلى تبديد الموارد فى مشروعات ضخمة لا تتوافر لها الأسواق التى تمكنها من الاستمرارية والتطور ويشار فى هذا الصدد إلى إنشاء صناعة بتروكيماوية ضخمة فى عدد من الدول العربية المتجاورة فى حين أنه كان ينبغى الاتفاق على تقسيم عمل صناعى بين الدول العربية لضمان تسويق المنتجات فى إطار عربى.

(هـ) أنه رغم ما بين الدول العربية من تقارب ثقافى فإن حركة انتقال العمال ورءوس الأموال والتجارة مازالت محدودة رغم القرارات العديدة من المنظمات الاقتصادية والسياسية العربية ورغم الاتفاقيات العديدة الموقعة بين هذه الدول.

وهذا يدعونا للقول بأنه ليس ثمة ضمان على نجاح الاتفاقات مع إسرائيل بأكثر مما تحقق للاتفاقات بين الدول العربية بعضها البعض لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية فى كل دولة وفى الإقليم

ككل ذلك لأن العلاقات بين الدول تقوم على التفاعل وتبادل المنافع لكافة الأطراف ومن الضرورى أن يسعى العرب لوضع خطة تكامل حقيقى تستفيد من الكفاءات والخبرات العربية الكثيرة ومن الموارد الضخمة المتاحة للعالم العربى.

٥ - **تحدى النظام الشرق أوسطي:** أدت التطورات المتلاحقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد ثم أوسلو إلى ظهور أفكار عن نظام شرق أوسطى يرى البعض ، بصوت يزداد خفوتًا ألا خوف على النظام العربى منه ويرى آخرون بخلاف هذا الرأى ، أى أنه نذير خطر جسيم على النظام العربى ، فى حين يذهب البعض الثالث للقول إنه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها إلى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة. ولا شك أن تحدى النظام الشرق أوسطى يظهر متصلاً بعملية السلام الدائرة حاليا وبخاصة فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف والتى تبحث لجانها قضايا مثل ضبط التسلح ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئين ، البيئة ، الموارد المائية.

ويستند مفهوم ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى إلى النظرية القائلة بأنه إذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتورطة فى صراع ما، فإن هذا كفيل بالقضاء على الشكوك وخلق مناخ لبناء الثقة ومن ثم تحقيق السلام الدائم فيما بينها. وتجد هذا النظرية خير تطبيق لها فى العلاقات الفرنسية الألمانية منذ قيام السوق الأوربية فى ظل اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وحتى اتفاقية ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢.

ويزداد الخوف من تحدى النظام الشرق أوسطي بوجه خاص بعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء (المغرب) للتعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط فى ٣٠ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٤ ، وما تلاه من مؤتمرات عمان والقاهرة والدوحة سنويا على التوالى . وهو ما اعتبر بمثابة المسمار فى نعش العمل الاقتصادى العربى الموحد واللبنة الأولى للعمل من أجل إقامة نظام شرق أوسطى جديد يبشر البعض هنا إلى وثيقتين هامتين.

أولاهما دراسة جامعة هارفارد عن التنمية فى الشرق الأوسط.

وثانيهما كتاب شيمون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد.

ويمكن القول إن هذا النظام الشرق أوسطى المفترض يرتكز على دعائم ثلاث :

الأول: السعى لإقامة نظام أمنى جديد لا يستند إلى مواثيق الدفاع العربى المشترك على أساس أنها كانت موجهة ضد إسرائيل التى لا تعد عدوا بعد توقيع معاهدات السلام. وأن هذا النظام الأمنى الجديد ينبغي أن يقوم على عناصر بناء الثقة على غرار نظام الأمن والتعاون فى أوربا ويمكن أن يشتمل على توقيع اتفاقات صداقة أو اتخاذ إجراءات بناء ثقة ومن ذلك الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية تحريم الأسلحة الكيمائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وكذلك التوصل لترتيبات أمنية من شأنها الحد من الاتفاق على التسلح والإعلان عن المناورات العسكرية ونحو ذلك.

الثانى: إقامة منظمة شرق أوسطية وهذه الفكرة لم تطرح بعد بصفة رسمية وإنما يجرى الترديد لها فى أوساط ثقافية وأكاديمية وإعلامية وزاد الحديث عنها فى إطار مؤتمر القمة الاقتصادى فى الدار البيضاء. ولا شك أن التخوف هو أن يكون الهدف من مثل هذه المنظمة هو أن تكون بديلاً عن جامعة الدول العربية.

الثالث: طرح فكرة السوق الشرق أوسطية. ولعل هذه الفكرة هى أكثر عناصر النظام الشرق أوسطى رواجًا إذ حظيت باهتمام إعلامى وسياسى كبير وخاصة مع توقيع إعلان النوايا الفلسطينى الإسرائيلى وما تضمنه الملحق الرابع من فقرات خاصة بالتعاون الاقتصادى وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وما احتوته من نصوص حول التعاون فى العديد من المجالات الاقتصادية.

ويمكن القول إن هناك عدة ملاحظات حول طرح هذه الفكرة ومنها:

(أ) أن مفهوم السوق الشرق أوسطية مازال غير مكتمل الوضوح حتى الآن سواء من حيث مضمونه أو من حيث أطرافه وتوقيتات تنفيذه.

(ب) أن تحقق سوق شرق أوسطية ، كما هو مأمول أو كما يتردد فى الأدبيات السياسية والاقتصادية ، بين بعض الدول العربية وإسرائيل مرتبط بتحقق السلام وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بصورة قانونية. وإذا كانت المقاطعة تتآكل يومًا بعد يوم مع تطور عملية السلام وإعطاء الدول الأولوية لمصالحها الاقتصادية كما تجلى

ذلك فى موقف العديد من الدول وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجى وفى تخلى كل من مصر والأردن عن المقاطعة وفقا لنصوص اتفاقيات السلام المعقودة مع إسرائيل.

(جـ) أن ما يدور الحديث عنه هو التعاون الاقتصادى الإقليمى فى مختلف المجالات الاقتصادية مثل السياحة ، المشروعات المشتركة ، التنمية الاقتصادية ، المصارف ، الربط الكهربائى الربط البرى ونحو ذلك ، وقد وضح هذا التوجه بشدة فى المشروعات العديدة التى سعت كل دولة لطرحها فى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى انعقد فى الدار البيضاء ٣٠ أكتوبر أول نوفمبر ١٩٩٤وما تلاه من مؤتمرات .

(د) إن مؤتمر الدوحة للتعاون الاقتصادى شهد تراجعا كبيرًا حيث انخفض معدل المشاركة وتدنى مستوى تمثيل الدول ولولا ضغوط دولية وتطلعات إقليمية ما كان يمكن أن ينعقد هذا المؤتمر . وهكذا أسدل الستار ولو مؤقتا عن فكرة التعاون الشرق أوسطى وكانت المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو هى المسئول الأول عن ذلك .

(هـ) أنه حتى مع تحقق السلام بين العرب وإسرائيل ليس بالضرورة أن يحدث ما يخشاه البعض من وقوع هيمنة إسرائيلية على المنطقة العربية لأن سكان إسرائيل ما بين ٤ – ٥ مليون ربعهم من العرب ومع تحقق السلام فسوف تتغير طبيعة الدولة الإسرائيلية إذ أن انفتاح إسرائيل على العالم العربى سيؤدى لحركة انتقال العمالة

العربية إلى داخل إسرائيل وبالعكس ، ومن ثم يمكن تصور ذوبان الشخصية والذاتية اليهودية وتداخل اقتصاديات المنطقتين هذا من جانب ، كما أن الاقتصاد الإسرائيلى متقدم فى صناعات محدودة وهى الصناعات العسكرية والصناعات ذات التكنولوجيا العالية وصقل الماس وهذه تجد أسواقها فى الدول المتقدمة. أضف إلى ذلك أن التقييم الحقيقى للاقتصاد الإسرائيلى ينبغى أن يأخذ فى اعتباره عوامل أربعة:

أولها: حجم السكان كميا ونوعيا وهنا سيتفوق العرب إذ من الصعب تصور أن يتغلب ٥ مليون إسرائيلى حتى ولو كانوا جميعًا من ذوى الكفاءة العالمية – وهو افتراض غير صحيح – على حوالى ٢٣٦ مليون عربى.

وثانيها: الموارد الطبيعية وهى أكثر وفرة فى العالم العربى.

وثالثها: طبيعة النشاط الاقتصادى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات وهى أكبر مما لدى إسرائيل.

وأخيرًا: هناك الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الإسرائيلى واقتصاديات الدول الغربية وبوجه خاص الولايات المتحدة.

(و) كما أنه لا يمكننا إغفال تأثير التنافس الاقتصادى من الدول المتقدمة على أسواق الدول العربية مما لا يتيح مجالاً كبيرًا لإسرائيل فى هذه السوق.

والخلاصة هنا إننى لا أجد للتخوف من السوق الشرق أوسطية مبررات موضوعية فيما يتعلق باحتمالات الهيمنة الإسرائيلية ،

خاصة إذا أحسن العرب إدارة ما لديهم من موارد اقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العربى ، ويمكن أن يتحقق تجمع عربى مؤثر داخل الإطار الشرق أوسطى إذا أمكن للأخير أن يتبلور فى شكل تنظيم بصورة أو بأخرى كما يوحى بذلك إعلان قمة الدار البيضاء.

٦ - **تحدى التنظيمات العربية الإقليمية «الجهوية»** : يتيح ميثاق الجامعة العربية فى المادة ٩ للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذه الأغراض. وسبق الإشارة إلى هذه المادة فى صدر هذه الدراسة إلا أنه يهمنا هنا أن نعرض التطورات التى وقعت فى عقد الثمانينات بإنشاء مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى فى عام ١٩٨٩. وبغض النظر عن مدى فاعلية كل من هذه المجالس أو احتمالات زيادة أو نقص هذه الفاعلية فى المستقبل ، فإن ما نسعى لتوضيحه فى هذا القسم من الدراسة هو تأثير هذه التجمعات على فاعلية وعمل جامعة الدول العربية وهى المنظمة العربية الأم. ونكتفى بإيراد بعض الملاحظات:

١ - من المفترض وفقا للمادة التاسعة من ميثاق الجامعة أن تعزيز الروابط بين مجموعة معينة من الدول العربية من شأنه أن يصب إيجابيا فى المنظمة الرئيسية أى الجامعة ، ولكن هذه الحالة الافتراضية تظل صحيحة إذا لم يحدث تكتل جهوى «إقليمى» بحيث يؤثر فى عملية صنع القرار فى المنظمة الرئيسية وهو ما حدث

فى حالة طلب إحدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل انعقاد الدورة ٥١ من المجلس الاقتصادى والاجتماعى (فبراير ١٩٩٣) أيدتها في ذلك باقى دول المجلس ، كذلك نفس الشيء عندما طلبت إحدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان والذى كان من المفترض أن يعقد قبل نهاية عام ١٩٩٣ وفقا لقرار مجلس الجامعة العربية فى أبريل ١٩٩٣. وأدت هاتان الحالتان لتأجيل الاجتماعات وذلك لاعتبارات قدرتها الدولة التى طلبت التأجيل ولكنها فى تقديرى الشخصي تعتبر خطيرة من زاويتين :.

(أ) إنها جاءت مخالفة لقرار مجلس الجامعة كما فى حالة مؤتمر حقوق الإنسان العربى وللنظام الأساسى لمجلس الجامعة كما فى حالة تأجيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

(ب) إنها حرمت العمل العربى من النتائج الإيجابية لمثل هذين الاجتماعين وخاصة مؤتمر حقوق الإنسان فى مرحلة تاريخية أصبح فيها شعار حقوق الإنسان هو الشعار المطروح عالميا.

أما بالنسبة لمجلس التعاون العربى فقد انتهى أمره بعد غزو العراق للكويت وانقسام الرأى بين أعضائه إزاء هذا الغزو ولا شك أن هذا يعد أمرًا إيجابيا لصالح العمل العربى المشترك إذ لو أيدت دول مجلس التعاون العربى غزو العراق للكويت أو حتى سعت لتبرير أو التماس العذر للتصرف العراقى لواجهت الجامعة العربية والمنطقة العربية بأسرها مخاطر جمة ليس فقط باختفاء دولة عضو من الوجود

بل باحتمالات زوال أكثر من دولة بنفس الأسلوب فضلاً عن سيطرة منطق الابتزاز السياسي والعسكرى وهو منطق ينبغى مقاومته فى المجال العربى بكل شدة.

٢ - إن كلا من مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى بدأ يتفاوض مع الاتحاد الأوربى من أجل مصالح إقليمية ، سواء بالنسبة لضريبة الكربون أو لاتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربى ، ولو حدث مثل هذا التفاوض من الجامعة العربية ككل فربما كان الموقف أكثر قوة. أضف لذلك أن دول هذين التجمعين أخذت تتحدث فى المحافل الدولية المختلفة ، ومنها الأمم المتحدة باسم هذين الاتحادين ثم يتحدث مندوب باسم المجموعة العربية وهذا فى ذاته يظهر الانقسام العربى. ولا أعتقد أنه يتمشى مع نص المادة التاسعة من الميثاق والتى تدعو لتوثيق الروابط بين بعض الدول العربية وكان من المفترض أن التعامل مع العالم الخارجى يتم تنسيقه من خلال الجامعة العربية.

٣ - الملاحظة الثالثة هى أن مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى تجمعان شبه مغلقين بحكم التسمية التى تقصرهما على منطقة جغرافية معينة ، وهذا ليس عيبا فى ذاته ولكن خطورته ، كما سبق الإشارة ، إذا تصرف أى من هذين التجمعين كقوة ضاغطة فى داخل الجامعة لتغيير أسلوب صنع القرار فيها ، ومن هنا فقد يؤدى ذلك من الناحية النظرية إلى احتمال حدوث مواجهة أو استقطاب فى بعض الحالات مما يؤثر سلبيا على عمل الجامعة العربية.

٤ – ولعله مما أثار الانتباه والتساؤل تحرك مصر في أكتوبر/نوفمبر ١٩٩٤ ومشاركتها في الاجتماع الوزارى للاتحاد المغاربى في الجزائر كضيف ، وتقدمها بطلب للانضمام لعضوية الاتحاد كمراقب أو كعضو عامل ، وما أحدث هذا التحرك من ردود فعل بعضها إيجابى وبعضها سلبى والبعض الثالث تمثل في الإعراب عن الدهشة والتساؤل وردود الفعل هذه لم تكن قاصرة على دولة أو قطاع أو منطقة جغرافية بل تداخلت في مختلف القطاعات والدول والمناطق ، بل وفي مصر ذاتها تنوعت ردود الفعل هذه ، وكان الموقف الرسمي هو أن مصر منطقة وصل وتواصل بين مغرب العالم العربى ومشرقه ، ومن ثم فإن توثيق علاقاتها بالمغرب العربى لن يكون بديلاً عن علاقاتها بالمشرق وليس إحساسا بالإحباط من أى موقف وليس بديلاً لتنشيط الجامعة العربية وهى المظلة العامة والشاملة.

ولا شك أن الاتحاد المغاربى في حالة جمود حاليا نتيجة لعدة عوامل منها المقاطعة المفروضة على ليبيا دوليا ، ومنها الظروف الداخلية في كل دولة من دول الاتحاد فضلاً عن الصراعات الكامنة تجاه قضايا معينة مثل قضية الصحراء الغربية .

٥ – يبقى تجمع آخر هو المسمى بدول إعلان دمشق وهو تجمع نشأ في ظروف مؤقتة ومازال يعانى من مرض «لين العظام» لاختلاف الأطباء «الأعضاء» في تشخيصه وكيفية معالجته. ويكفى أن نشير إلى أنه نشأ كنتيجة لتداعيات غزو العراق للكويت في

أغسطس ١٩٩٠ إلا أنه عندما تكرر تهديد العراق للكويت فى أكتوبر ١٩٩٤ انعقد اجتماع دول الإعلان بعد انتهاء الأزمة ونتيجة لمبادرة من مصر لإحساسها بالتساؤلات التى طرحها الشارع العربى. ومع هذا فإن هذا التجمع قد شهد نشاطاً لا بأس به خلال عامى ٩٥–٩٨ مما يعكس حركة ذات طابع دينامیکی تحتاج لبعد استراتيجى حقيقى وفعال. وهو الأمر الذى لم يتحقق بعد.

٧ – **التحدى القومى:** هذا النوع من التحدى له دلالة خاصة، ذلك لأن الجامعة العربية منذ نشأتها كان مفترضًا فيها أن تطور من ذاتها وأن تصبح معبرة عن المشاعر والأحاسيس والآمال القومية للشعوب العربية ، وقد اختلف الرأى بشأنها بين اتجاهين:

أولهما: يرى قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة ضربة وقائية Preemptive Strike لإجهاض التوجه القومى.

وثانيهما: يرى أن قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة خطوة نحو الوحدة العربية. والواقع الفعلى يدل على أن قيام الجامعة كان مزيجاً من الاتجاهين إذ أن التوجه القومى لم يخمد مع قيام الجامعة العربية بل اشتد نشاطه فى أكثر من اتجاه ولعل دور الجامعة فى تطوير جوانب العمل العربى المشترك فى مجالات عدة من جانب وفى تأكيد الذات والهوية القومية من جانب آخر خير دليل على ذلك. ولكن فى نفس الوقت لم تتطور الجامعة العربية سواء فى ميثاقها أو فى تنظيماتها بالقدر الكافى الذى يجعل منها خطوة تقرب نحو الوحدة العربية رغم انقضاء نصف قرن على قيامها بل

الأكثر أنها تواجه ما يمكن أن يطلق عليه «أزمة البحث عن الذات» في ظل التغيرات الخطيرة الراهنة ويمكن إرجاع أسباب هـذه الأزمـة إلى:

(أ) انتهاء الاستعمار بشكله التقليـدى وحصـول الـدول العربيـة على استقلالها ، وبعبارة أخرى أن كثيرًا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما أن أهدافًا أخرى، قـد أمكـن وضـع لبناتـها وليس فـى مقـدور الجامعـة أن تفعـل أكـثر مـن ذلـك. ومـن الأهداف التي تحققـت جـلاء الاستعمار عـن الأراضـى العربيـة فقـد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى ، وأصبح عدد دول الجامعـة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانوا ٧ دول مؤسسين فى عام ١٩٤٥.

أما الأهداف التى تم وضع أساسـها فـهى تلـك المتصلـة بالتعـاون الاقتصادى والثقافى ، فالعديد من الاتفاقات قد تم التوصـل إليـها ، وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة ، سواء فيمـا يتعلـق بانتقـال الأيـدى العاملـة أو رءوس الأمـوال أو التكامل الأمنى والتنسيق السياسى ، ولكن ما بقى ليس القـرارات أو الاتفاقات والخطط ، وإنما تنفيذ القرارات وبالأحرى توافر الإرادة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل إليه ، وهـذا الأمر بيد الدول ذات السيادة.

(ب) تغـير الظـروف التاريخيـة والسياسية منـذ نشـأة الجامعـة العربية فى فترة نـهاية الحـرب العالمية الثانيـة وبـدء الحـرب البـاردة والاستقطاب الدولى ، وفى عالم اليوم ، ولفترة قد تطول أو تقصر فـى

المستقبل ، فإن هناك قيادة أحادية للعالم مع مراكز متعددة ولكنها لم ترق إلى مستوى القوة العظمى الوحيدة حتى تستطيع أن تنازعها بعضًا من المكانة أو السلطة فى اتخاذ القرار.

(جـ) تغير الظروف الإقليمية المرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى واتجاه هذا الصراع نحو التسوية بصورة أو بأخرى وأن هذه التسوية قد تكون بداية مرحلة جديدة من التعايش فى المنطقة تستدعى وجود تنظيم إقليمى مختلف ، خاصة وأن الجامعة العربية أدت دورها فى مرحلة تاريخية مختلفة ولا تستطيع بوضعها الحالى أن تساير الأوضاع الجديدة ، ولذا يرى البعض أن الجامعة العربية عليها أن تفسح الطريق لتنظيم جديد ذلك لأنه فى ظل هذه الحالة الدولية الجديدة فإن كثيرًا من المنظمات الدولية ومنها الجامعة العربية تتساءل عن أسباب وجودها ودورها كما سبق وتساءلت وزارات الخارجية عند بدء ثورة الاتصالات والتكنولوجيا ويضيفون بأن مثل هذه الحالة واجهت حلف وارسو مثلا مما أدى لإلغائه كما تواجه حلف الأطلنطى الذى يصارع من أجل البقاء.

المبحث الثالث

الجامعة العربية: نظرة مستقبلية

إن النظر للمستقبل واستشرافه ورسم الخطط الواقعية والعملية لمواجهته أو التعامل معه أمر ضرورى لكل كيان سياسى سواء أكان دولة أو تنظيمًا دوليًا أو إقليميًا وتحرص الدول المتقدمة فى استشرافها للمستقبل على وضع سيناريوهات متعددة تبحث فى دوائر مختلفة:

الدائرة الأولى: هى دائرة القائمين على صنع القرار الذين يحللون الحقائق السياسية ويرسمون خططا واقعية للتعامل المستقبلى معها مثل هذا النوع من الخطط يجمع عادة بين العلنية والسرية لاعتبارات خاصة بالأمن القومى للدول أو الحساسيات فيما بينها.

الدائرة الثانية: دائرة المخططين للسياسات فى المجالات السياسية أو الاقتصادية وهؤلاء يرسمون الخطط المستقبلية فى ضوء ما يتوقعونه من متغيرات يسعون للتأثير عليها إيجابيا والتقليل من آثارها السلبية. وينطبق على هذه الدائرة نفس التحفظ الخاص بالسرية.

الدائرة الثالثة: وهى الدائرة الأكاديمية وتبحث عادة الوقائع والأحداث الماضية وتتقدم بمقترحات للخطط المستقبلية وأحيانًا تضع هذه الدوائر سيناريوهات مرتقبة بل وغير محتملة تدخل فى عداد

مَا يسمى Science Or Political Fiction ويكون هدفها إما إطلاق بلونات اختبار لمعرفة ردود الفعل وأحيانا تهيئة الرأى العام لتقبل توجه ما يكون مختلفا جذريا عما هو سائد ، ومن قبيل ذلك دراسات جامعة هارفارد ومعهد بروكنز وغيرها حول مستقبل الشرق الأوسط ، وهى دراسات وضعت منذ عدة سنوات وكانت تعد آنذاك ضربًا من ضروب الخيال. وهذا النوع من الخطط المستقبلية يتم نشره فى قطاعات المثقفين ودوائر الرأى العام المهتمة بالموضوع وصانعى القرارات السياسية.

وانطلاقا من هذا فإن جامعة الدول العربية مطالبة بوضع تصوراتها حول المستقبل بمختلف احتمالاته الواقعية وغير الواقعية. ومن الاحتمالات الواقعية هو تطوير جوانب العمل فى الأمانة العامة للجامعة فى ضوء دروس وعبر السنوات الماضية والسعى لتطوير المفاهيم والأولويات الخاصة بالعمل العربى المشترك. ومن التوقعات غير الواقعية أو غير المحتملة ذوبان أو اندماج الجامعة العربية فى إطار شرق أوسطى أوسع بصورة أو بأخرى.

ونظرًا لأننا نتحدث عن المستقبل فإننا لا نملك كل معطياته ومن ثم فإن المطلوب هو عرض بعض الأفكار ذات التوجه المستقبلى فى ضوء الخبرة التاريخية وتشخيص الأوضاع الراهنة.

١ - تشخيص الأوضاع الراهنة:

مما لا ريب فيه أن هناك جوانب عديدة للأزمة التى تواجه الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى ونشير هنا لبعض مظاهرها:

الأول: طبيعة الثقافة السياسية Political Culture فى المنطقة العربية إذ أن الجامعة كنسق أو نظام System هى محصلة لتفاعلات، هذه التفاعلات تتم فى بيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة ، والثقافة السياسية العربية لها خصائص منها:

(أ) الازدواجية Duality فما يتفق عليه فى الاجتماعات ليس بالضرورة ما يعتمل فى ضمير المجتمعين ومن ثم ليس بالضرورة ما ينوون عمله. وهذا منطقى فى بعض الأحيان عندما تكون محصلة القرار هى نتيجة حلول وسط ولكن ما يضاف بالنسبة للثقافة السياسية العربية أنه حتى هذه الحلول الوسط التى يتم الاتفاق عليها لا يلتزم الأعضاء بها بصورة كاملة.

(ب) الطابع السرى Secrecy وهذا أمر غريب إذ أنه وفقا لميثاق الجامعة فإن قراراتها سرية وغير معلنة وهذا يتناقض مع طبيعة التنظيم الدولى من الناحية النظرية ، ومع ما يحدث من الناحية الفعلية ، فمن الملاحظ أن كافة القرارات يتم نشرها بصورة أو بأخرى من خلال تسريب أعضاء الوفود أو من خلال موظفى الأمانة العامة.

(جـ) الطابع الفريد لدور الأمانة العامة وعمل لجان ومجلس الجامعة ، إذ أنه بغض النظر عن الاجتماعات وما يحدث فيها تتولى الأمانة العامة عادة إعداد مشروعات القرارات التى يتم إدخال تعديلات عليها ثم تقوم بصياغتها فى صورتها النهائية دون أن

يراجعها أحد فى معظم الحالات وهذه صورة فريدة أعتقد أن الجامعة العربية تنفرد بــها عـن غيرهـا مـن المنظمـات أو حتـى الاجتماعـات الدولية. ولعل مثل هذا النوع من الممارســة الغربيـة Peculiar تتمشـى مع الخاصيتين السابقتين.

(د) الحرص على الإجماع والظـهور بمظـهر الاتفـاق وهـذا مـن شأنه السير عند الحد الأدنى وربما أقل من ذلـك ويتجلـى ذلـك فـى عدم انعقاد القمم العربية مقارنة بانتظام القمم الأفريقيـة بغـض النظـر عن العدد الذى يشارك من الرؤساء – عدم التحرك للمصالحة العربية رغم أن ١٣ دولة أرسلت رسائل كتابية للأمين العام ترحب بمبادرتـه فى هذا الصدد.

الثـانى: طبيعـة تـوازن القـوى إن إلقــاء نظـرة علــى محــاضر اجتماعات الجامعة وعلى الاتصالات التى ســبقتها يجـد المراقـب أن القوة الأولى الدافعة على إنشاء الجامعة وتطويرها كانت مصر ، وبنـاء على ذلك كان قرار الدول العربية بأن يكون المقـر الدائـم فـى القـاهرة وأن يكون الأمين العام مصريًا وعندما تقرر نقلــها مؤقتـا إلى تونـس تم تعيين تونسى أمينًا عامــا ، فكـأن الـدول العربيـة تراضـت وتوافقـت ضمنيا على الربط بين المقر والأمين العام ، وهذا يضع مســئولية علـى دولة المقر فى القيام بـدور إضـافى يطالبـها البعـض بـه حينـا ويثـير حساسية البعض حينا آخر.

وتلعب مصر حاليا دورًا رائدًا فى عمليـة السـلام للوصـول بقضيـة الشرق الأوسط والقضيـة الفلسـطينية إلى التسـوية الشـاملة بمـا يحقـق السلام القائم على توازن المصالح والالتزامات المتبادلة.

والتساؤل المطروح ما هو وضع الجامعة العربية فى هذا الصدد. ولا شك أن تشخيص موقف الجامعة من العملية السلمية يدل على أن هذا الموقف يمكن النظر إليه فى مراحل ثلاثة :

الأولى: منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٩١ حيث قامت الجامعة بدور المركز فى تجميع القوى العربية ضد إسرائيل.

الثانية: من ١٩٩١ - ١٩٩٣ حيث أصبحت الجامعة تضفى مباركتها على ما يجرى الإعداد له أو يتم الاتفاق عليه كما حدث فى مباركتها للعملية السلمية بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ قبل مؤتمر مدريد ، وفى مباركتها لاتفاق إعلان النوايا الفلسطينى الإسرائيلى وهو ما تم فى بيان مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد الاستماع لخطاب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات.

الثالثة : من ١٩٩٤ وفى المستقبل وهنا نجد ثلاث صور لدور الجامعة العربية :

(أ) القيام بدور تنسيق المواقف العربية إزاء القضايا المتعددة سواء فى إطار ما كان يسمى باجتماعات دول الطوق أو حتى بالنسبة للجان متعددة الأطراف التى تبحث قضايا المياه والبيئة وضبط التسلح والاجئين. والجامعة العربية ، مثل الأمم المتحدة ، لها خبرتها ولها مواقفها وقراراتها ودراساتها حول هذه الموضوعات بما يساعد المفاوض العربى بعبارة أخرى إن الجامعة العربية هنا يمكن أن تكون بمثابة بيت خبرة علمى وسياسى واقتصادى. ومثل هذا الموقف

يستلزم توافر إرادة الدول العربية المتفاوضة لكى تضطلع الجامعة بمثل هذا الدور. ولا شك أنه قد تم تجاوز هذا الدور إلى حد كبير بعد توقف اجتماعات ما كان يسمى بدول الطوق وعقد الاتفاقيات والمعاهدات بين كل من الفلسطينيين والأردن وبين إسرائيل.

(ب) المشاركة الفعلية كمراقب أو كعضو فى الاجتماعات الخاصة بعملية السلام على نحو ما يحدث بالنسبة للمجموعة الأوروبية أوالأمم المتحدة ومثل هذا الموقف يستلزم اتفاق مجموعات ثلاث هى: الدول العربية وبخاصة الدول المتفاوضة مع إسرائيل ثم موافقة راعيى عملية السلام أى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وأخيرًا موافقة إسرائيل. وهذه الموافقات ليست بالأمر السهل ، لوجود تحفظات لدى كل طرف ومن ثم فلا يتوقع أن تضطلع الجامعة بدور مباشر فى العملية السلمية. وإن بدت بوادر المرونة فى توجيه الأردن الدعوة لأمين عام الجامعة لحضور معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ولم يتمكن من الحضور لارتباطاته الخارجية ، وفى توجيه المغرب الدعوة لأمين عام الجامعة للمشاركة فى مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وكذلك فى اجتماعات القمة الاقتصادية بعمان الأردن عام ١٩٩٥ وفى القاهرة فى ١٩٩٦. وقد شارك الأمين العام للجامعة العربية فى تلك الاجتماعات.

(جـ) القيام بدور المشاركة فى ضمان ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات بين الأطراف العربية وإسرائيل بصفتها منظمة إقليمية عربية ، وهذا يستلزم توافر قوات حفظ سلام لدى الجامعة العربية

على غرار الأمم المتحدة. وهو أيضا يطرح قضية التمويل والمساهمة فى التنمية فى ظل السلام ونحو ذلك. وهذه مسائل يمكن حلها إذا توافرت الإرادة والقرار السياسى ، كما تعمل الجامعة فى هدوء من أجل ذلك من خلال مساعيها واتصالاتها مع البنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية لحثها على تقديم مساعدات للتنمية فى الأراضى الفلسطينية.

٢ - تصورات حول مستقبل الجامعة:

ينطلق هذا التصور من إيمان بأهمية دور الجامعة واستمراريتها. ويمكن النظر لمبررات هذا الدور المستقبلى فى إطارين هما:

الإطار الأول: إطار الذات والهوية: فالجامعة العربية نشأت - كما سبق وذكرنا - تعبيرًا عن مشاعر عربية عميقة الجذور تجعل أبناء هذه المنطقة يتميزون عن غيرهم من مناطق العالم ، سواء فى اللغة أو الثقافة والتراث والتاريخ ، ومن هنا فالجامعة العربية من هذا المنطلق ضرورية كوعاء يعبر عن هذه الحقيقة التى لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. وهى فى هذا الإطار تعد أداة التنسيق العربى الأولى فى مجتمع دولى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية ، ومن غير المنطقى أنه فى الوقت الذى تبحث فيه الجماعات الإثنية والأقليات العرقية فى مناطق العالم المختلفة عن جذورها التاريخية وحضارتها وتراثها وتسعى لتأكيد ذاتها ، فإن بعض العرب بكل ما بينهم من روابط وثيقة يتساءلون أو يشككون فى حقيقة عروبتهم وانتمائهم ، ويتخلون أو يفكرون فى التخلى عن منظمتهم القومية ، وهذا أمر يجب مواجهته ومن الضرورى التمسك بالجامعة العربية كإطار للعمل

العربى المشترك رغم ما بها من مثالب وأوجه القصور التي ينبغى التصدى لها ومعالجتها لزيادة فعاليتها. ولا يمكن الاحتجاج بأن الجامعة فقدت مبرر وجودها بالتوصل لاتفاقيات السلام وزوال صفة العدو لأن هذه نظرة سطحية للجامعة التى قامت أصلا قبل قيام إسرائيل واستهدفت تجميع وتنسيق القوى العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وإن مقارنة دور الجامعة العربية لا يجب أن تكون مع دور حلف الأطلنطى أو حلف وارسو وإنما مع وضع دول السوق الأوروبية المشتركة التى تطورت لتصبح الاتحاد الأوروبى أو مع وضع مجموعة دول الآسيان. ولا شك أن العدو الداخلى ، المتمثل فى التخلف الاقتصادى والاجتماعى وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، أخطر من أى عدو خارجى يقبع خلف الحدود.

الإطار الثانى: إطار النشاط والفعالية: وهنا أيضا نجد أن الجامعة العربية لها دور ضرورى فى تنظيم التعاملات بين دول المنطقة العربية وأن المنظمات العربية المتخصصة لعبت ومازالت تلعب دورًا رئيسيًّا فى وضع قواعد البنية الأساسية فى الاتصالات والصناعة والنقل والإدارة والكهرباء ونحو ذلك من المجالات. وهنا تواجه الجامعة العربية نوعين من الأزمات:

(أ) **أزمة تنظيم:** إذ أن كثيرًا من منظمات العمل العربى ترهلت فى جهازها الإدارى وأصبحت تعانى عجزا فى ميزانياتها وأحيانا بعضها يكرر ما يتم على المستوى القومى أو يكرر ما يتم فى

اجهزة عربية أخرى مما يعد ازدواجيـة فـى العمـل ، وهـذا يسـتلزم بحث إعادة هيكلة وتنظيم أجهزة العمل العربى المشترك للتخلص مما لا ضرورة أو فائدة حقيقية من ورائـه ، إننـا ندعـو إلى ذلـك رغـم أن الكاتب يدرك أنه سبق وتمت عملية إعـادة هيكلـه منـذ بضـع سـنين ولكنها فى تقديرى غير كافية وهناك العديد من الأجـهزة الفرعيـة أو التى يتم إنشاؤها رغم قرارات إعادة الهيكلة بدعـوى ظـهور الحاجـة إليها.

(ب) **أزمة تنفيذ:** إذ أن معظم القرارات التى تتخذهـا الجامعـة العربية والمنظمات العربية المتخصصة لا توضع موضع التنفيذ ومن ثـم تكرر الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى قراراتها فـى كـل دورة من دورات الانعقاد ، وهذا يثـير قضيـة مصداقيـة ، وجـدوى اتخـاذ مثل هذه القرارات أو حتى فائدة عقد العديد من الاجتماعات.

ولا شك أن معالجة هذين النوعين من الأزمات تستلزم وقفة جـادة وحازمة من المسئولين العرب لبحث منظمات العمل العربـى المشترك ودمج أو إلغاء ما يمثل ازدواجية أو فقد مبرر وجوده ، واتخـاذ قـرار سياسى ملزم بضرورة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات يجـب أن تكـون واقعيـة وذات مـردود علـى الـدول العربيـة وليسـت قـرارات بلا مضمون.

ولا شك أن للجامعة العربية دورًا فى تنظيـم التعـامل بـين الـدول العربية بعضها البعـض مـن جـانب ، وفـى تـأكيد ذاتيتـها وتنسيق التعامل العربى مع العالم الخارجى من جانب آخر. وأنه مـن الممكـن

أن يتعاظم دورها فى الفترة القادمة إذا توافرت الإرادة السياسية العربية وهو أمر ضرورى فى ظل عالم يموج بالصراعات الدولية من جانب ، وتحرص فيه الجماعات القومية على تأكيد ذاتيتها من جانب ثان ، وتبرز فيه التكتلات الدولية من جانب ثالث.

٣ - علامات استرشادية على طريق العمل العربى المستقبلى:

لوضع تصور نظرى لمستقبل العمل العربى المشترك لابد من استلهام عبر التاريخ ودروسه وفى نفس الوقت البحث بواقعية ، والتفكير بصدق ، والتعبير بعقلانية ، ولست أملك عصا سحرية ترسم طريق المستقبل ، وتقدم العلاج الناجع لعثرات العمل العربى المشترك ، ولكننى أسعى لطرح بعض الأفكار:

الأولى: أن النجاح يغرى بالنجاح وأن الفشل يدفع لمزيد من الفشل، وأن تجارب العمل العربى المشترك كللت بنجاحات جزئية وفشل أكبر سواء فى المجالات السياسية أو الاقتصادية ، ولعل أبرز أسباب الفشل كان فردية القرار العربى بمعنى أن الاتفاق على أساس فردى من الحكام والقادة ولم ينبع من الأجهزة البيروقراطية التى هى منوط بها رعاية مصالح كل قطر ، لذلك ما يكاد القادة يوقعون على اتفاق ويعودون لبلادهم حتى تعمل البيروقراطية على التحلل من التزاماته بدعاوى مختلفة ، ونظرًا لأن التوقيع على تلك المواثيق والاتفاقات لم يكن نتيجة إيمان حقيقى ، وإنما من قبيل الإنجازات الشكلية والمظهرية ، فلم يتخذ القادة موقفا من الأجهزة البيروقراطية

بل ربما أوعزوا إليها بالتمسك بمواقفها ، ومن هنا فإن الاقتراح الأول أن يستند العمل العربى المشترك إلى دراسة حقيقية متفق عليها وفى إطار الحد الأدنى ثم يعتمدها القادة ويلتزم بها الجميع بصدق وإخلاص حتى يمكن التقدم فى المسيرة ولو خطوة واحدة ولا ننسى أن مسيرة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى.

الثانية: أنه إذا كانت إسرائيل لعبت ، لفترة ما ، دور القاسم المشترك للتضامن العربى ، فإن هذا التضامن له جذوره السابقة على قيام إسرائيل ، فسعى محمد على لتوحيد مصر والشام لم يكن ضد إسرائيل وإنما ضد الدولة العثمانية كذلك كانت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين ، والتضامن العربى مع العراق فى حربه ضد إيران لم تلعب إسرائيل دورا أساسيا فيه ، وإنما كان أمن الخليج من جانب ، والتعبير عن المفهوم المصرى للأمن العربى من جانب آخر ، هما العنصران الأساسيان من وراء ذلك. ولأن المنطقة العربية مستهدفة – بغض النظر عن صحة أو عدم صحة نظرية المؤامرة – وفى ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الدولية نجد أن هناك مصلحة عربية أكيدة فى تحقيق التضامن العربى وتنشيط العمل العربى المشترك ، فالأمن العربى مهدد من دول الجيران غير العربية بصور مختلفة ، والمصالح الاقتصادية العربية سواء البترولية حيث تدهور أسعارها أو فرض ضرائب مثل ضريبة الكربون ، أو الحاجز الاقتصادى لأوربا الموحدة كل ذلك ، وعوامل أخرى ، تدفعنا للقول إن المصالح العربية الاقتصادية مهددة ما لم يعد العرب التفكير فى

المفهوم القطرى الضيق للمصالح. إن الإحصاءات الاقتصادية تشير إلى حقائق مذهلة منها على سبيل المثال وكما سبق القول إن الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٩٢ بلغت ٦٧٠ مليار دولار فى العالم الخارجى بينما بلغت ١١,٩ مليارا فى العالم العربى وإنه مقابل كل دولار واحد يستثمره العرب فى العالم العربى يستثمرون ٥٦ دولارا فى العالم الخارجى ، وإن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنية الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص إلى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى.

الثالثة: أنه إذا اقتنعنا بالمقولتين السابقتين فلابد من استكمالهما بمقولة فلسفية ضرورية وهى أن الحياة تتسم بسمتين رئيسيتين:

أولاهما: أنها متغيرة ولا تثبت على حال ، كذلك السياسات متغيرة بخلاف المصالح التى هى دائمة وثابتة وإن كان التعبير عنها متغيرا أيضا وفقا للظروف والملابسات التى هى متغيرة بدورها وبعبارة أخرى أننا إذا كنا واجهنا نكسات فى العمل العربى المشترك فلا ينبغى أن نيأس أو أن يساورنا القنوط وإنما من الضرورى التطلع للمستقبل وليس النظر للماضى إلا لمجرد استلهام العبرة وليس بالقطع لتكرار التجربة فالحياة تسير فى معراج صاعد إلى الأمام لا يتوقف ولا يتراجع.

وثانيتهما: أن الحياة سمتها التحدى ولابد من مواجهة هذا التحدى والاستجابة له بروح خلاقة وبناءة. إننا إذا نظرنا للطبيعة حولنا حيث الجبال الشاهقة والأنهار المتدفقة والمحيطات المظلمة والصحارى المجدبة تعترينا الهواجس والمخاوف ، ولكن روح التحدى هى التى دفعت الإنسان للتغلب على تحديات الطبيعة وعنادها بل وتسخيرها لخدمته ، ولعل أخطر التحديات التى تواجه الأمة العربية اليوم هو تحدى التخلف الاقتصادى والتكنولوجى والثقافي والسياسى ، وهو تخلف يكاد يكون عاما فى المنطقة العربية بغض النظر عن وجود بقع متقدمة هنا أو هناك.

ولا شك أن التطور الفكرى السياسى العالمى وما يطرحه من مقولة صراع الحضارات يمثل بالنسبة لنا قضية بالغة الخطورة ، ومن الضرورى وضع استراتيجية سليمة وصحيحة للتعامل مع هذا الموقف حتى لا تكون المنطقة العربية ، والتى هى مهد الحضارات العريقة من فرعونية وبابلية وآشورية وإسلامية ، كما أنها مهد الديانات السماوية الثلاث التى انبثقت منها فكريا أو استفادت ، من تجربتها العلمية والثقافية ، الحضارة الأوربية الأمريكية ، أقول حتى لا تكون هذه المنطقة متخلفة فى صراع الحضارات أو لنقل فى حوار وتنافس الحضارات الغربية والصينية واليابانية فى القرن الحادى والعشرين فلابد من وضع استراتيجية صحيحة تقوم على العمل المستند إلى العلوم الحديثة والقيم الحديثة لتواجه الحضارات الأخرى والتى تتطور بسرعة مذهلة.

الرابعة: إن المثقفين العرب عليهم مسئولية كبرى فيما حدث فرغم تحدث البعض عن أهمية الفكر القومى ودوره إلا أن المفاهيم القطرية والممارسات القطرية أثرت كثيرًا على سلوكهم وتصرفاتهم ، يكفى للدلالة على ذلك أن تجتمع مع نخبة من مثقفى العراق أو مع سوريا فرغم الانتماء لحزب واحد تجد التعارض واضحًا ، ويكفى أن تجلس إلى المثقفين الناصرين أو القوميين وسرعان ما تلمس الانقسامات الشخصية كما لو كنا فى عصر المماليك وهكذا الحال فى العديد من الدول العربية ، وإننى أعتقد أنه ما لم يتفق المثقفون أيضا على الحد الأدنى للعمل العربى فإن بعض السياسيين سيجدون من يبرر لهم تصرفاتهم أو ترددهم أو طموحاتهم وسيستمر التراجع فى العمل العربى المشترك ، ومن ثم فإنه من الضرورى أن يتفق المثقفون فيما بينهم ثم ينطلقوا إلى الشارع العربى العريض ليبشروا بالمستقبل ولا ينغلقوا على أنفسهم فيكون العمل العربى رهين المحبسين تكاسل الجماهير وانغلاق المثقفين. وبعبارة أخرى فإن الحاجة ماسة إلى حوار النخب العربية وقادة الرأى ومراكز الأبحاث لتجديد الفكر القومى والعمل القومى العربى بمنهج جديد ومن منطلقات جديدة تقوم على تبادل المصالح والمنافع وليس على مجرد الشعارات.

الخامسة: أن تعيد جامعة الدول العربية التفكير بصدق فى منهج عملها وجهازها البيروقراطى وأسلوبها ، الذى يتسم بالحياء والخجل، وأن تقوم بدور أكثر جرأة يتضمن مبادرات عديدة لعل

بعضها يحظى بالقبول ، ويساعد فى إعادة اللحمة للعمل العربى المشترك ، قبل أن تداهمنا التطورات الدولية والإقليمية ، التى تدق بقوة على الأبواب ، والتى يمكن أن تكون الجامعة العربية ضمن ضحاياها ويتراجع وجودها ليصبح هيكلا بلا مضمون أو كالمسافر بالصحراء يتطلع إلى بقعة من الماء حتى إذا جاءها وجدها سرابًا.

السادسة: أنه شئنا أو أبينا فهناك دور الدولة القائدة وهو دور يتسم بتحمل المسئولية والتضحية ، إنه ليس دور الترف بل دور العبء ، ومن المهم تفاعل الدولة القائد مع باقى أطراف النظام العربى الذى تقوده ، وأن يترتب على عملية التفاعل هذه تحقيق مصالح كافة الأطراف فى مصارحة ومكاشفة بعيدا عن الشعارات التى تتسم بالمزايدة أو المجاملات غير الصادقة أو التى تتسم بالزيف ، لابد أن يكون هذا التفاعل على أساس من العقلانية والمصالح المتبادلة وانتشار أجهزة العمل العربى المشترك فى مختلف أرجاء العالم العربى وخلق كوادر عربية تؤمن بالعمل العربى المشترك.

ولا شك أن الدولة القائد تدرك تمام الإدراك بأن دورها على المستوى العالمى لا يستند إلا على الركيزة الثابتة والعميقة الجذور وهى الركيزة العربية ، وأن الدوائر الجديدة أو المتجددة للعمل والسياسة المصرية هى دوائر مضافة للقاعدة الأساسية وليست بديلاً لها ، أو تهميشًا لوضعها ، وقد عكست تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى فى أكثر من مناسبة هذه المعانى ولعل تصريحه الذى

نشرته الصحف المصرية فى ١٩٩٤/١٠/٢٩ بمناسبة القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء واضح فى دلالته إذ قال فيه ما يلى:

«إن الدول العربية ، فى أشد الحاجة ، فى الوقت الراهن ، إلى التعاون فيما بينها من خلال الجامعة العربية كى تقوم الجامعة بدورها فى دعم العمل العربى وتحقيق المصالح المشتركة».

وقد أكد عمرو موسى نفس المعنى مجددًا فى بيانه الذى ألقاه يوم ٣٠ أكتوبر أمام القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مؤتمر الدار البيضاء ، عندما أوضح الركائز لقاعدة وإطار التعاون الإقليمى من وجهة النظر المصرية ومنها ما يتعلق بموضوعنا هذا واقتبس ما يلى..

أولا: «التنسيق بين ما يتم فى محفل الدار البيضاء وبين ما يجرى فى أطر أخرى منعا للازدواجية وفوضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها. بمعنى ألا يؤدى مشروع إقليمى جديد إلى الإضرار بمشروع آخر قائم فى المنطقة.

ثانيا: أننا لا نستبدل بالتعاون العربى آخر إقليمى ، لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلاً عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازية ودوائر متداخلة ، مسار عربى لتعزيز الروابط العربية، مسار إقليمى يضم الدول المطلة على المتوسط ، ويتوسع ليشمل أوربا ، ومسارات أخرى تصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى».

ولا شك أنه كما أن للدولة القائد دورها فإنه من الضرورى فى نفس الوقت أن تدرك الدول العربية الأخرى أن مساندتها الأدبية والمادية للدولة القائد ليست تطوعًا أو تبرعًا أو منحة أو منة بل هى واجب ولصالح تلك الدول أولاً ولصالح العمل العربى المشترك ومستقبل المسيرة العربية ثانيا ولصالح الدولة القائد ثالثا.

الفصل الرابع

الموقف العربى من قضية حقوق الإنسان

إن الاتجاه العام لدى معظم المفكرين العرب والأجانب يشير إلى اتفاقهم على أن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق تخلفا ليس فقط بالنسبة لحقوق الإنسان بل، وأيضا بالنسبة للتطور الديمقراطى بوجه عام، هذا فضلا عن واقع التخلف الاجتماعى والاقتصادى السائد فى المنطقة إذا استثنينا قطاعات هامشية فى بعض الدول العربية..

والسؤال الذى يفرض نفسه على كل باحث هل هناك عوامل ثقافية أو تراثية أو عوامل ترتبط بالشخصية القومية تجعل مثل هذا التخلف قدرا محتوما على المنطقة العربية؟ أم أن ذلك مرجعه مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعى؟ أم أن سبب ذلك أن قطاعات معينة فى المجتمع، وبخاصة قطاع النخبة والمثقفين، لم يقم فى المنطقة العربية بالدور الذى يقوم به نظراؤه فى مناطق أخرى من العالم. ويتساءل البعض على سبيل المثال ألا يوجد فى العالم العربى جورج واشنطن يقود حركة الاستقلال ولا يتحول إلى حاكم مستبد! ألا يوجد فى العالم العربى إبراهام لنكولن يحرر العبيد من أسر الفكر المتخلف ويقود حركة للتنوير! ألا يوجد ميجى عربى ينطلق ببلاده فى نهضة صناعية عملاقة! ألا يوجد جان مونيه أو روبرت شومان عربى يدعو للوحدة بلا تطلع للزعامة! وهكذا تتردد على الأذهان قائمة من الأسماء بما فى ذلك أسماء شخصيات مثل غاندى ونهرو

أو حتى ليوبولد سنجور ونيريرى اللذان تنازلا عن السلطة بوعيهما وإدراكهما لضرورة التغيير. ولعل التساؤل الآخر المطروح ألا توجد فى العالم العربى نخبة مستنيرة على غرار ما يحدث فى باكستان أو أندونيسيا أو ماليزيا تدرك أبعاد القضية الوطنية، تعمل من أجل تحقيق الانطلاق الصناعى والتقدم الاقتصادى، وتضع الأولويات الصحيحة، وترسم معالم للديمقراطية حتى وإن كانت غير كاملة. وبالطبع إن طرح أسماء معينة من مناطق عدة يمكن أن يقابلها طرح أسماء عربية مثل عبد الرحمن الكواكبى، محمد عبده أو رفاعة رافع الطهطاوى فى العصر الحديث أو صلاح الدين الأيوبى فى العصور الوسطى أو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فى صدر الإسلام. ولكن نقطة الاختلاف الجوهرية تتمثل فى أثر هؤلاء فى العملية التراكمية المتصلة بتطور المجتمع إذ من المعروف فى العلوم الاجتماعية أن ثمة تفاعلا يتم بين الشخصيات السياسية أو الزعامات أو القيادات الفكرية وبين أوضاع مجتمعاتها وبين العصر الذى عاشت أو تعيش فيه، ومحصلة عملية التفاعل هذه هل تقودنا إلى عملية تراكمية فى تطور المجتمع أو تؤدى بنا لحدوث طفرات للأمام ثم تراجع للخلف فى إطار مبدأ الكر والفر المعروف جيدا فى التراث العربى..

المبحث الأول
الشخصية العربية وحقوق الإنسان

لا شك أن مفهوم الشخصية القومية بوجه عام والشخصية العربية بوجه خاص من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والاختلاف بين علماء الاجتماع ولكن رغم هذا فمن المسلم به أن ثمة عناصر مشتركة تؤثر فى الشخصية القومية العربية وتعبر عنها مما يجعل لهذه الشخصية ذاتا متميزة.

ولعل دراسة مفهوم الشخصية القومية يجب أن تأخذ فى حسبانها عددا من الحقائق التاريخية والثقافية فضلا عن طبيعة التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لكل مجتمع، ومن هنا يمكننا القول بوجود شخصية عربية متميزة استنادا لوجود عوامل مشتركة بين من ينتمون للعروبة وهذا لا ينفى وجود عناصر اختلاف بينهم وفقا لاختلاف طبيعة ومدى التطور الاجتماعى فى كل إقليم من المنطقة العربية.

وقد أسهب بعض الباحثين فى تحليل الشخصية العربية من خلال تحليل العناصر الثقافية والقيمة السائدة فى المجتمع العربى من حيث تأثير الإسلام، واللغة، والقيم مثل الكرم والشجاعة والشرف، والسلوكيات، والعوامل النفسية والعاطفية التى تؤثر فيها، والنظرة للمجموعات المختلفة والعلاقات داخل المجتمع مثل النظرة للجنس أو للأقليات ونحو ذلك.

وما يهمنا هنا هو إلى أى مدى أثرت، سلبا أو إيجابا، الشخصية العربية فى نظرة العرب لحقوق الإنسان. وأبادر إلى القول بأنه ليس من الممكن أن نخلص إلى نتيجة قاطعة بأن مجموعة سكانية معينة تميل إلى احترام حقوق الإنسان، فى حين مجموعة أخرى تأخذ موقفا عكسيا، فهذا النوع من المنطق لا يتسم بالعلمية ويعبر عن تميز بل وتعصب. ومن ثم فإن التحليل العلمى يقتضى أن ننظر للاهتمام بموضوع حقوق الإنسان فى ضوء ثلاثة أمور:

الأول: طبيعة التراث الثقافى بما فيه الدين فى المجتمع العربى.

الثانى: طبيعة التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

الثالث: طبيعة مفهوم حقوق الإنسان ذاته.

ولا شك أن التراث الثقافى العربى ارتبط فى تطوره ونظرته بالتراث الإسلامى منذ تفاعلت الحضارتان العربية والإسلامية وانصهرتا فى بوتقة شبه واحدة عبر مئات القرون. ومن ثم ورغم تميز المنطقة العربية داخل الدائرة الإسلامية الأوسع إلا أن العامل المؤثر كان هو التراث الثقافى الإسلامى وهو تراث أقل ما يقال فيه ، إن مفهوم حقوق الإنسان بالمعنى المتعارف عليه اليوم ، لم يكن يوليه اهتماما كبيرًا من الناحية العملية ، على نحو ما أوضحنا تفصيلاً فى الجزء السابق من هذا المبحث. أما طبيعة التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية فقد تأثر بعوامل التخلف من ناحية والسيطرة الاستعمارية من ناحية أخرى وهذه العوامل بدورها لم تشجع على التفكير فيما يسمى بحقوق الإنسان كمفهوم

مستقل وواضح. هذا فضلا عن أن المفــهوم ذاتــه لم يتطـور فـى الفكـر السياسى إلا فى منتصف القرن العشرين وبصفة خاصة بعد قيام الأمم المتحدة. ولكن هذا لا ينفى وجود مظاهر للاهتمام بجوانب معينة مـن حقوق الإنسان فى التراث العربى والإسلامى علـى نحـو مـا أوضحنـا فى هذا المبحث . ولكن السمة الغالبة فى النظرة لحقوق الإنسان ربما كانت تغليب الحقوق الجماعية على مفهوم الحقوق الفرديـة باعتبـار أن ذاتية الفرد وتطوره تقتضى وجوده فــى مجتمـع وأن انتمـاء الفـرد المسلم هو للجماعة المسـلمة ومن ثـم تم إعـلاء حقـوق الجماعـة علـى حساب حقوق الفرد.

تأثير ظروف التطـور التـاريخى فـى المنطقـة العربيـة علـى حقـوق الإنسان:

يعد تفسير الظواهر الاجتماعية تفسـيرًا علميـا مـن أصعـب الأمـور ذلك لأنه لا يمكن عزل عناصر هـذه الظواهـر ومكوناتـها عـن بعضـها البعـض نتيجـة للتأثـير المتبـادل والتفـاعل المسـتمر بـين عناصرهـا ، فالتعليم يؤثر على نمط القيم وهذه بدورها تؤثــر فـى تطـور التعليـم ، ومستوى التنمية يؤثر فى الأمرين ويتأثر بهما وهكـذا ، وفيمـا يتعلـق بأثر مرحلة التطور التاريخى على الواقع العربى يشير بعض الباحثين بوجه خاص إلى:

١ – تأثير واقع التجزئة العربية على حركة كل قطـر عربـى ممـا أدى إلى بروز عوامــل تبعيـة ثقافيـة واجتماعيـة للخـارج مـن ناحيـة وتركز مصادر الثروة والسلطة فى يد قلة من ناحية أخرى.

٢ – إن الوضع التاريخى والحضارى فى المنطقة العربية أثر على الأداء العام والنوعى فى كثير من مجالات الحياة وكان أكثرها حساسية وتأثرًا التعليم والعمل والإعلام.

٣ – اعتمدت البنية الاجتماعية العربية على الجغرافية الطبيعية أكثر من تفاعلها مع الجغرافية البشرية أى اعتمدت على ما توافر من موارد طبيعية أكثر من الاستفادة من العوامل البشرية فأصبح الفرد العربى مستهلكاً أكثر منه منتجًا وبعبارة أخرى أكثر قابلية للتبعية منه للاستقلالية.

ويربط بعض الدارسين بين مرحلة التطور وبين حقوق الإنسان ويجعلون قيام الدولة العصرية شرطا أساسيا لضمان حقوق الأفراد والجماعات ، ومن ثم فإنه ما لم تقم دولة عربية عصرية فإنه يصعب تحقيق وضمان حقوق الإنسان فى المجتمع العربى ويرون أن استمرار الانتماءات القبلية والعشائرية فى بعض الأقطار العربية من أسباب ومقومات التخلف السياسى والحيلولة دون تطور حقوق الإنسان.

ولا شك أن طبيعة مرحلة التطور التاريخى فى المنطقة العربية التى ارتبطت بالصراع ضد ظاهرتين خطيرتين هما الظاهرة الاستعمارية والوجود الإسرائيلي وما بينهما من ترابط أثرتا فى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية. وفى التمتع بحقوق الإنسان من أكثر من زاوية :

١ – إن الدعوة لمناهضة الاستعمار ارتبطت بتقوية مفهوم الحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية التى كان عليها أن تتراجع خطوات للوراء من حيث الأولوية والاهتمام بها.

٢ – إن الصراع العربى ضد إسرائيل والاستعمار الغربى لم يقتصر على النزال فى ميدان المعركة بل امتد إلى مجالات اجتماعية ونفسية ومنها سعى إسرائيل لتشويه الطابع القومى العربى ، وساعدتها القوى الغربية فى ذلك ، وانعكس الأمر بصورة سلبية أحيانا على المثقف العربى الذى اعتمد فى دراساته وبحوثه على الدول الغربية حيث عمدت الدوائر الثقافية والفكرية الغربية لتضخيم العناصر السلبية وإخفاء العناصر الإيجابية فى الشخصية العربية بل والاستفادة من بعض الدراسات التى قام بها باحثون عرب فى هذا الصدد.

٣ – ولكن من ناحية أخرى فإن احتكاك العرب بالدول الغربية وصراعهم مع إسرائيل أحدث هزة فى التاريخ العربى الذى سادته حالة من الركود والرضاء الذاتى لفترة طويلة خاصة فى العصور الوسطى ، وهذا فى ذاته يساعد فى إحداث التطور فى العالم العربى. ثم أثرت مرحلة التطور التاريخى بعد ثورة ١٩٥٢ والتوجه نحو الاشتراكية فى إذكاء مرحلة من الصراع الداخلى فى المنطقة العربية ، مما انعكس على مفاهيم حقوق الإنسان حيث تم التأكيد على الحقوق الجماعية والحقوق الاقتصادية للفرد على حساب الحقوق الفردية والسياسية.

ولا شك أن بعض المثقفين لعبوا دورًا سلبيا فى هذا المجال بتغذية الصراعات السياسية والطبقية ، وتأييدهم لهذا التوجه السياسى أو ذاك ، ومن ثم تغذيتهم للتيارات الداعية لأحادية التفكير وليس

للتعددية السياسية والفكرية ، والتى هى أساس مفهوم حقوق الإنسان واعتبر المثقفون الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان الفرد أو عن مفاهيم إنسانية عامة لا تتصل مباشرة بما سمى بقضايا المجتمع آنذاك أقرب إلى المفكرين المثاليين أو المنعزلين عن مجتمعهم وما يمر به من مرحلة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وترتب على مرحلة التطور التاريخى والاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن تأخر الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان وحتى عندما تعرض له الباحثون والسياسيون فقد أعطوه أولوية متأخرة فى حين أن قضايا التحرر من الاستعمار ومناهضة إسرائيل وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الدولة الحديثة أخذت مكان الصدارة فى اهتمامات القيادات السياسية بل وأحيانا معظم القيادات الثقافية والفكرية فى العالم العربى ومن هنا برزت مقولة «إن من لا يملك قوت يومه لا يملك حريته». وبعبارة أخرى إن تحقيق التنمية لها أولوية على الاعتراف بالحقوق السياسية للإنسان ، ومن هنا جاء موقف دول العالم الثالث فى المحافل الدولية فى تأكيدهم على الحق فى التنمية ، فى حين عارضت الدول الغربية هذا المفهوم واعتبرته دخيلاً على مفاهيم حقوق الإنسان وأنه ليس حقا.

وهكذا برزت إلى حيز الفكر السياسى قضية أيهما أسبق التنمية أم الديمقراطية ، وقد أدى التطور السياسى بعد انتهاء القطبية الثنائية والتحول العالمى نحو الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان إلى ما يشبه

الحسم فى هذا الموقف . ففى خطـاب أمـين عـام الأمـم المتحـدة فـى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى انعقد فى فيينا فـى يونيـة ١٩٩٣ أكد «أنه لن يمكن تحقيق تنمية دائمـة بـدون تعزيـز ودعـم الممارسـة الديمقراطية وبالتالى بدون احترام وحماية حقوق الإنسان» «ويضيـف د. بطـرس غـالى فـى خطابـه قـائلاً «إن خلاصـة الأمـر هـى أن الديمقراطيـة هـى صمـام الأمـان لتحقيـق السـلام والاستقرار الوطنـى والإقليمى بل والدولى ، وما حركـة التـاريخ إلا إثبـات لذلـك وشـاهد عليه».

المبحث الثانى
مؤتمر فيينا والتصور العربى
حول حقوق الإنسان

فى إطار الإعداد للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان عقد الاجتماع الإقليمى للدول الأفريقية فى تونس فى ٢ - ٦ نوفمبر ١٩٩٢ وقد نشطت فيه الدول العربية للاتفاق على تصور وخطة عمل تم اعتمادها بعد ذلك من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى اجتماعها الحادى عشر فى الفترة من ١٠ - ١٤ يناير ١٩٩٣ وإحالتها إلى مجلس الجامعة الذى قام بدراستها فى دورته التاسعة والتسعين فى ١٩ أبريل ١٩٩٣ وأصدر قراره رقم ٥٣٠٢ وأهم ما تضمنه:

(أ) الموافقة على تصور خطة عمل لموقف الدول العربية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المقرر عقده فى يونيه ١٩٩٣.

(ب) شكر الدول الأفريقية على استجابتها للموقف العربى بخصوص حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبى للأراضى العربية ومطالبة الدول الآسيوية أن تؤيد ذلك فى مؤتمرها الإقليمى الذى تقرر عقده فى بانجكوك الفترة من ٢٩ مارس - ٢ أبريل ١٩٩٣.

(جـ) مطالبة الدول العربية بأن تشارك على مستوى عال فى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان وأن تعمل على تضمين الموقف العربى فى الوثيقة النهائية له.

(د) الدعوة لعقد المؤتمر الوزارى العربى لحقوق الإنسان قبل نهاية عام ١٩٩٣ على مستوى وزراء العدل العرب وأن يقوم المؤتمر بدراسة نتائج المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان وانعكاساته على العالم العربى.

(هـ) حث الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتشجيع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان.

ومن الضرورى أن نشير لبعض عناصر التصور العربى لحقوق الإنسان وهو التصور الذى اعتمده مجلس الجامعة بقراره الصادر فى ١٩ أبريل ١٩٩٣. ولعل أبرز ما يميز هذا التصور هو تركيزه على:

١ – ضرورة التطبيق العالمى لحق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى أو السيطرة الأجنبية.

٢ – التأكيد على ضرورة احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم اتخاذ حقوق الإنسان وسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول.

٣ – إبراز أهمية الحق فى التنمية والترابط بين التنمية والمديونية والديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان.

٤ – الدعوة لاحترام الهوية الثقافية والدينية والحضارية للشعوب والأمم عند صياغة وأعمال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٥ – المطالبة بالتطبيق الشامل والموضوعى لمعايير حقوق الإنسان مع تجنب الانتقائية والازدواجية عند النظر فى معالجة موضوعات حقوق الإنسان.

٦ - الدعوة لمناهضة التمييز العنصرى وإدانة التطهير العرقى ومناهضة العداء للأجانب والعمل لحماية حقوق العمال المهاجرين.

وبعبارة مختصرة عبر التصور العربى عن الحقوق الجماعية للإنسان وعن المعاناة التى تواجهها الدول العربية فى المحافل الدولية عند بحث قضايا حقوق الإنسان لديها وعن خشيتها من التدخل فى شئونها الداخلية تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

وينبغى أن نذكر بعض الملاحظات على القرار الذى أصدره مجلس جامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والتسعين:

الأولى: أن القرار تمت صياغته من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان واعتمد كما هو دون تدقيق. فرغم أن الدورة عقدت فى ١٩ أبريل أى بعد المؤتمر الآسيوى الإقليمى الذى انتهى فى ٢ أبريل ومع ذلك دعا قرار مجلس الجامعة العربية الدول الأعضاء للسعى لتضمين إعلان بانجكوك التصور العربى.

الثانية: أن القرار حث الدول العربية على الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتشجيع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، وذلك فى الوقت الذى يدرك فيه أن معظم الدول العربية غير منضمة ، بل وغير متحمسة حتى لإصدار ميثاق عربى لحقوق الإنسان بدعاوى مختلفة فضلا عن رفض تلك الدول العربية الاعتراف بالمنظمات العربية غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان. وباختصار يمكن القول إن مجلس الجامعة العربية فى دورته التاسعة والتسعين

وعلى مستوى الوزراء لم يدقق لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون فى مشروع القرار الذى اعتمده ، والسابق إعداده منذ عدة شهور بواسطة اللجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان وبعبارة أخرى أن القرار اعتمد دون أن يكون لدى من وافقوا عليه النية الحقيقية لتنفيذه ، وقصارى ما قاموا به أن أحالوا الأمر لوزراء العدل.

الثالثة: إنه بإحالة موضوع حقوق الإنسان العربى لوزراء العدل وهو ليس موضوعا قانونيا فحسب بل هو موضوع له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأنه يمس أسس النظام السياسى فى كل دولة ، أقول بإحالته لوزراء العدل قصد مجلس الجامعة حصر مفهوم حقوق الإنسان فى إطاره القانونى المحدود وإحالته للفنيين لمناقشته مطولاً.

الرابعة: وهى أن القرار أشار إلى الدعوة لعقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان قبل نهاية عام ١٩٩٣ فى حين أنه سبق انعقاد مؤتمر عربى أول لحقوق الإنسان فى بيروت فى الفترة من ٢ – ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمى الأول لحقوق الإنسان فى طهران عام ١٩٦٨ وبعبارة أخرى أوضح قرار مجلس الجامعة انعدام وجود الذاكرة التاريخية لدى أجهزة العمل العربى.

الإعداد للمؤتمر العربى لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣:

اجتمع المكتب التنفيذى لوزراء العدل العرب فى ٢ أغسطس ١٩٩٣ للتشاور حول كيفية اتخاذ الإجراءات والخطوات لعقد المؤتمر

العربى الأول لحقوق الإنسان وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الجامعة فى ١٩ أبريل ١٩٩٣ وكان رئيس المكتب التنفيذى هو المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل المصرى وضم فى عضويته وزراء العدل من تونس – العراق – الإمارات وسوريا. وقد قرر المجلس دعوة الدول الأعضاء لتقديم الآراء والمقترحات التى يرون إدراجها فى جدول أعمال المؤتمر الوزارى العربى الأول لحقوق الإنسان المزمع عقده فى نوفمبر ١٩٩٣ ، وكذلك من سيدعى لحضور المؤتمر ، من غير الدول الأعضاء أى من المنظمات سواء حكومية أو غير حكومية ونحو ذلك ، كما طالب المكتب التنفيذى الدول العربية بتقديم دراساتها الخاصة بنتائج المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا فى يونية ١٩٩٣ وانعكاسات هذه النتائج على الوطن العربى ، وأن تتم موافاة الأمانة العامة للجامعة العربية بذلك قبل ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ ليتسنى إرسالها لجميع الدول ودراستها.

وقد تلقت الأمانة العامة ردودًا من كل من العراق – تونس – سوريا – الإمارات كما عبرت مصر عن مواقفها فى الاجتماع نظرًا لرئاستها للمكتب التنفيذى. وتتلخص أبرز مواقف الدول الأعضاء فى:

١ – ذهب العراق إلى أن مؤتمر فيينا اتسمت أعماله ونتائجه بنزعة نحو التدخل فى الشئون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان بما يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية ، وأكد العراق أهمية التمسك

بالخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية للأمة العربية فى قضايا حقوق الإنسان بما فى ذلك قضايا حقوق المرأة. وأوضح العراق أن خلق آليات قسرية فى ميدان حقوق الإنسان مثل إنشاء منصب مفوض سامى ، وإرسال مراقبين للدول ، يعود بالذاكرة لعهد الاستعمار ويؤدى إلى آثار سلبية على الأمن القومى العربى. واقترح العراق دعوة ممثلين عن المجلس الوطنى العراقى وجمعية حقوق الإنسان العراقية لحضور المؤتمر العربى لحقوق الإنسان (وهذه جمعيات حكومية). كما اقترح العراق تشكيل لجنة أو هيئة قومية لحقوق الإنسان تضم قضاة وشخصيات فكرية تقوم بتقديم النصيحة والمشورة إلى جامعة الدول العربية ، وتشكيل هيئة قطرية تضم قضاة وشخصيات فكرية تقدم آراء استشارية للحكومات العربية.

٢ – أما تونس فقد عبرت عن أن اجتماع مؤتمر فيينا إنما يعكس ميزان القوى الراهن فى العلاقات الدولية ، ولا يترجم الالتزام الحقيقى والكامل بالنسبة للتطلع الجماعى لحماية حقوق الإنسان فى المستقبل . وأن تأكيد المؤتمر على مبدأ العالمية يجب أن يبقى رهينة الأوضاع الوطنية والثقافية والتاريخية. وأن مبدأ الشمولية فى مجال حقوق الإنسان يتناقض مع التوجه الذى ساد فى المؤتمر بتبجيل الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن خطورة مؤتمر فيينا أنه اجتاز مرحلة وضع المعايير إلى مرحلة التنفيذ والمراقبة ، وهذا سيفتح الباب لشرعية التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، مما ينذر بأن تتحول حقوق الإنسان من هدف مشترك للإنسانية ، إلى أداة لخدمة الأهداف السياسية للنظام العالمى الجديد.

٣ – وأكد الموقف السورى على أهمية التمسك بالمبادئ المتضمنة فى التاريخ العربى والإسلامى ، لأن التراث العربى والإسلامى زاخر بكل القيم الفاضلة والمبادئ السامية لتحقيق التضامن العربى المنشود. وأشارت سوريا إلى خطورة ازدواجية وتعددية المعايير والمكاييل من خلال آلية حماية حقوق الإنسان وأبدت سوريا عدة ملاحظات صياغية على المشروع العربى لحقوق الإنسان مقارنة بالإعلان الإسلامى.

٤ – أوضحت الإمارات العربية المتحدة أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فضلاً عن ارتباطه فى بعض البلدان بالاتجار بالمخدرات إنما هى أنشطة تقوض حقوق الإنسان ، وينبغى على المجتمع الدولى أن يتخذ الإجراءات لتعزيز التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب ومنعه كلية. كما أوردت عدة ملاحظات صياغية على مشروع الميثاق العربى مقارنة بإعلان حقوق الإنسان فى الإسلام ، ولعل أهم المقترحات فى هذا الصدد ، المطالبة بحذف النص على أن «الشعب مصدر السلطات» وكذلك جعل حرية العقيدة والفكر مكفولة ولا يجوز تقييدها ، إلا بما ينص عليه القانون (أى الأخذ بمبدأ التقييد القانونى بخلاف المتعارف عليه فى هذا وهو أن القانون ينظم الممارسة للحقوق ولا يقيدها) ، كما طلبت الإمارات بحذف الإشارة للحق فى الإضراب.

٥ – سار الموقف المصرى على نفس نمط المواقف العربية الأخرى من التحذير من خطورة المعايير المزدوجة والتعبير عن الخشية من

استخدام حقوق الإنسان كأداة للتدخل فى الشئون الداخلية والتأكيد على الخصوصية الثقافية والحضارية للدول العربية.

كما أبرزت مناقشات المكتب التنفيذى ، فى الاجتماعين التحضيريين اللذين عقدهما ، اتجاه الدول العربية نحو قصر المشاركة فى المؤتمر على ممثلى الدول ، واستبعاد المنظمات غير الحكومية مع اختلاف فى أن يكون الاستبعاد كليًا أو أنه يمكن السماح لبعض المنظمات غير الحكومية المرشحة من قبل حكوماتها أى شبه الحكومية ، كما برز الاتجاه بأن يعقد المؤتمر فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٣ وأنه يمكن أن يصدر عنه إعلان حول حقوق الإنسان العربى وأن يكون هذا الإعلان بمثابة مرحلة نحو إصدار الميثاق العربى لحقوق الإنسان وأن هذا الإعلان ينبغى أن يكون مضمونه بنفس المضمون العام الوارد فى إعلان حقوق الإنسان فى الإسلام.

وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣ قامت المملكة العربية السعودية بإرسال مذكرة للأمانة العامة للجامعة العربية تقترح تأجيل عقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان إلى موعد آخر أكثر ملاءمة لأن الموضوع مازال قيد البحث والتقييم وجرى التشاور فى إطار المكتب التنفيذى الذى وافق على ذلك ، وهكذا أسدل الستار على فكرة عقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان إلى حين تغير الظروف فى مرحلة ما فى المستقبل.

المبحث الثالث
دلالات الموقف العربى
إزاء قضايا حقوق الإنسان

لا شك أن تطور الموقف العربى من قضايا حقوق الإنسان تحكمه ثلاثة اعتبارات :

١ - أهمية مسايرة المد العالمى فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، ومن هنا نلمس كثرة التصريحات العربية حول هذا الموضوع ، وأن هذه الحقوق موضع رعاية واهتمام ، وفى نفس الوقت توجيه النقد للموقف الغربى الذى يتسم بالازدواجية ، واستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية.

٢ - الحساسية العربية المتصلة بمبدأ الخصوصية الثقافية والحضارية ، والخشية الحقيقية سواء بين السياسيين أو معظم المثقفين من أن يؤدى مبدأ شمولية وعمومية مفهوم حقوق الإنسان إلى القضاء على هذه الخصوصية ، وما يتصل بها من تراث عربى وإسلامى له قيمه ومثله التى تختلف عن تلك السائدة فى المجتمعات الغربية. والواقع أن الحساسية حول الخصوصية ليست قاصرة على الدول العربية أو الإسلامية بل هى ممتدة لمعظم دول العالم الثالث وخاصة الدول ذات الحضارات العريقة وأيضا الدول التى لديها تنوع فى الأعراق والأجناس والأديان مثل الهند والصين.

٣ – طبيعة مرحلة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى لم ترق بعد إلى مستوى يسمح بوجود مؤسسات قوية ومستمرة تحكم عمل النظم السياسية ، وتتيح الفرصة لتعدد القوى والاتجاهات والآراء ، فضلاً عن الظواهر الطارئة التى تزعزع استقرار بعض النظم مثل ظاهرة الإرهاب والتطرف.

ونتيجة للاعتبارات الثلاثة السابقة وتفاعلها ، فإن التوجه العربى، فى الوقت الراهن ، إنه مع الإقرار بأهمية أخذ مبادئ حقوق الإنسان فى الاعتبار في النظم السياسية العربية ، فإن العمل يجب أن يكون هادئًا ومعتدلاً وليس فى شكل مؤتمرات ضخمة تمثل قوة ضغط حقيقية ، وتستغل إما من جانب الدول غير العربية أو قوى المعارضة داخل الدول العربية بما يؤثر على استقرار النظم العربية أو يدفعها لاتخاذ خطوات غير محسوبة أو أسرع مما تسمح به طبيعة مرحلة التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ولا ريب أنه فى مواجهة هذا الموقف الرسمى المتحفظ تجاه موضوعات حقوق الإنسان فإن المواقف الشعبية أكثر تقدما إذ تنشط المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وكذلك المنظمات القطرية ، فضلا عن اتحادات المحامين العرب ، والصحفيين العرب ، ومراكز الأبحاث والدراسات ومن ذلك الندوة التى نظمها المركز العربى للدراسات الإعلامية بالقاهرة فى ٢٧ – ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣ حول حرية الصحافة والإعلام وحقوق الإنسان فى الوطن العربى وشارك فيها ممثلون من عدة دول واتجاهات سياسية عربية مختلفة.

ولا شك أن الموقف الرسمى المتحفظ لمعظم الدول العربية ، وما هو ملموس أحيانا من تجاوز فى الممارسات الخاصة بحقوق الإنسان تدفع بعض التجمعات غير الحكومية لمواقف متطرفة فى الاتجاه العكسى وهو ما يتجلى أحيانا فى بعض تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتى تكاد تتطابق مع تقارير منظمة العفو الدولية سواء فى الأسلوب أو المفاهيم أو الموضوعات ، وهذا فى ذاته لا يشجع الحكومات والنظم العربية ، إذ أنها تشعر بأن هذه المنظمات غير الحكومية لا تأخذ فى حسبانها طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولا تراعى الخصوصيات الثقافية والحضارية. هذا مع عدم إغفالنا بأن مبدأ الخصوصية لا يجب أن يتخذ تكأة للمساس بالحقوق الجوهرية والحريات الأساسية ، إنما هو خصوصية محدودة فى قضايا معينة لاعتبارات اختلاف القيم والثقافات ، وهى خصوصية تتجه أساسا إلى الممارسة والتطبيق ، وليس إلى المبادئ التى معظمها يتسم بالعمومية والشمول. وأيضا يجب ألا نغفل أن مبادئ حقوق الإنسان ترفع فى بعض الدول الغربية وتستغل لمآرب سياسية، ويتبع بشأنها معايير مزدوجة ، فهذه حقائق لا ينبغى على من يتصدى بالتحليل العلمى الموضوعى للظاهرة أن يغفل عنها أو يتناساها – ولكن فى نفس الوقت نؤكد على أهمية الاعتراف بحقائق أساسية تتصل بحقوق الإنسان وفى مقدمتها الحرية الإعلامية بصورها المتنوعة ، وهذه الحرية أصبحت تقتحم

المجتمعات بل والمنازل دون استئذان نتيجة للتطور التكنولوجى فى وسائل الإعلام والاتصالات ومن ثم فمن الضرورى أن يتطور فكر النظم العربية والمثقفين العرب للوصول إلى كلمة سواء تسمح بتحقيق تقدم ثابت ومستقر نحو الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها دون إحداث هزات عنيفة فى المجتمعات العربية.

بعد أن استعرضنا فى الصفحات السابقة كيفية تطور النظرة العربية لموضوع حقوق الإنسان فإنه من الضرورى أن نختتم هذا الفصل ببعض الملاحظات ذات الطبيعة العامة والتى أشرنا إليها فى ثنايا هذا الفصل وهى:

الأولى: أن العالم العربى مازال يعيش فى مرحلة من التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى لم تستقر بصفة دائمة كما أن مؤسسات تلك النظم مازالت فى طور التبلور والتكوين وهى المؤسسات التى بدونها يصعب الحديث الجدى والجاد عن موضوعات حقوق الإنسان.

الثانية: أنه رغم الملاحظة السابقة فإن قضية حقوق الإنسان سواء من حيث احترام هذه الحقوق أو من حيث التمتع بها ليست بالصورة السيئة التى تقدمها بعض أجهزة الإعلام الغربية أو التى يمكن أن تكون عليه الحالة نتيجة عدم وجود المؤسسات المستقرة التى ترعى مثل هذه الحقوق كما يحدث فى الدول الغربية بوجود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باختصاصاتها الواسعة، أو بوجود

السلطة القضائية المستقرة والمستقلة والتى تعد ضمانة حقيقية للحفاظ على تلك الحقوق، أو بوعى الشعب ككل أو المواطن الفرد بحقوقه وإصراره فى الدفاع عنها، أقول رغم كل ما سبق فإن طبيعة الشخصية العربية والثقافة العربية تجعل حقوق الإنسان فى إجمالها موضع احترام وتقدير لحد كبير بما يتمشى مع طبيعة القيم السائدة ومرحلة التطور الاجتماعى..

الثالثة: أن موضوع حقوق الإنسان مازال يعانى من الناحية النظرية والعملية فى شتى بقاع العالم من ازدواجية المعايير من جانب وكيفية المواءمة بين الخصوصية والعمومية من جانب آخر وأن هذه الملاحظة لا تنطبق على الدول العربية أو على الدول النامية فحسب بل وعلى الدول المتقدمة أيضا ولعل فيما نقلته الأنباء الصحفية خلال مايو ١٩٩٤ عن خوف فرنسا على ثقافتها من سيطرة الثقافة الأمريكية وخوف فرنسا على لغتها وفرضها غرامة على من يستخدم مصطلحات غير فرنسية فى الاجتماعات التى تتم فى فرنسا خير دليل على حالة القلق والصراع المرتبط بالثقافات المختلفة وبعبارة أخرى عدم الوصول إلى حالة من التوازن بين العمومية فى النظرة لمبادئ حقوق الإنسان وبين الخصوصية المرتبطة بتنوع الثقافات والحضارات..

الرابعة: الحساسية المتصلة باستخدام قضية حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول وبعبارة أخرى استخدام هذه القضية كأداة لخدمة أغراض السياسة الخارجية لدول

معنية تجاه بعض الدول الأخرى وفقًا لاعتبارات وظروف العلاقات الدولية.

الخامسة: أن اعتماد مجلس الجامعة فى دورته ١٠٢ الميثاق العربى لحقوق الإنسان يعد خطوة أولى نأمل أن تتلوها خطوات فى مسيرة الألف ميل من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان فى الوطن العربى. إذ أنه من المفترض وفقا للمادة ٤٢ من الميثاق أن يلى اعتماده من مجلس الجامعة وعرضه على الدول للتوقيع عليه من جانب كل دولة ثم تصديقها وعندما يكتمل النصاب وهو تصديق سبع دول عليه يبدأ دخول الميثاق حيز التنفيذ.

الفصل الخامس

البعد الاقتصادى فى العمل العربى المشترك

إنه من بديهيات العلوم الاجتماعية ، أن ثمة روابط تاريخية وحضارية وثقافية تربط المنطقة التى نعيش فيها ، بحيث تجعل أبناءها بمثابة لبنات فى بناء مندمج ، منصهر ، متكامل ، أو بمثابة خيوط فى نسيج متداخل متشابك وسواء أكان التشبيه يتعلق بالبناء أو بالنسيج فإنه لا شك يعترى البنيان كما يطرأ على النسيج بعض المؤثرات والعوارض نتيجة تعرضه لتفاعلات الزمن بخطبه وخطوبه ، الأمر الذى يستدعى أن يتم من حين لآخر ترميم ما يتداعى أو يتآكل من البنيان ، الذى من المنطقى أن يصمد لعاديات الزمن ، وعاتيات الأحداث ، خاصة إذا كان هذا البنيان يقف على أرض صلبة وله جذور عميقة وأعمدة قوية ، كما هو شأن البنيان العربى الذى يستمد جذوره من انصهار حركة السكان فى المنطقة الممتدة من غرب آسيا إلى شمال أفريقيا ، والتى اصطلح على تسميتها بالعالم العربى أو أحيانا بالشرق الأوسط أو بالشرق الأدنى ، أخذًا فى الحسبان أن التسمية الأولى تعبر عن هوية ثقافية وحضارية وسياسية قديمة تمتد لمئات إن لم نقل لآلاف السنين ، وأما التسمية الثانية فهى تعبر عن حقيقة جغرافية ذات أبعاد استراتيجية وسياسية حديثة ترجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم فإن العمل العربى المشترك ليس حدثا عارضا فهو من حيث المضمون قديم وإن كان ربما من حيث التسمية والمصطلح يعد شيئا جديدًا. كما أن حالة التردى فى الواقع العربى الراهن ليست جديدة فهى ظاهرة متكررة فى التاريخ العربى ، ناهيك عن أن صراع التيارات الفكرية بدوره ليس شيئًا مستحدثا بل يرجع إلى بدء نشأة التاريخ الإسلامى واختلاف منظور الدولة الأموية مثلا مقارنة بمنظور الدولة العباسية أو بمنظور الدولة الأندلسية أو الفاطمية وهكذا.

وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية ذات البعد التاريخى نلقى نظرة على أطر العمل العربى المشترك والتصورات المستقبلية بشأنه.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

١ - نظرة عامة على العمل العربى المشترك.

٢ - العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى.

المبحث الأول
نظرة عامة على العمل العربى المشترك

إن الحديث عن العمل العربى المشترك هو حديث ذو شجون ذلك لأن هذا العمل يجب أن يتجسد فى حقائق ملموسة وهو بالفعل قائم فى عدد منها سواء فى شكل اتفاقيات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية أو فى هياكل ومؤسسات عربية تنظم الجوانب السابقة وتتولى متابعة وتقييم ذلك وتقديم المقترحات والبدائل.

وإذا كان بعض المثقفين ورجال السياسة فى هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربى الكبير يشعرون بحالة من الإحباط لما يلمسونه من تعثر العمل العربى المشترك ومن بوادر تراجع نتيجة الظروف السياسية التى تمر بها الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها المعاصر ، فإن هذه الحالة لا يجب أن تنسينا الحقيقة الثابتة ، وهى أن المنطقة العربية بينها من الوشائج والروابط مالا يمكن زعزعته أو المساس بدعائمه الراسخة ، نتيجة الأحداث والظواهر العارضة.

وليس هذا تعبيرا عن أمل نتطلع إليه بل هو تعبير عن حقائق كانت ومازالت تشكل طبيعة العلاقات العربية التى تتسم أحيانا بعنف التفاعلات وأحيانا تتمهل فى حركتها ، ومن ثم يصاب، أحيانا ، المتتبع لها بدوار يفقد معه الوجهة الصحيحة لعمله وحركته إذا لم تكن لديه بوصلة جيدة تعطيه المؤشر الصحيح للاتجاه.

ولعل الإطار الأول والأهم هو إطار جامعة الدول العربية بصفتها المنظمة القومية الإقليمية الأم لكافة أجهزة العمل العربى المشترك. لقد نشأت هذه الجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ فى ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة فى الإطارين الإقليمي والدولى عما هو عليه الوضع الآن. وقد أشرنا لهذا فى مباحث سابقة وما يهمنا فى هذا المبحث هو تقديم تحليل عام للعمل المشترك ومدى فعالية جامعة الدول العربية إزاءه وسيكون تركيزنا الرئيسى فى المبحث التالى على المجال الاقتصادى.

فمن الناحية السياسية كان معظم المنطقة العربية ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار حتى إن الدول السبع التى أسست الجامعة العربية لم يكن استقلالها كاملاً إذ كان ببعضها قواعد عسكرية أو قوات أجنبية. كما أن الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان يحكمه التخلف بصورة لا لبس فيها. فالشركات الأجنبية كانت تسيطر على إنتاج وتسويق البترول وغيره من المواد الأولية المنتجة فى المنطقة وحالة الأمية كانت شبه كاملة والوعى السياسى والقومى كان محدودًا. وعلى المستوى الدولى كانت ملامح الحرب الباردة وما تنم عنه من استقطاب دولى فى سبيله للتبلور. وكانت أجهزة الاتصال والمواصلات بين دول العالم محدودة ، وتستغرق زمنا لا بأس به مقارنة بما عليه الحال فى العقد الأخير من القرن العشرين الذى نعيشه الآن.

ولعل إلقاء نظرة ولو خاطفة على الواقع السياسى الإقليمى والـدولى تظهر بجلاء وبلا تردد إلى أى مـدى حـدث التغـير. فـالدول العربيـة أصبحت ٢٢ دولة مستقلة كما أن سـيطرة تلـك الـدول علـى مواردهـا الطبيعية ومقدراتها الاقتصادية أصبحت أكبر مما كانت فى الماضى ، كذلك الأمر بالنسبة لدرجة استفادتها من عـائد تلـك المـوارد ، وهـذا واضح فى تطور البنية الأساسـية مـن طـرق ومواصـلات واتصـالات ، ومن تطور البنيان الفوقى فـى مجـالات التعليـم والثقافـة والإعـلام ، وفى درجة المشاركة فى العملية السياسية فى مختلف الدول العربيـة مع اختلاف فى مدى وطبيعة تلك المشاركة من دولة لأخرى ، إلا أن حقيقة التطور أو التغير لا يستطيع أحد أن يجادل فى حدوثها.

أما على الساحة الدولية فقد اختفت القطبية الثنائية وبرزت قوى جديـدة علـى السـاحة الدوليـة مثـل الشـركات متعـددة الجنسـيات والمنظمات غير الحكومية ، كما احتلت قضايا جديدة مكـان الصـدارة مثل قضايا حقوق الإنســان ، البيئـة ، المخـدرات. وتعرضـت بعـض النظريات القانونية بل والمفـاهيم السياسـية لعنـاصر التغـير يكفـى أن نشير إلى نظريـة السيادة التـى طـرأ عليـها بعـض التـآكل أو القيـود بدرجات متفاوتة ، وكذلك حل مفهوم التسـاند الـدولى محـل مفـهوم الاكتفاء الذاتى ، وأخذ مفهوم حرية التجارة يكتسـب أرضـا جديـدة على حساب مفهوم الحماية والحواجـز الجمركيـة ، وبعبـارة أخـرى أثرت عوامل التطور التكنولوجـى الهـائل فـى بلـورة الإحسـاس بـأن العالم تحول إلى قرية عالمية ذات مصير مشـترك واحـد ، وأقـول إنـه

إحساس لم يتحول بعد إلى واقع حقيقى ، لأن عملية بناء المفاهيم والقيم والهياكل الجديدة تستغرق وقتا ، كما أن إلتطور فى الفكر الاجتماعى بوجه عام اقل سرعة من التطور فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا التى أصبحت تستدعى تبلور قيم ومفاهيم وسلوكيات جديدة فى المجال الثقافى لتتمشى مع الجانب المادى فى التطور.

ولعل أهم نتائج التغيرات الدولية هو اقتناع معظم قادة العالم بالالتجاء إلى أسلوب التفاوض والحوار لحل النزاعات الدولية بدلا من امتشاق الحسام بين القوى العظمى ، وإن كان لا ينفى أن بعض مناطق العالم ما زالت تموج بصراعات مسلحة نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والحالة فى البلقان خير دليل على ذلك.

والتساؤل ما هو تأثير ذلك على العمل العربى المشترك؟ لا شك أن ما حدث ويحدث فى العالم ، سيؤثر سلبًا أو إيجابًا على المنطقة العربية التى تحتل موقع القلب فى العالم ، كما يرى ذلك بعض المفكرين الاستراتيجيين. وأيا كانت النظرة الاستراتيجية لهذه المنطقة فإنها منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية والحساسية السياسية ، إذ يمكن أن نقول إنها صورة مصغرة للعالم بحضاراته المتنوعة ، وأديانه المختلفة ، وتداخل عناصر البشرية ، واحتوائه على مواد أولية استراتيجية ، لعل أهمها البترول ، وإطلالها على الخلجان والبحار الهامة التى تربط مناطق العالم المختلفة ببعضها البعض. ولقد برزت أولى آثار التغير العالمى على تحول فكر الكثيرين فى المنطقة العربية لاعتبار السلام هو الخيار الاستراتيجى ، وأن تحقيقه عبر التفاوض والحوار وهذا ليس أمرًا سهلاً إذ لا تزال بعض الأفكار والطموحات أو

المطامع لم تختف بعد ، أو لم يستطع أصحابها إدراك عمق التغيرات، وهذا منطقى أحيانا إذ ليس من السهل حدوث التغير فى الأفكار والقيم بين عشية وضحاها ، ولقد دلت تجارب التاريخ السياسى على أن عملية الانتقال من مرحلة واضحة المعالم لمرحلة جديدة واضحة المعالم أيضا تمر بمرحلة رمادية تتفاعل وتتصارع فيها الأفكار والمصالح والأهداف والنظم ، مرحلة يمكن وصفها بالسيولة والتموج وعدم الاستقرار تسودها أحيانا حالة من الشك والخوف من الجديد ، كما قد تظهر فيها حالات من الرغبة فى المغامرة واستكشاف المجهول.

لا شك أن جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة واتحاداتها النوعية قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى يمكن إذا أحسن استغلالها ، وتوافرت الإرادة السياسية من قبل الدول ، أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وقد طرحت الأمانة العامة للجامعة العربية على الدورة الماضية (فبراير ١٩٩٤) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة بعنوان «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية» تناولت الجات وفكرة السوق الشرق أوسطية ، كما أنه من الضرورى مواصلة الجهد لإعادة هيكلة مؤسسات العمل العربى المشترك وفقا للمعايير السابق إقرارها من المجلس الاقتصادى والاجتماعى والالتزام بذلك بكل دقة.

وبالإضافة لذلك فإن جامعة الدول العربية ، بناء على اقتراح من مصر ، وموافقة مجلس الجامعة أعدت دراسة متعمقة عن الأمن القومى العربى ما تزال قيد البحث من الدول الأعضاء وينبغى التنادى السريع لمناقشتها وبلورتها فى صورتها النهائية والعمل بما تتضمنه من توصيات وآراء وأفكار تحقق المصلحة العربية المشتركة وتكفل تعزيز الأمن القومى العربى الذى يواجه أخطر التحديات فى المرحلة الراهنة.

والسؤال الآن ما هى القضايا المطروحة على صناع القرار فى هذه المنطقة؟ لعل فى مقدمة تلك القضايا طبيعة العلاقات المستقبلية بين دولها سواء فى المجال السياسى أو فى مجال التكامل أو التعامل الاقتصادى ، أو فى مجال قضايا الأمن القومى بأبعاده المختلفة ، أو فى مجال الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا لإحداث نقلة نوعية فى مستوى حياة سكان المنطقة. وكذلك طبيعة علاقة المنطقة مع غيرها من مناطق العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية فى عصر تحولت فيه القارات الممتدة عبر البحار والمحيطات إلى قرية عالمية ، أصبحت أجزاؤها تتأثر وتؤثر فى بعضها البعض ، ولعل ظاهرة الدفيئة العالمية وأثرها فى ارتفاع منسوب المياه وأثر ذلك على جغرافية بل وتاريخ مناطق معينة خير دلالة على مدى ضخامة وأثر المتغيرات العالمية. ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمى بين أطراف النزاع

وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم.

والتساؤل هل هناك بوصلة ما يهتدى بها العاملون فى المجال السياسي بل والاقتصادى. أعتقد أن ذلك أمرًا ضروريًا غاية الضرورة وهامًا غاية الأهمية.

ما هو المطلوب إذن؟ أقول إن المطلوب هو أن تعمل مراكز الأبحاث والمفكرون على تحليل هذه الظواهر والتوجهات ووضع البدائل المختلفة ، والسيناريوهات المتنوعة أمام صانعى القرارات السياسية والاقتصادية في ضوء المعطيات الثابتة والحقائق الجديدة والظروف المتغيرة.

ولا شك أن الأمر يستدعى نظرة ثاقبة علمية وواقعية تعتمد على الذاكرة والتحليل والرؤية. الذاكرة لدراسة الماضى بغية معرفة ثوابته وأبعاده ، والتحليل لوقائع الحاضر وعزل الحقائق عن التمنيات والتخيلات ، والرؤية لاستشراف المستقبل فى ضوء الحقائق الثابتة والمعطيات الجديدة.

المبحث الثانى
العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى

بادئ ذى بدء لابد أن نشير إلى عدد من التحفظات بشأن هذا الموضوع. يرجع التحفظ الأول إلى المدى الزمنى منذ تبلور العمل العربى المشترك وحتى الآن زهاء خمسين عاما من الصعب أن تغطى دراسة موجزة مثل هذه المدة الطويلة ، التحفظ الثانى يرجع إلى التنوع فى مجالات العمل الاقتصادى العربى ، هذا التنوع الموضوعى يجعل من الصعب الإلمام بشتى جوانب العمل الاقتصادى فى صفحات قلائل ، وثالث هذه التحفظات هو صعوبة التقييم الموضوعى المتجرد ، فالعاملون فى كل منظمة عربية يرون أهميتها الكبيرة ، والذين هم خارجها يرى معظمهم ألا جدوى منها ، وهكذا نجد الحقيقة والتقييم الموضوعى يغطى فى غلالة وربما غلالات من المصالح الشخصية أو المعاناة الذاتية. ولكن مع كل هذه الصعوبات فمن الضرورى المحاولة.

لا شك أن هناك أكثر من مدخل لإلقاء نظرة على مدى فعالية الأداء الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، فمنها استعراض ما جاء فى ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، ومعرفة ما تم تنفيذه وما لم يتم. ومنها استعراض نشاط المنظمات العربية المتخصصة ، وتقييم مدى جدوى مثل هذا النشاط ، ومنها الاقتراب من خلال محاولة البحث عن إطار مستقبلى ، ثم تحليل

مدى إمكانية ذلك من عدمه وهذا المنهج الأخير هو ما سنتبعه. ولذلك فإن المدخل لهذا المنهج هو المحاولة التى قام بها مجلس الجامعة فى الدورة ٩٨ عندما طلب بقراره رقم ٥٢١٥ فى سبتمبر ١٩٩٢ من الأمانة العامة إعداد دراسة حول الأمن القومى العربى ، وقد أعدت تلك الدراسة بالفعل وقدمت لمجلس الجامعة فى الدورة ١٠٠ وقام ببحثها ، ثم قرر تأجيل اتخاذ قرار بشأنها إلى دورة قادمة. وما يهمنا هو الجزء الاقتصادى فى الأمن القومى العربى إذ أبرزت الدراسة أن التكامل الاقتصادى العربى ، هو أحد أهم الدعائم الرئيسية للأمن القومى العربى ، فى عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية ، إلا أنه من المهم تحديد الوسيلة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف وقد طور المجلس الاقتصادى والاجتماعى رؤيته بشأن أفضل الوسائل لتحقيق ذلك ، باتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادى وتنمية متواصلة تنعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطن العربى ، وفى نفس الوقت تسعى إلى تطوير أساليب إدارة الاقتصادات العربية بما يسهل مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ويحقق توازنًا أفضل للاقتصادات العربية فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى الدولى ، وتعزيز التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، الهادف إلى النهوض باقتصاد كافة الدول العربية سواء فى المجالات الصناعية أو الزراعية أو التجارية ، وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا المدخل منذ دورته التاسعة والأربعين وأكد على:

١ - برامج الإصلاح والاستقرار المالى والنقدى.

٢ - برامج التخلص من القيود الاقتصادية لتحرير الأسعار والسلع والاستثمار.

٣ - برامج تحسين الكفاءة الإدارية والدعوة لأن تتخلص الدولة من عبء تشغيل وتملك بعض الوحدات الإنتاجية وأن تترك ذلك للقطاع الخاص.

ثم تستعرض الدراسة أهم ملامح العمل الاقتصادى فى تشجيع الاستثمارات العربية وتحقيق الاستقرار المالى والنقدى وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والاتصالات وضرورة وضع استراتيجية للموارد المائية.

ولا شك أن تحليل ما سبق يظهر حقيقة المأزق الذى يواجهه العمل الاقتصادى العربى فهو من ناحية مازال يتطلع للتكامل الاقتصادى ، ويستند فى ضرورة ذلك إلى التطورات العالمية ، وهو من ناحية أخرى مازال يركز على مشروعات البنية الأساسية ، التى لم تستكمل بعد ، على النطاق العربى ، وهو من ناحية ثالثة ركز على أن عمله يستند أساسا لفلسفة الحرية الاقتصادية والليبرالية.

ويمكن طرح التساؤل وهل يمثل ذلك مأزقا؟ أقول نعم لأن الدول العربية مازالت لم تستقر بعد على فلسفة محددة للتطور الاقتصادى ، ورغم موجة التخصصية فإن القطاع العام مازال قائمًا وقويا فى عدد

الدول العربية ، ثم إن التخلف التكنولوجى والإدارى هو السمة السائدة ، فضلاً عن ضيق الأفق الاقتصادى المتمثل فى أبرز مظاهره فى تعدد الصناعات وتشابهها فى بعض الدول العربية دون التفكير بمنطق التكامل ، أو حتى مجرد الفكر الرأسمالى الرشيد بدراسة إمكانيات السوق والجدوى الاقتصادية بدلاً من تكرار إنشاء صناعات ضخمة فى دول متجاورة ومن ثم فإن هذه الصناعات أقرب للمظهرية المتصلة بالاعتبارات السياسية منها للإنتاجية وفقًا للمعايير الاقتصادية هذا فضلاً عن تعدد الأجهزة العاملة فى المجال الاقتصادى العربى وتضاربها من ناحية وضعفها من ناحية أخرى.

ولا ريب فى أن الحوار الدائر منذ فترة حول ثلاث قضايا يعكس بوضوح هذه المشكلة ولذلك سنركز فى تقييمنا لأداء جامعة الدول العربية فى المجال الاقتصادى على هذه القضايا الثلاث وهى:

١ – الدمج أو الاستقلالية بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

٢ – هيكلة أو إعادة هيكلة منظمات العمل الاقتصادى العربى.

٣ – تمويل منظمات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ونعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا مع التركيز على مدلولات ذلك لأن التطور التاريخى لها قد تناولته أبحاث عديدة.

القضية الأولى: مدلولات الدمج أو الاستقلالية بين مجلسي الوحدة الاقتصادية (الاقتصادى والاجتماعى) وارتباط ذلك بمشروعات التكامل الاقتصادى العربى أو الإقليمى.

لقد أثيرت هذه المشكلة منذ عدة سنوات عندما كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى يبحث إعادة هيكلة منظمات العمل المشترك حيث تشكلت لجنة وزارية عام ١٩٨٦ وبعد دراسة مستفيضة خلال عامى ٨٧ – ١٩٨٨ انتهى الرأى آنذاك إلى ضرورة الإبقاء على المجلسين ، على أساس اختلاف العضوية فى كل منهما ، واختلاف طبيعة التوجهات والأولوية رغم وجود بعض التداخل. إلا أن المشكلة عادت للظهور فى عام ١٩٩٣ عندما أثارت ذلك دول مجلس التعاون الخليجى ثم تم بحث الأمر فى اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لدول إعلان دمشق فى اجتماعهم يوم ١٨ مايو ١٩٩٣ وطالبوا بدراسة الموقف. وينبغى أن نشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة هى الدولة الوحيدة من مجلس التعاون الخليجى العضو فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، أما الكويت فقد قررت الانسحاب من المجلس عام ١٩٩٠ وأصبح قرارها نافذًا فى عام ١٩٩١. ولا شك أن إلقاء نظرة تاريخية على نشأة وتطور مجلس الوحدة الاقتصادية تقدم لنا الكثير من العناصر التى تساعد فى تحليل وفهم طبيعة العمل الاقتصادى العربى المشترك ويرجع ذلك إلى القرار الذى اعتمده المجلس الاقتصادى التابع للجامعة العربية فى ٣ يونية ١٩٥٧ والخاص باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور ممثلى

١٢ دولة هى: الأردن – تونس – السودان – العراق – السعودية – سوريا – مصر – لبنان – ليبيا – اليمن – المغرب – الكويت. وقد وقع على الاتفاقية اعتبارا من عام ١٩٦٢ كل من مصر – سوريا – الكويت – الأردن – المغرب – العراق – اليمن ، وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب ، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ فى أبريل عام ١٩٦٤. وقد أصبح عدد الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد ١٣ عضوا بانضمام الدول التالية: السودان – اليمن الجنوبى – الإمارات – الصومال – ليبيا – موريتانيا – فلسطين وتم انضمام هذه الدول خلال عامى ٧٤ –١٩٧٥ عدا السودان الذى انضم غام ١٩٦٩ ، وبالوحدة بين شطرى اليمن ، ثم انسحاب الكويت عام ١٩٩٠ أصبحت العضوية الحالية ١١ دولة هى: مصر – سوريا – الأردن – العراق – اليمن – السودان – الإمارات – الصومال – ليبيا – موريتانيا – فلسطين.

أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادى اعتبارا من عام ١٩٥٩) فى عام ١٩٦٢ مجلس الوحدة الاقتصادية ليكون الهيئة التى تشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولم يبدأ المجلس المذكور فى العمل إلا عام ١٩٦٤ عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ١٧ فى ١٩٦٤/٨/١٣ بإنشاء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والعراق والأردن والكويت وقد أصبحت الاتفاقية

سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ ووضعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية برامج للتخفيضات الجمركية وانتقال رءوس الأموال والأفراد بحيث كان هدفها الوصول لإعفاء جمركي كامل في أول عام ١٩٧٠ بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية ، وفى أول عام ١٩٧٥ بالنسبة للمنتجات الصناعية. ثم جرى تعديل الاتفاقية عام ١٩٦٨ بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الإعفاء الكامل اعتبارا من أول يناير ١٩٧١ بدلا من ١٩٧٥.

ولكن على مستوى التطبيق الفعلى لم يتم الإعفاء الكامل إذ أدرجت الدول عدة استثناءات من جداول الإعفاء ، كما وضعت قيودًا إدارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقيات المعقودة بما أدى لإخفاق مجلس الوحدة الاقتصادية فى تحقيق هدفه بإقامة السوق العربية المشتركة فى بداية السبعينات.

وقد كان لحدوث طفرة فى عوائد البترول بعد حرب ١٩٧٣ أثره فى مدى وحجم الموارد المالية المتوافرة لدى الدول العربية وفى إحساس الدول العربية بثقلها الاقتصادى ووزنها السياسى فى حالة تكتلها. ولقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل نتيجة توافر الأموال الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ، وذلك من أجل تعزيز العمل الاقتصادى المشترك من خلال ابتكار إطارين جديدين:

الأول: إنشاء الاتحادات العربيــة النوعيـة مثـل الاتحـاد العربـى للحديد والصلب ، الاتحاد العربى للسكك الحديدية.. الخ وقـد نشـأ أكثر من ٦٠٪ من تلك الاتحادات فـى عقـد السبعينات واتخـذ كـل منها مقرا له فى هذه العاصمة العربية أو تلك (معظمها خارج مصر). وهـدف تلك الاتحـادات التنسيق فـى الإنتـاج والتسويق ، القيــام بدراسات فنية واقتصادية ، وتقديم الاستشارات الفنية.

الثاني: إقامة مشروعات مشـتركة وذلـك اعتبـارًا مـن عـام ١٩٧٨ مثل الشركة العربيــة للملاحـة البحريـة ، الصنـدوق العربـى للإنمـاء الاقتصادى والاجتماعى ، المصـرف العربـى للتنميـة الاقتصاديـة فـى أفريقيـا ، الشـركة العربيـة للصناعـات الدوائيـة – الشـركة العربيــة للاستثمارات الصناعية. ويلاحظ أن بعض تلك المشروعات تم إنشاؤها فى إطار عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والبعض الآخر فـى إطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية.

فى ظل عدم تحقق الأهداف المتوخـاة مـن المنـهج السـابق كونـت الجامعة العربية عـام ١٩٧٦ مـا أسمتـه «لجنـة خـبراء اسـتراتيجية العمـل الاقتصـادى العربـى المشـترك» مــن عشـرين عضـوًا لوضـع استراتيجية مشتركة ومارسـت اللجنـة عملـها طـوال ٧٧ – ١٩٧٨ ، وانبثق عنها لجنة مــن ثـلاث شـخصيات لإعـداد ورقـة عمـل حـول الاستراتيجية عرضت علــى مؤتمـر اقتصـادى قومـى فـى بغـداد عـام ١٩٧٨ ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت فـى العـراق فـى ينـاير

عام ١٩٨٠ ثم عرضت على قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ وقد اعتمدت تلك القمة أربع وثائق فى مجال العمل الاقتصادى هى:

الأولى: وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والتى تناولت أهداف ذلك وركزت على التنمية الصناعية والزراعية وتدريب الموارد البشرية.

الثانية: ميثاق العمل الاقتصادى العربى القومى وهى وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول أهمية العمل الاقتصادى القومى.

الثالثة: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى الأقطار العربية.

الرابعة: عقد التنمية العربية المشتركة وهو وثيقة التزمت بموجبها خمسة أقطار عربية هى السعودية - العراق - الكويت - الإمارات - قطر بتخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع حسب نسب محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة ١٪ سنويا وفترة سماح مدتها عشر سنوات ثم يسترد القرض على أقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عامًا. وتعد هذه الوثيقة هى الإنجاز العملى الحقيقى والملموس لقمة عمان عام ١٩٨٠. وقد أدى ذلك إلى أن وقعت الدول العربية عام ١٩٨١ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لتحل محل الاتفاقية السابق توقيعها عام ١٩٥٣ وذلك نتيجة إخفاق اتفاقية السوق العربية

المشتركة. وأثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ تشكلت «هيئة التجارة العربية» من تسعة أقطار هى: الأردن - البحرين - تونس - السعودية - العراق - فلسطين - الكويت - ليبيا - اليمن الشمالى لتقوم بمهمة التنسيق نيابة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لحين انضمام باقي الدول أعضاء الجامعة وعندئذ يتولى المجلس مهمة التنسيق.

ومن المفيد فى هذا السياق الإشارة إلى المناقشات غير الرسمية التي دارت حول وجهتي النظر بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية فالداعون لدمج المجلسين يرون أن مجلس الوحدة الاقتصادية ليس إلا شكلاً بلا مضمون ، وأن الدول عزفت عن تفعيله ، بل وعن سداد حصتها فى ميزانيته ، وهو أصبح عاجزًا عن دفع رواتب موظفيه ، ومن ثم فلن يحدث شيء ذو بال أو ضرر للعمل العربى إذا اختفى المجلس. فى حين أن الداعين للإبقاء على مجلس الوحدة الاقتصادية يرونه بمثابة القيم على اتفاقية الوحدة الاقتصادية الموقعة عام ١٩٥٧ واتفاقية السوق العربية المشتركة التى بدأ سريانها عام ١٩٦٥ وأن عيوب المجلس يجب إصلاحها من خلال تعزيز إيمان الدول الأعضاء به، والتزامهم بسداد حصصهم وأن المجلس قد أنشأ العديد من الشركات العربية وأعد الكثير من البحوث والدراسات التى لو طبقت لكانت العلاقات الاقتصادية العربية فى وضع أكثر توثقًا وتقدما على مسيرة التكامل..

وهكذا استمر ويستمر مجلس الوحدة الاقتصادية فى حالة من انعدام الوزن وعدم وضوح الرؤية السياسية حتى يستطيع أداء دوره الاقتصادى، وزاد من مخاطر المستقبل أمامه انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذى انعقد فى الدار البيضاء من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ١٩٩٤ وانعقاد المؤتمر الثانى فى عمان فى عام ١٩٩٥. يمكن طرح التساؤل هل قمة عمان عام ١٩٩٥ ستلغى قمة عمان الاقتصادية العربية عام ١٩٨٠ أم أنها ستلحق بها فى الآمال والطموحات والمصير أيضا؟..

ليست الإجابة على مثل هذا التساؤل بالأمر السهل لصعوبة نقل التجارب الماضية وتعميم خبرتها على المستقبل من ناحية، ولصعوبة التنبؤ بالمستقبل فى ظل عالم سريع الإيقاع فى تغيره من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة لاختلاف أطراف كل من التجمعين، ومن ناحية رابعة لاختلاف مصالح ودور القوى العالمية الرئيسية. ومع هذا فإن ثمة خطوطا استرشادية يمكن التفكير من خلالها دون الادعاء بأننا نملك الحكمة أو القول الفصل. ومن هذه الخطوط:

١ - أن مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى هى الركيز الأساسية فى أى تطور اقتصادى نحو التكامل أو حتى التعاون وإلقا نظرة على الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران، نجد على الفو اختلاف أوضاع كل منها من حيث معدل النمو الاقتصادى، كفاء إدارة العملية الاقتصادية والإنتاجية، اتساع السوق، اختلاف مراحل التطور الاجتماعى، اختلاف الوضع بالنسبة للتنمية البشرية..

٢ - أنه فى حين كان التفاعل السياسى القائم على التقاء الإرادة السياسية بين الدول العربية يمثل قوة جارفة فى الدفع نحو التنسيق والتعاون الاقتصادى العربى سواء فى الوصول لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى عام ١٩٥٠ أو اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ أو وثائق واستراتيجيات القمة العربية فى عمان ١٩٨٠. هذه الخطوات الثلاث جاءت فى لحظة تحدى سياسية هامة للعالم العربى، **الأولى** بعد قيام إسرائيل وما أطلق عليه بالنكبة عام ١٩٤٨، **والثانية** بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وما تحقق من نصر سياسى أحدث موجات ضخمة فى المنطقة العربية، **والثالثة** جاءت كرد فعل على تحدى مصر للتوجه العربى التقليدى وتوقيعها اتفاقيات كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. أقول رغم تلك التحديات السياسية الضخمة وما أحدثته من رد فعل سياسى تبلور ذلك فى إرادة اقتصادية ووثائق للعمل الاقتصادى، ومع هذا فلم يكتب لتلك المشروعات كثيرا من الإنجاز وأصبحت كما يقول المثل أشبه «بالأثر بعد العين». والتساؤل هل هناك ما يجعل الدول العربية تغير من سلوكها تجاه مثل هذه المشروعات لمجرد دخول طرف جديد هو إسرائيل..

٣ - أن العنصر الجديد فى هذه المرحلة يتمثل فى دخول إسرائيل كطرف فى معادلة التعاملات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة. فهل هذا الطرف يمكن أن يغير من السلوكيات والمفاهيم السائدة بين الدول العربية تجاه بعضها البعض. وتجاه مشروعات التكامل الاقتصادى؟

هذا سؤال مطروح وإن كان الأرجح أن الإجابة ستكون بالنفى غير القاطع، أى النفى الذى يصطبغ بصبغة رمادية، إذ أن الحركة الإسرائيلية تجاه الدول العربية لن تكون شاملة، وإنما ستركز على دول معينة، وفى مقدمتها دول الخليج سعيا للتجارة والأموال، ودول الشام أو الهلال الخصيب، إذا أعدنا للذاكرة المصطلحات القديمة، سعيا للاندماج أو السيطرة الاقتصادية، ودول مثل مصر وشمال أفريقيا سعيا للتبادل التجارى وربما تقاسم المنافع، وهنا نطرح سؤالاً هل هذه الدول العربية ساذجة حتى تقع فى شرك المطامع الإسرائيلية؟ ولن يتغير جوهر المشكلة إذا استبدلنا ببساطة كلمة الإسرائيلية بكلمة التركية أو الإيرانية أو أى اسم آخر! أى أن المسألة ليست من منظور الصراع العربى الإسرائيلى وإنما من منظور المصالح الاقتصادية لكل دولة ونظرتها لمطامع جيرانها، واعتمادها على موارد زائلة مثل البترول، أو قابلة للتغيير والهزات مثل رءوس الأموال في البورصات، أو طاقة عاملة وإمكانيات اقتصادية تنافسية مع دول أخرى فى المنطقة..

٤ – اتضح من مؤتمر القاهرة الاقتصادى عام ١٩٩٦ لدول الشرق الأوسط وما تلاه فى مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧ أن التعاون ليس سهلا لتداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية وتأثير ذلك على القرارات المتخذة فى هذا الصدد..

لا شك أن إلقاء نظرة فاحصة على ما ورد فى الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية عام ١٩٩٣ عن الأمن القومى

العربى وبخاصة فى بعده الاقتصادى ومقارنة ذلك بالدراسات القيمة التى أعدها لفيف من كبار الاقتصاديين العرب للإعداد لقمة عمان العربية الاقتصادية عام ١٩٨٠ سيجد طروحات متشابهة فى تشخيص المشاكل والعقبات، يكفى للدلالة على ذلك الإشارة لبعض العناوين السابقة مثل: تفاوت توزيع الدخل قطريا وقوميا، تفاقم لانكشاف الغذائى للوطن العربى - ارتفاع الاعتماد على لاقتصاديات المتقدمة، تزايد الترعة القطرية.. ونجد نفس المأزق بشير إليه مفكر سعودى ذو حس قومى عندما يحلل معضلة التكامل لاقتصادى العربى ويوضح المخاطر التى يتعرض لها رأس المال لعربى فى أسواق الدول الغربية مثل ما حدث فى بورصة نيويورك، ما حدث فى بنك الاعتماد والتجارة)، أو ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وهى مخاطر كبر بكثير من أية مخاطر يتعرض لها رأس المال العربى فى البلاد لعربية ونخلص من ذلك إلى أهمية التأكيد على التكامل الاقتصادى لعربى سواء فى مجال التجارة أو الاستثمارات أو الصناعة التكنولوجيا..

٥ - أما فيما يتعلق بدور القوى الرئيسية فى العالم فإن القوة دافعة للتكامل الإقليمى الشرق أوسطى هى الولايات المتحدة تستهدف من ذلك إدماج إسرائيل سياسيا في المنطقة وإحداث تغيير ى بنية النظام السياسى والاقتصادى العربى، الذى قام فى شطره لأعظم على معادلة المواجهة العربية الإسرائيلية، وإذا كان التعامل

السياسى العربى الإسرائيلى قد تم أو فى طريقه للتطبيع الرسمى، وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية موضع نقد داخلى فى الولايات المتحدة وموضع تنافس من أوربا الموحدة ومن روسيا التى تسعى لدور ولو محدود واستعادة بعض مصداقيتها ليس كقوة معادية للولايات المتحدة وإنما كقوة منافسة على غرار ما تقوم به أوربا الموحدة أو اليابان. إذا يظل التساؤل هل من مصلحة تلك القوى العالمية حقيقة حدوث تجمع اقتصادى عربى أو حتى شرق أوسطى يمثل قوة أم أن الأفضل الاستمرار فرادى مع إطار فضفاض للتعاون وربما للتنسيق بينها..

القضية الثانية: دلالة هيكلة أو إعادة هيكله منظمات العمل الاقتصادى العربى:

لقد طرحت قضية وضع منظمات العمل العربى على بساط البحث منذ بداية الخمسينات وذلك مرجعه ثلاثة اعتبارات:

الأول: عدم اشتمال ميثاق جامعة الدول العربية على فصل خاص، أو حتى بعض المواد التى تتناول المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالجامعة الأم، على غرار ميثاق الأمم المتحدة فى المواد من المادة السابعة والخمسين وحتى المادة الستين، وكذلك الفصل العاشر الخاص بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى. والذى يضم المواد من الحادية والستين وحتى المادة الرابعة والسبعين. بعبارة أخرى إن ميثاق جامعة الدول العربية رغم إشارته للتعاون بين الدول العربية فى عدد من المجالات الفنية وبخاصة فى الشئون الاقتصادية

والثقافية والاجتماعية (المادة الثانية من الميثاق) إلا أنه لم يتعرض لآليات مثل هذا التعاون، سوى على مستوى اللجان التى يتم إنشاؤها لهذا الغرض (المادة الرابعة من ميثاق الجامعة)، أى أنه يمكن القول إن ميثاق الجامعة جاء أكثر تخلفًا من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يشفع له ذلك القول بأنه تم توقيعه قبل ميثاق الأمم المتحدة لأن المسألة كانت لا تتعدى أسابيع وكان التفاوض دائرا والنصوص معروفة لمن اضطلعوا بمهمة صياغة ميثاق الجامعة..

الثانى: عندما اتضح للدول العربية القصور سارعت إلى انشاء مجلس اقتصادى بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (المادة الثامنة من المعاهدة) وتلا مرحلة التوقيع على المعاهدة حالة من المد القومى فى الخمسينات والستينات ثم حالة من المد المالى نتيجة ارتفاع أسعار البترول ومن ثم عوائده فانطلقت الدول العربية فى عملية إنشاء منظمات عربية متخصصة عديدة..

الثالث: فى النصف الثانى من عقد السبعينات بدأت بوادر التراجع فى العائد البترولى وفى المد القومى وأحست الدول العربية بأن منظمات العمل العربى المشترك قد ترهلت وتحولت إلى أطر وأجهزة بيروقراطية ومن ثم برزت الدعوة إعادة الهيكلة من ناحية ولخلق آليات للتنسيق بين الوكالات المتخصصة والجامعة الأم من ناحية ثانية..

ولقد كانت الكويت من الدول السباقة لطرح مسألة إعادة الهيكلة وترشيد الوضع فى منظمات العمل العربى المشترك، كما لعبت

الأمانة العامة للجامعة العربية دورا فى هذا المجال نتيجة لما لمسته من تعدد وازدواجية في الاختصاصات وضعف فى الأداء لكثير من تلك المنظمات بل وظهور حالة من التنافس والحساسيات بين الجامعة ذاتها وبين المنظمات العربية المتخصصة. ولن نتعرض تفصيلا لكيفية تطور العلاقة وما أسفرت عنه من إنشاء لجنة عليا للتنسيق وكذلك إعادة الهيكلة وإنما يهمنا إبراز عدد من الملاحظات المتصلة بالدلالات الخاصة بعملية الهيكلة أو إعادة الهيكلة والوضع الراهن لأداء منظمات العمل العربى المشترك..

الملاحظة الأولى: أن أجهزة العمل العربى المشترك فى عام ١٩٨٠ أصبح يربو عددها على الأربعين منظمة أو مؤسسة أو هيئة وتزيد الاعتمادات السنوية لها عن ١٢٠ مليون دولار. فى حين أنه عندما تم إعادة الهيكلة تناقصت تلك الاعتمادات إلى النصف، فعلى سبيل المثال أصبحت الميزانيات المعتمدة بثمانية منظمات عربية متخصصة حوالى ٣٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥ وهى اتحاد الإذاعات – منظمة العمل – منظمة التنمية الصناعية – منظمة التنمية الزراعية – منظمة التربية والعلوم والثقافة – مركز دراسات المناطق الجافة – هيئة الطاقة الذرية منظمة التنمية الإدارية، وهذه المنظمات هى التى تخضع لنظام الحساب الموحد، وإن كانت لا تلتزم به بدقة،ويتم التحايل على ذلك بأساليب عدة، وتحت دعاوى متعددة لا مجال للتفصيل فيها هنا..

الملاحظة الثانية: إذا كانت منظمات العمل العربى قد تم إعادة هيكلتها بإلغاء أو دمج بعض المنظمات فى بعضها وأصبحت الآن هناك ١٧ منظمة متخصصة فإن الوزراء أو المختصين العرب لم يلتزموا بدقة بهذا الموقف وتم تجاهله بدعوى بروز الحاجة لإنشاء منظمة جديدة كما هو شأن الهيئة العربية لتصنيف السفن عام ١٩٩٣ والهيئة العربية للطيران المدنى والتى تم إنشاؤها عام ١٩٩٣ واعتمدت الجامعة العربية ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثم مجلس الجامعة ذلك فى سبتمبر ١٩٩٤. كما تم تجاهل إعادة الهيكلة بإنشاء أجهزة فرعية داخل الأجهزة الرئيسية مثل مكتب الدراسات القضائية والقانونية فى بيروت، الصندوق الاجتماعى ونحو ذلك. ويتم التجاهل أيضا من خلال إنشاء ما يسمى بالمجالس الوزارية المتخصصة وهى أحسن الحلول لترشيد العمل العربى المشترك بتكلفة أقل..

الملاحظة الثالثة: تتعلق بفاعلية أداء المنظمات العربية المتخصصة وهذه النقطة من أكثر الملاحظات حساسية إذ أن كل منظمة تعتقد بأهميتها وجدواها، والوزير العربى المختص الذى تعمل منظمة ما فى مجال اهتماماته يتأثر بمطالب تلك المنظمات وبإلحاح المسئولين فيها ومن ثم يستجيب لها سواء من حيث زيادة ميزانيتها أو تنويع هياكلها التنظيمية وأنشطتها وهى أنشطة فى معظمها ذات طبيعة ورقية أو بحثية وليست ذات طبيعة إنتاجية، أى أنها تقوم على عقد ندوات وإعداد بحوث وأوراق عمل وهذا معناه الحقيقى توزيع

الكثير من المزايا والفوائد على شخصيات وموظفين وباحثين دون التحرك إلى مجال التطبيق الفعلى وتكاد جميع المنظمات العربية المتخصصة تتشابه فى هذا الصدد، ولا مجال لذكر منظمة بعينها، وإن كانت بعض المنظمات تتفوق على البعض الآخر فى السوء والبيروقراطية وانعدام الفعالية..

وقد ترتب على هذا الموقف اختلاف الآراء والتوجهات بين الوزراء المختصين فى منظمات العمل العربى المشترك وبين المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى هو جهة التنسيق والإشراف على هذه المنظمات وأدى ذلك لنقاش طويل فى الدورة ٥٤ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى عند بحث ميزانية تلك المنظمات وكذلك فى اللجنة الفنية للتنسيق المنبثقة عن المجلس المذكور..

الملاحظة الرابعة: أنه مما يلفت النظر ويوضح مدى المأزق الحقيقى أمام العمل العربى المشترك فى إطار المنظمات العربية المتخصصة أن اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك فى يناير ١٩٩٤ جعلت محور عملها «تنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك وتنمية علاقاتها مع نظيراتها الإقليمية والدولية فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية وإعادة الهيكلة فى الدول العربية» ولقد انتهت دراسة المحور إلى ورقة تحتاج إلى إعادة دراسة لإثرائها - على حد تعبير تقرير اللجنة. هذا فى تقديرى تعبير مهذب، فالورقة تجميع لأفكار ومبادئ عامة وهى تؤكد مجددا ما أشرت إليه فى ملاحظة سابقة

بأن معظم أنشطة تلك المنظمات هى أنشطة ذات طبيعة ورقية وبحثية وليست إنتاجية أو هى أشبه بالتمثيل المظهرى كما يوحى اسم المحور «بتنمية العلاقات مع نظيراتها الإقليمية والدولية» أى مجرد التواجد لمثلى كل منها فى اجتماعات أخرى..

القضية الثالثة: تمويل منظمات العمل العربى المشترك:

لقد ارتفعت بل تضاعفت عدة مرات ميزانيات منظمات العمل العربى المشترك، ففى حين كانت تلك الميزانيات ٣١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ أصبحت ٦٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ فى حين ذكر وزير مالية الكويت فى خطابه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٨٦ أنها بلغت ١٢٠ مليون دولار. وأدى ذلك كله إلى بروز ظاهرة المتأخرات على الدول والتى بحثت فى الدورة ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبلغت تلك المتأخرات على الدول الأعضاء حوالى ٢١٢ مليون دولار..

ولا شك أن ظاهرة المتأخرات هذه ليست قاصرة على المنظمات العربية المتخصصة بل أنها تشمل الجامعة الأم ذاتها ونسوق بعض الأرقام للدلالة على ذلك الموقف. ففى حين تقررت اعتمادات ٣٧,١٥ مليون دولار لبناء مركز الجامعة فى تونس لم يتم سوى سداد حوالى ١٢ مليون دولار. وبعد العديد من المطالبات والمناشدات انتهى الموقف فى الدورة ١٠٢ لمجلس الجامعة عن الأرض وما عليها للحكومة التونسية وهى الأراضى التى كانت تونس قد قدمتها لإقامة المبنى عليها، كما تنازلت الدول التى سددت مبلغ الـ ١٢ مليون دولار عن

ذلك واعتبرتها تبرعا للحكومة التونسية. ونجد أيضا إن معظم الدول العربية لا تدفع حصتها فى موازنة الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية ويكاد السداد يقتصر على مصر وسوريا أى ١٠٪ من الموازنة التى تبلغ ٥ مليون دولار.. أما موازنة الأمانة العامة للجامعة العربية فهى فى حدود ٢٨ مليون دولار سنويا ونسبة السداد فى حدود ٦٤٪ أى أن هناك عجزا سنويا فى حدود ٣٥٪ وبعملية تراكمية نجد أن هناك أكثر من مائة مليون دولار متأخرات للجامعة العربية لدى الدول الأعضاء، وهذه المتأخرات تواجه مأزقا دقيقا إذ أن جزءا منها معترض عليه من الدول، وعملية الاعتراض هذه لا مثيل لها فى المنظمات الدولية الأخرى. فالأصل أن الميزانية يتم اعتمادها بأغلبية الأصوات وأن القرارات الخاصة بالميزانية فى أية منظمة دولية أو إقليمية ملزمة. أما بالنسبة للجامعة العربية فإن الدول ترفض ذلك وتصر على الحصة التى تقبلها هى وليس الحصة التى قررتها لجنة خبراء واعتمدها مجلس الجامعة. وهذا الموقف يطرح التساؤل حول مصداقية اتخاذ القرارات ومدى التزام الدول الأعضاء بها حتى بالنسبة للقرارات غير ذات الطبيعة السياسية الخاصة التى تمس السيادة مثلا..

وقد أدى هذا الموقف من تسديد الدول العربية لحصتها فى منظمات العمل العربى المشترك وبخاصة جامعة الدول العربية إلى ظهور حالة من الإفلاس وتأخر سداد رواتب الموظفين . ولا شك أن هذا لا يعطى مؤشرا إيجابيا للعمل العربى وأن الدول العربية إذا

كانت جادة حقيقة فلابد من أن تفى بأبسط الالتزامات وهى سداد حصتها فى المنظمات العربية .

والتساؤل الآن ما هى الدلالات التى يمكن أن نستنتجها من هذه المواقف للدول العربية إزاء قضية تمويل منظمات العمل العربى المشترك؟ لاشك أن هذه الدلالات واضحة ويمكن أن نشير إليها فى الآتى:

الدلالة الأولى: تراجع مرحلة المد القومى الذى ساد بمفهوم الخمسينات وحتى السبعينات وظهور مفهوم قومى جديد يركز ليس على الآليات والشعارات وإنما على المصلحة المشتركة والعائد أو المردود الفعلى للمنظمات العاملة فى المجال العربى..

الدلالة الثانية: أن الفكر العربى مازال غير راغب فى المواجهة المباشرة لمعالجة الأزمة الخاصة بمنظمات العمل العربى المشترك ولذا يلجأ إلى أساليب غير مباشرة من هذه الأساليب عدم سدادها كاملة أو عدم المشاركة فى الاجتماعات لذلك نجد أن الاجتماعات الوزارية أعلى نسبة مشاركة ٧٠٪ فى مجلس الجامعة وأدنى نسبة مشاركة ١٠٪ بوزير أو اثنين فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، ويصل العدد إلى ما بين ٤ - ٥ وزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فى حين تزيد هذه النسبة قليلاً فى المنظمات العربية المتخصصة ، وكذلك يظهر عدم الاهتمام بالنقاش والمداولات والقرارات ومن ثم نجد الاجتماعات المقرر لها أن تستمر لمدة يومين تنتهى مداولاتها فى يوم أو بعض يوم.

الدلالة الثالثة: استمرار حالة الشك والتشكك وعم المصداقية من الجماهير تجاه العمل العربى المشترك، من ناحية لأن الجوانب الفنية غير ذات بريق للرأى العام ولا يشعر بها إلا فى حالات الأزمة، ومن ناحية أخرى لأن بعض موظفى المنظمات العربية المتخصصة يمثلون أقلية متحكمة فى تلك المنظمات وغير وثيقى الصلة بالقواعد الجماهيرية العربية بل يمثلون ما يمكن أن نطلق عليهم مافيا منظمات العمل العربى فالشخص فى منظمة ما وزوجته وأولاده وأخوته فى نفس المنظمة أو فى منظمة أخرى . إن هذا يستدعى دراسة جادة لتطبيق قواعد النزاهة والحياد فى التعيين فى الوظائف فى كافة أجهزة العمل العربى المشترك إعمالا لنصوص اللوائح الداخلية لتلك المنظمات وبخاصة المادة ١٣ من النظام الأساسى لموظفى جامعة الدول العربية وقد أشارت تقارير الرقابة لهذه المشكلة..

إذ من الملاحظ أن الوساطات والمجاملات وأيضا الاعتبارات السياسية تلعب دورا بارزا فى الحصول على الوظائف والاستمرار فيها، ومن ثم يتراجع اعتبار الكفاءة واعتبار الولاء القومى أو الإيمان بالعمل الذى يقوم به الموظف فى ظل غياب القواعد التنظيمية الواجب الالتزام بها..

خاتمة

وقبل أن نختتم هذه الدراسة فمن الطبيعى أن نطرح ثلاثة أسئلة:

الأول: هل العمل العربى المشترك له أية جدوى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية؟ وهل يمكن تطويره؟وكيف؟..

لا شك أن الإجابة عن ذلك تتمثل فى بعض الملاحظات ذات الطبيعة العامة، لأن الدراسة التفصيلية موجودة فى العديد من الكتب والبحوث، وهى منشورة ولعل أحدث تلك الدراسات ما صدر عن معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٩٣ بعنوان »آليات التكامل الاقتصادى العربى« وكذلك الدراسات الخاصة بجامعة الدول العربية التى أشرف عليها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٩٣ فضلا عن دراسات مركز الوحدة العربية ببيروت وغيرها..

والملاحظات العامة التى أود أن اختتم بها تتمثل فى خمس:

الأولى: أن العمل العربى المشترك ضرورة لا غنى عنه لأنه يعبر عن الطبيعة الإقليمية للمنطقة، ويعبر عن الأمانى والمصالح القومية لشعوبها وهو أكثر من ذلك حقق فى الماضى عددا من الإنجازات فى المجالات الفنية، والأهم أنه من المطلوب أن يستمر لتعزيز البنية الأساسية للمجتمعات العربية وبخاصة فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والإسكان والمرافق ونحو ذلك، وهى مجالات ذات عائد

حقيقى، ولحسن الحظ أن لها مجالس وزارية متخصصة وليس منظمات وموظفين وهياكل بيروقراطية. ومن هنا فإن أسلوب المجالس الوزارية ربما كان هو الأسلوب الأحسن بالنسبة للتنسيق العربى المستقبلى..

الثانية: أن الحاجة أصبحت ماسة إلى إعادة نظر مجددا وبصورة أكثر جدية فى وضع منظمات العمل العربى المشترك فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والدولية، فالمنظمات ذات الطبيعة الخدمية أو الإدارية أو التنسيقية يجب أن تلغى وتحال مهام التنسيق إلى الجامعة العربية الأم، لأن هذا دورها الحقيقى، والذى يجب التركيز عليه فى المرحلة القادمة، أما الجوانب الخدمية والإدارية فإن الدول الأعضاء تقوم به من خلال أجهزتها الوطنية بصورة أكثر فعالية وأقل تكلفة من المنظمات العربية المتخصصة القائمة حاليا. والمنظمات ذات الطبيعة الإنتاجية فيجب أن يتم إعادة هيكلتها بحيث تركز على الإنتاج بمفهوم اقتصادى بأن تتحول إما لبيوت خبرة أو لمشروعات مشتركة فالعصر الحاضر ليس عصر إنشاء هياكل وظيفية وإنما إنشاء بنية إنتاجية..

الثالثة: أن العقل العربى توصل إلى ابتكار يربط المصلحة مع العائد والجدوى الاقتصادية، أسماه مبدأ التمويل الذاتى لمنظمات العمل العربى المشترك، وقد تم تطبيق هذا المبدأ على الأكاديمية العربية للنقل البحرى التى تغير اسمها بعد ذلك للأكاديمية العربية

للعلوم والتكنولوجيا، وعلى اتحاد الإذاعات العربية وعلى الهيئة العربية لتصنيف السفن وإلى حد ما وعلى استحياء دعا بطريق غير مباشر لتطبيق ذلك على الهيئة العربية للطيران المدنى. وفى اعتقادى أن هذا هو الأسلوب الأفضل لمنظمات العمل العربى المشترك تمشيا مع مبدأ التخصيص والجدوى الاقتصادية ومن ثم فإن المنظمات غير ذات الجدوى القائمة على تجمع موظفين يحصلون على مرتبات يجب أن تختفي وتفسح المجال للشركات المشتركة، أو المنظمات التى لها مردود اقتصادى حقيقى، وأى عمل حاليا له مردود اقتصادى، ما عدا أجهزة التنسيق والعمل السياسى وهذه يجب تجميعها فى جامعة الدول العربية الأم، ويكون ذلك بمثابة بعث للحياة فى الأصل، ومساعدة لها على مواجهة التحديات الكبيرة التى تنتظرها فى المرحلة القادمة. إن تحويل الكثير من منظمات العمل العربى المشترك إلى بيوت خبرة عربية يمكن أن يكون وسيلة جديدة لتنشيطها وترشيد عملها وإبراز جديتها وجدواها فى نفس الوقت..

الرابعة: أن أثر المتغيرات العالمية وفى مقدمتها اتفاقيات الجات وما أسفرت عنه من قيام منظمة التجارة العالمية والتى تغطى مختلف المجالات والمتغيرات الإقليمية وفى مقدمتها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتطورات المتسارعة فى عملية السلام تفرض على أجهزة العمل العربى المشترك أن يعيد النظر فى طبيعة أنشطته لا بهدف إلغائها وإنما بغية تعزيزها، فحرية التبادل التجارى فى

السلع والخدمات يمكن البدء فى تطبيقها فى البلاد العربية، ومشروعات البنية الأساسية التى طرحت فى قمة الدار البيضاء يمكن أن تبدأ كخطوة أولى بين الدول العربية، وهكذا نجد أن العمل الاقتصادى العربى يجب أن يكون هو الركيزة الأساسية التى ينطلق منها تعامل الدول العربية مع دول الإقليم الذى نعيش فيه، ومع مختلف التكتلات الدولية، فى عالم تقترب المسافات بين أطرافه ويتحول ليصبح بحق قرية عالمية، إذ لا يمكن فى عصر الترشيد من خلال العلوم والتكنولوجيا المتطورة أن يظل العالم العربى مشتتًا أو متخلفا أو يتبع أساليب بدائية وسياسات تقليدية لا تمت للقرن الحادى والعشرين الذى نقترب سريعا من الولوج فيه..

الخامسة: أنه من الضرورى إيجاد وسيلة ما لتنشيط الإرادة السياسية العربية للعمل العربى المشترك، فإن هذه الإرادة هى الأساس لتعزيز هذا العمل لصالح العالم العربى ككل ولصالح كل قطر من أقطار الوطن العربى، ولاشك أن تحقيق المصالحة العربية من خلال العمل الهادف البناء الذى يقوم على احترام المبادئ والأسس التى استقرت فى الضمير العربى وفى مقدمتها عدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادتها واستقلالها هو خير مدخل لتنشيط العمل السياسى والاقتصادى العربى المشترك..

وفى الختام فمن الضرورى أن نكرر القول بأن العالم بأسره يتحرك نحو القرن الحادى والعشرين بسرعة فائقة وإن هذا القرن سيكون مبنيا على عدة ركائز فى مقدمتها التطور الهائل فى العلوم

والتكنولوجيا وبخاصة فى مجال المعلومات والاتصالات، الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والتعاون فى كل إقليم وعبر الأقاليم وهذا كله يبشر بالخير للبشرية ولكنه نذير غير طيب للعالم العربى الذى مازال يعيش فى أوهام الجاهلية وغياب الديمقراطية ومفاهيم التجزئة والمصالح الأنانية المؤقتة للكيانات الصغيرة جغرافيا وبشريا وفكريا. هل آن الأوان لمواجهة الواقع بشجاعة. آمل ذلك.

المؤلف فى السطور

- بكالوريوس علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (يونية ١٩٦٥) بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف الثانية.
- ماجستير علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (نوفمبر ١٩٧٤) بتقدير جيد جدا.
- دكتوراه علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة أبريل ١٩٨٠ بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالنشر والتبادل.

المؤلفات العلمية:

أصدر عدة مؤلفات منها:

١ – السياسة والثقافة فى الصين مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٤).

٢ – الاشتراكية الديمقراطية فى النرويج. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠).

٣ – عدم الانحياز فى عالم متغير. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧).

٤ – التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧).

٥ – الصراع بين الصين واليابان. مكتبة مدبولى (١٩٨٨).

٦ – مصر وحقوق الإنسان. الهيئة العامة للكتاب (١٩٩٣).
٧ – حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق. مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣).
٨ – «السياسة المصرية وعدم الانحياز في مفترق الطرق» مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (أغسطس ١٩٩٤).
٩ – «أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية» بالاشتراك مع المستشار د. مجدى المتولى، الهيئة العامة للكتاب (أكتوبر ١٩٩٤).
١٠ – «جامعة الدول العربية والميثاق العربى لحقوق الإنسان» مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (أكتوبر ١٩٩٤).
١١ – جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية – كراسات استراتيجية. مركز الدراسات الاستراتيجية – الأهرام (١٩٩٤).
١٢ – قواعد البروتوكول وآدابه بين التقاليد الإسلامية والمجتمع الحديث. المكتبة الثقافية والهيئة العامة للكتاب (١٩٩٥).
١٣ – هوية مصر، بالاشتراك مع المستشار د. مجدى المتولى. الهيئة المصرية للكتاب (١٩٩٧).
١٤ – العرب وقضايا العصر، دار الشروق، القاهرة (١٩٩٧).

بالإضافة للعديد من المقالات والأبحاث التى نشرت فى مجلات مصرية وعربية ودولية.

١٥ - العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن. الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٨.

١٦ - مصر: العروبة والإسلام وحقوق الإنسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩.

أعمال أخرى:

شارك فى وفود مصر فى عدة مؤتمرات لعدم الانحياز وفى المؤتمر الإسلامى، ووفود مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من ٨٧ – ١٩٩٢، والاجتماعات المختلفة فى إطار جامعة الدول العربية من ديسمبر ١٩٩٢ وحتى مارس ١٩٩٥.

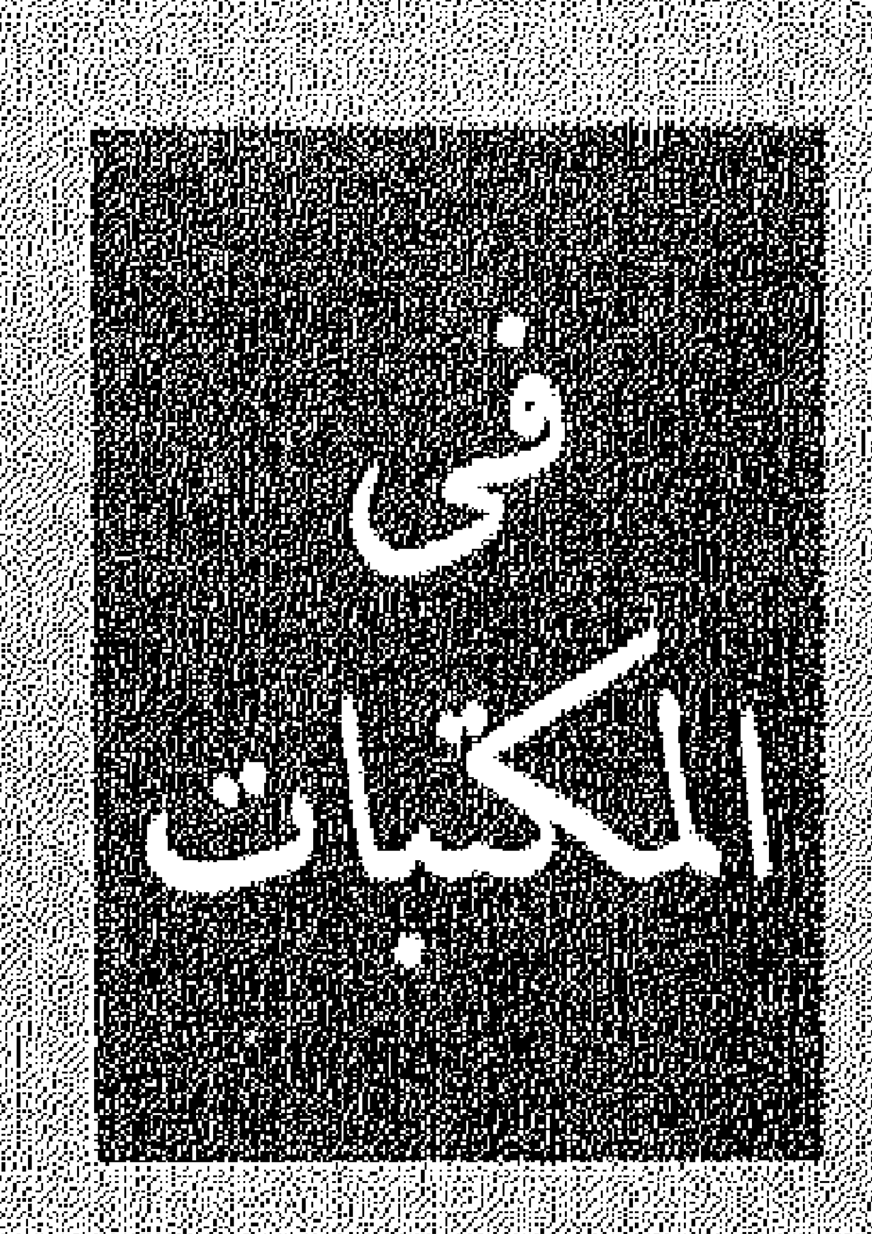
- Dynamics of the Egyptian National Identity, Sang - e - Meel Publications, Lahore, Pakistan, 1998.
- Pakistan Egypt Relations, Sang - e - Meel Publications, Lahore, Pakistan, 1998.

الفهرس

العدد القادم

قراءات فى كتابنا الوراثى

د . أحمد مستجير



الدبلوماسية البرلمانية

د. أحمد فتحي سرور

رقم الإيداع	١٩٩٩/٧٩٦٣	
الترقيم الدولى	977-02-5847-4	ISBN

١/٩٨/٤٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

الأمة العربية لها دورها التاريخى، ليس استناداً إلى مفاهيم غيبية أو مثالية، وإنما إنطلاقاً من إعتبارات موضوعية، وتاريخية، وثقافية، واقتصادية وسياسية، وأمنية.. ومع ذلك فإن هذه الأمة مازالت تعانى من الخلاف والإختلاف، ومن التجزئة والتشرذم ، أى أن النظام العربى يواجه مأزقاً حقيقياً والخروج من هذا المأزق لا يتم إلا بالصراحة الواضحة التى يتضمنها هذا الكتاب.



